جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي – والبحث العلمي
جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

التمويل المصرفي الحكومي وأثره في تحفيز النمو الاقتصادي العراق أنموذجاً للمدة (2004-2017)

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد _ جامعة المثنى وهي
جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل
صفا ربيح عبد الحسن الخفاجي

بإشراف
الاستاذ المساعد الدكتور
غسان طارق ظاهر

1441هـ **2020م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة الآية(11)

الإهداء

❖ الى منبر العلم النبي الأمي الذي علَم المتعلمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد "صلى الله عليه و آله وسلم" .

❖ إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجلي ودفعي في طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وجد والدي العزيز .

❖ إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها والدتي العزيزة .

❖ إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي

صفا

الشكر والتقدير

الحمد لله بلا أول كان قبله ، و الآخر بلا أخر يكون بعده ، الذي قصرت عن رؤيته أبصار الناظرين ، و عجزت عن نعمته أوهام الواصفين ، الحمد لله حمداً يوافي نعمه، ويكافئ مزيده ، والصلاة والسلام على النبي محمد خاتم الأنبياء وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد . . .

يدفعني واجب الوفاء إلى تقديم الشكر والامتنان إلى **الأُستاذ المساعد الدكتور غسان طارق ظاهر** الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة ولما أبداه من إرشادات وتوجيهات قيمة كان لها الأثر الكبير في إنضاجها فله مني كل التقدير والامتنان .

ويقضي واجب الشكر أن أسجل شكري وامتناني إلى أساتذة قسم العلوم المالية و المصرفية ، و أقدم شكري إلى اعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من الجهد والعناء في المراجعة و التقييم ، و أتقدم بالشكر إلى زملائي في الدراسات العليا الذين ساندوني في هذه المسيرة ، وأسأل الله لهم التوفيق والنجاح و الشكر موصول إلى كل من قدّم لي يد العون والمساعدة .

الباحثة

المستخلص:Abstract

يعد التمويل المصرفي من الانشطة الرئيسة للمصارف العاملة في العراق الذي تحقق من خلاله معظم ارباحها، ويأتي الجزء الاكبر من هذه الارباح من تقديم التمويل للمستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتهدف هذه الدارسة الى تحليل اثر هذا التمويل على النمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي و الاستثمارات العراقية و التجارة وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية فضلاً عن التعرف اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل المصارف والتي تؤدي الى انخفاض اسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد استعرضت هذه الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة منها الدراسات العربية و الاجنبية ، كما تناولت القطاع المصرفي في العراق سابقاً وكيفية تطوره ، اضافة عن دور التنموي للمصارف الحكومية ودورها في تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي في الاقتصاد العراقي متمثلاً بنسبة أجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي و إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمارات العراقية و الميزان التجاري و الرفاهية التي اتضح من خلالها الدور للائتمان النقدي الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي .

استعمل نموذج ARDL لقياس التمويل المصرفي الحكومي بوصفة متغير مستقل وأثرة في متغيرات النمو الاقتصادي وكان هناك اثر ايجابي ، ولذلك توصي هذه الدارسة بضرورة نشر الوعي و التثقيف بأهمية الايداع لدى المصارف لما لها دعم النمو الاقتصادي و اتخاذ الاجراءات كافة التي من شأنها توجيه الائتمان للقطاعات الاقتصادية الانتاجية لغرض تحقيق معدلات نمو اقتصادية .

المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الآية	ـــ
الإهداء	ـــ
الشكر والتقدير	ـــ
المستخلص	أ
قائمة المحتويات	ب _ ث
قائمة الجداول	ج - ح
قائمة الاشكال	خ
قائمة الملاحق	د
المقدمة	1
منهجية الدراسة	6-2
اولاً : أهمية الدراسة	2
ثانياً : مشكلة الدراسة	2
ثالثاً : فرضية الدراسة	2
رابعاً : اهداف الدراسة	2
خامساً: عينة الدراسة	3
سادسا : اساليب جمع البيانات	3
سابعا: الحدود الزمانية	3
ثامناً : هيكلية البحث	4-3
تاسعاً: الدراسات السابقة	6-4
الفصل الأول : اليات التمويل المصرفي ودورة التنموي	**41-7**
المبحث الأول : التمويل المصرفي	**28-7**
اولًا: مفهوم التمويل المصرفي	8-7
ثانيا: اشكال التمويل المصرفي	13-8
ثالثا : أهمية التمويل المصرفي	14-13
رابعا: مصادر التمويل في المصارف	15-14
خامسا: معايير منح التمويل المصرفي	17-15
سادسا: مخاطر التمويل المصرفي ومراحل ادارتها	18-17
سابعا: التقنيات المستحدثة في التمويل	20-19
ثامنا مؤسسات التمويل الداخلية(المحلية)	24-20
تاسعا: نظريات المصارف التجارية	25-24
عاشرا: حوكمة المصارف التجارية	28-25
المبحث الثاني:العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي	**41-29**
اولا: العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي	31-29
ثانيا: العلاقة بين التمويل المصرفي والاستثمار	33-31

ثالثا : علاقة التمويل المصرفي بتحفيز التجارة	36-33
رابعا: التمويل المصرفي وأثرة في تحقيق الرفاهية المجتمع	38-36
خامساً: اندماج المصارف	39-38
سادساً: التمويل و العولمة	41-39
الفصل الثاني: القطاع المصرفي ودور المصارف الحكومية بالتمويل القطاعات الاقتصادية	**93-42**
المبحث الاول: القطاع المصرفي الدور التنموي للمصارف الحكومية في العراق	**79-42**
اولا: نشأه القطاع المصرفي في العراق	45-42
ثانيا: تطور القطاع المصرفي في العراق بعد عام 2003	47-46
ثالثا: نشأة المصارف الحكومية في العراق	53-47
رابعاً: تحليل واقع النشاط المصارف الحكومية	79-53
المبحث الثاني : دور التمويل المصرفي الحكومي في الانشطة الاقتصادية	**93-80**
اولا: النمو الاقتصادي في العراق	81-80
ثانيا: تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي والنمو الاقتصادي للمدة (2004-2017)	83-81
ثالثا: تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي والاستثمار للمدة (2004-2017)	86-84
رابعا: تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي بتحفيز التجارة للمده(2004-2017)	88-86
خامسا: التمويل المصرفي الحكومي واثرة في تحقيق الرفاهية للمدة (2004-2017)	91-89
سادساً: التحديات الحالية التي يواجهها القطاع المصرفي عامة والمصارف التجارية خاصة بعد عام 2003	92-91
سابعاً: مقترحات لتطوير القطاع المصرفي في العراق	93
الفصل الثالث: قياس العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي و النمو الاقتصادي في العراق	**125-94**
البحث الاول: الاساليب القياسية المستخدمة بالدراسة	**100-94**
اولا: اختبار استقراريه السلاسل الزمنية	95-94
ثانيا: أنواع اختبارات الاستقرارية	97-96
ثالثا : اختبار العلاقة السببية	98-97
رابعا: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	100-98
المبحث الثاني: التحليل الكمي لأثر التمويل المصرفي على متغيرات النمو الاقتصادي	**125-101**
اولا: توصيف النموذج	101
ثانيا: اختبار السكون	101
ثالثا: اختبار السببية كرانجر	112-110
رابعا : الاختبار الاولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	117-112
خامسا : اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)	120-118

سادسا: تقدير إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة و الطويلة الاجل على وفق نموذج (ARDL)	125-120
الاستنتاجات والتوصيات	**128-126**
ثبت المصادر والمراجع	**140-129**
ثبت الملاحق	**151-141**
المستخلص باللغة الانكليزية	**B**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2004-2017)	55
2	الاهمية النسبية لإجمالي ودائع القطاع العام و الخاص و معدلات النمو لودائع المصارف التجارية للمدة (2004-2017)	56
3	توزيع الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف الحكومية حسب النوع للمدة (2004-2017)	63
4	توزيع القطاعي الائتمان النقدي من قبل المصارف الحكومية (2008-2017)	68
5	معدلات النمو السنوية توزيع القطاعي الائتمان النقدي من قبل المصارف الحكومية (2008-2017)	68
6	إجمالي الائتمان التعهدي من قبل المصارف الحكومية للمدة (2009-2017)	73
7	توزيع الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية حسب القطاعات الاقتصادية(2009-2017)	76
8	معدلات النمو السنوية الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية حسب القطاعات الاقتصادية للمده (2009-2017)	76
9	نسبة الائتمان النقدي الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمده(2004-2017)	82
10	نسبة الائتمان النقدي الحكومي الى أجمالي الاستثمارات العراقية للمدة للمده (2004-2017)	84
11	أجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى الميزان التجاري في العراق للمده (2004-2017)	87
12	نسبة الائتمان النقدي الحكومي الى نصيب الفرد من الناتج المحلي وانفاق الاسر المعيشية في العراق للمدة (2004-2017)	90
13	وصف المتغيرات المفسرة والتابعة	102
14	نتائج اختبار الاستقرارية GDP بواسطة (ADF)	104
15	نتائج اختبار الاستقرارية P GDPبواسطة (ADF)	105
16	نتائج اختبار الاستقرارية EX بواسطة (ADF)	106
17	نتائج اختبار الاستقرارية INV بواسطة (ADF)	107
18	نتائج اختبار الاستقرارية TB بواسطة (ADF)	108
19	نتائج اختبار الاستقرارية CCGبواسطة (ADF)	109
20	نتائج اختبار السببية كرانجر بين التمويل المصرفي الحكومي ومتغيرات النمو الاقتصادي	111
21	الاختبار الاولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بين الائتمان النقدي الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي	113
22	الاختبار الاولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بين	114

	الائتمان النقدي الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	
23	الاختبار الاولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)بين الائتمان النقدي الحكومي وإنفاق الاسر المعيشية	115
24	الاختبار الاولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)بين الائتمان النقدي الحكومي و أجمالي الاستثمارات الحقيقة	116
25	الاختبار الاولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بين الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري	117
26	اختبار (Test Bound) للائتمان النقدي الحكومي ومتغيرات النموذج	119-118
27	نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين الائتمان النقدي الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي وفقا لنموذج (ARDL)	121
28	نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين الائتمان النقدي الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفقا لنموذج (ARDL)	122
29	نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين الائتمان النقدي الحكومي وإنفاق الاسر المعيشية وفقا لنموذج (ARDL)	123
30	نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين الائتمان النقدي الحكومي و أجمالي الاستثمارات الحقيقة وفقا لنموذج (ARDL)	124
31	نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري وفقا لنموذج (ARDL)	125

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	محددات الحوكمة الداخلية والخارجية	27
2	يوضح عمل الاعتمادات المستندية	34
3	يوضح عمل خطابات الضمان	35
4	التطورات الحاصلة للأهمية النسبية لودائع القطاع العام والخاص للمصارف التجارية للمدة (2004-2017)	58
5	التطورات الحاصلة في الودائع المصارف التجارية للمدة (2004–2017)	61
6	تطور أجمالي الائتمان النقدي الحكومي للمدة (2004-2017)	64
7	تطورات أنواع الائتمان النقدي المباشر للمصارف الحكومية للمدة (2004-2017)	67
8	توزيع الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصارف الحكومية حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2008-2017)	72
9	أجمالي الائتمان التعهدي و الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان للمدة (2009-2017)	75
10	توزيع الائتمان التعهدي من قبل مصارف التجارية الحكومية للمدة(2009-2017)	76
11	التطورات الحاصلة أجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2017)	83
12	التطورات الحاصلة في أجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الاستثمارات العراقية للمدة (2004-2017)	86
13	التطورات الحاصلة في أجمالي الائتمان النقدي إلى الميزان التجاري للمدة (2004-2017)	88
14	تطورات في أجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانفاق الاسر المعيشية للمدة (2004-2017)	91
15	استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للمدة (2004-2017)	103

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	نتائج اختبار استقرارية انفاق الاسر المعيشية عند المستوى بوجود قاطع زمني	141
2	نتائج اختبار استقرارية انفاق الاسر المعيشية عند مستوى بدون قاطع زمني واتجاه عام	142
3	نتائج اختبار استقرارية الائتمان النقدي الحكومي عند المستوى بوجود قاطع زمني	143
4	نتائج اختبار استقرارية الائتمان النقدي الحكومي عند الفرق الاول بوجود قاطع زمني واتجاه عام	144
5	نتائج اختبار استقرارية الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى بوجود قاطع زمني	145
6	نتائج اختبار استقرارية الناتج المحلي الاجمالي عند الفرق الاول بوجود قاطع زمني واتجاه عام	146
7	نتائج اختبار استقرارية أجمالي الاستثمارت العراقية عند مستوى بوجود قاطع زمني	147
8	نتائج اختبار استقرارية إجمالي الاستثمارات العراقية عند الفرق الاول بوجود قاطع زمني واتجاه عام	148
9	نتائج اختبار استقرارية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى بوجود قاطع زمني	149
10	نتائج اختبار استقرارية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى و بوجود قاطع زمني واتجاه عام	150
11	نتائج اختبار استقرارية الميزان التجاري عند المستوى و بوجود قاطع زمني واتجاه عام	151

المقدمة

أنَ للقطـاع المصـرفي أثـراً بـارزاً فـي تحفيـز النمـو الاقتصـادي ، بتوجيـه الأمـوال نحـو القنـوات المحفـزة للنمـو الاقتصـادي، إلاَّ أنَّ هـذا الأمـر لا يعـد قانونـاً اقتصـادياً ثابتـاً، ينطبـق علـى الاقتصـادات جميعهـا ، إذ تشـير الأدبيـات الاقتصـادية إلـى أنَّ كثيـراً مـن الـنظم الاقتصـادية كـان للقطـاع المصـرفي أثـر الأكبـر فـي انهيارهـا، والشـواهد كثيـرة ، ولعـل أزمـة الـرهن العقـاري 2007 التـي شـهدها الاقتصـاد الامريكـي مثـال تـاريخي، يعـود لتوسـع بنـوك الـرهن العقـاري فـي مـنح الائتمـان النقـدي مـن دون تغطيـة المخـاطر بـل تجاوزهـا الحـد الأدنـى للسـيولة، وعلـى الجهـة المقابلـة شـهدت دولاً عـدة تحقيـق معـدلات نمـو مرتفعـة بـل أن القطاع المصرفي فيها مثل نقطة تحول من دول تعد أقل تطوراً إلى دولٍ متقدمةٍ!!

يعـد القطـاع المصـرفي العراقـي الحكـومي واحـداً مـن القطاعـات الرئيسـة التـي كـان لهـا أثـر حيـوي فـي تمويـل عجـز الموازنـة العامـة فـي العـراق سـابقاً، قـد مـر فـي العديـد مـن الحـروب العراقيـة الايرانيـة مـرور بحـرب الخلـيج ، سـيما عـام 2003 ولاتـزال مسـتمرة لغايـة اليوم.

لذا تطلبت الحاجة إلى اعادة هيكلة القطاع المصرفي كله ، وقد خطت المصارف العراقية خطوات كبرى في تحسين سياساتها الائتمانية ، بما يتناسب مع المعطيات الجديدة ، ومحاولة تفعيل النظام المصرفي لضمان تحقيق الاستقرار النقدي وتشجيع الادخار والاستثمار واصلاح الهياكل المالية والنقدية المختلفة بغية تأهيل الجهاز المالي والمصرفي للقيام بدوره في دعم مشاريع الاستثمار كمحفز للنمو الاقتصادي.

ويمثـل النمـو الاقتصـادي المحـور الاسـاس الـذي سـعت اليـه الحكومـات العراقيـة المتلاحقـة ولعـل الخطـة الخمسـية 2013-2017 تمثلـت محاورهـا الاساسـية نحـو تحفيـز النمـو الاقتصـادي مـن خـلال حملـة اصـلاحات هيكليـة شـملت الجهـاز المصـرفي، فضـلا عـن السـعي نحـو تحقيـق تنميـة شـاملة بشـرية ومادية، الا انهـا اصـطدمت بمعوقـات عـدة كتـدهور الوضـع الامنـي وتفشـي حالـة الرشـوة والفسـاد المـالي والاداري وترهـل مؤسسـات الدولـة ومعاناتهـا مـن البيروقراطيـة العاليـة، لـذا سـلط البحـث نحـو دراسـة واقـع وتحـديات القطاع المصرفي الحكومي واثره في متغيرات النمو الاقتصادي في العراق.

منهجية الدراسة

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من الدور الرئيس للتمويل المصرفي الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق ما يوفره من تمويل للقطاعات الاقتصادية ، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية، لذا يشكل التمويل المصرفي الحكومي الآلة المحركة للنمو الاقتصادي، و انعكاسه على الاقتصاد المحلي.

ثانياً: مشكلة البحث

شهدت القطاعات الاقتصادية في العراق كافة معضلة اساسية تمثلت في كيفية الحصول على التمويل اللازم، لاسيما بعد تغيير النظام السياسي، اذ سعت الحكومة الى تحفيز القطاع المصرفي لدعم تلك القطاعات، وبالتالي الوصول الى النمو الاقتصادي، وبالرغم من ذلك لم يتوصل الجهاز المصرفي الى اهدافه المنشودة وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث في هل ان التمويل المصرفي الحكومي استطاع رفد متغيرات النمو الاقتصادي في العراق في ظل القروض الضخمة التي منحتها المصارف الحكومية خلال مدة البحث؟

ثالثاً: فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها (ان التمويل المصرفي الحكومي في شكله الحالي له تأثيرا ايجابيا على متغيرات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث).

رابعاً: هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اصلاحات الجهاز المصرفي الحكومي بعد تغيير النظام الساسي في العراق وتحليل مسارات التمويل واثرها على متغيرات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث وهي الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار وحركة التجارة ومستوى الرفاهية وبيان اهم النتائج التي تحققت من خلال بناء انموذجا قياسيا لتحليل الاثر.

خامساً : عينة البحث

شملت عينة البحث المصارف الحكومية السبعة الرئيسة في العراق (مصرف الرافدين ، و الرشيد ، وبنك التجارة العراقي ، ومصرف النهرين الإسلامي ، والمصارف الثلاث المتخصصة وهي المصرف الزراعي ، و المصرف الصناعي ، و المصرف العقاري) .

سادساً : أساليب جمع البيانات

اعتمد الجزء النظري من الدراسة على مجموعة من البحوث والكتب الأجنبية و العربية ، أما جانب التحليل فاعتمدت المنشورات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي المنشورة بتقارير وبيانات متاحة على موقع البنك المركزي العراقي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) أو من الزيارات الميدانية لعينة البحث.

سابعاً : الحدود الزمانية

شملت الحدود الزمانية الدراسة سلسلة زمنية امتدت من عام 2004-2017 .

ثامناً: هيكلية البحث

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول اليات التمويل المصرفي و دوره التنموي وقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول مفهوم التمويل المصرفي و أشكاله وأهميته ومصادره ومخاطر التمويل و الطرق الحديثة للتمويل، فيما تناول المبحث الثاني مؤسسات التمويل الداخلية و نظريات المصارف التجارية، ومحددات ومبادئ حوكمة المصارف التجارية واندماج المصارف و التمويل والعولمة ، أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى العلاقة بين التمويل المصرفي و النمو الاقتصادي .

إما الفصل الثاني فقد تناول ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تناول نشأة القطاع الصرفي و تطور القطاع المصرفي في العراق بعد عام 2003 ، وتحديات و توجهات المصرفية الجديدة في ظل تطور التكنولوجيا المعلومات في العراق بعد عام 2003 في القطاع المصرفي ، أما المبحث الثاني تناول نشأة المصارف الحكومية في العراق و تحليل واقع النشاط المصارف الحكومية ،

فيما يخص المبحث الثالث تناول النمو الاقتصادي في العراق ، دور التمويل المصرفي الحكومي في الانشطة الاقتصادية.

أما الفصل الاخير تناول قد تخصص في القياس التمويل المصرفي الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق.

تاسعاً: الدراسات السابقة

1_ **دراسة (Rajan & Zingales,1998)**

بحث بعنوان "الاعتماد المالي والنمو "

"Financial Dependence and Growth"

أشارت هذه الدارسة إلى تحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والمالي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، ووضحت أن زيادة النمو المالي كانت السبب في زيادة النمو الاقتصادي للقطاعات والمؤسسات التي تعتمد على التمويل الممنوح من المصارف ، و افترضت هذه الدراسة أن الأسواق المالية والمصرفية الأكثر تطوراً تعد أكثر قدرة على توفير التمويل المطلوب للقطاع الصناعي ، و بينت أيضاً أنَّ التنمية المالية دالة على مجموعة متغيرات تنظيمية كانت ذات دلالات إحصائية قوية وموجبة مع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة .

2_ دراسة (ملاوي، المجالي ،2008)

بحث بعنوان " تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجهة (Var) دراسة حالة الاردن للمدة (1970-2003)"

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى استقصاء أثر الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال مدة الدارسة(1970-2003)، وذلك عن طريق استعمال انموذج الانحدار الذاتي المتجه، تم اختيار متغيرين في هذه الدارسة هما: الناتج المحلي الإجمالي ، الذي يعد من أهم المؤشرات لقياس درجة النشاط الاقتصادي ، و الائتمان المصرفي، وضحت نتائج الدارسة وجود علاقة تبادلية بين متغيرات الدارسة، ووضحت كذلك وجود قوة تفسيرية للائتمان في تفسير معظم التغيرات في GDP الأردني ، وبشكل عام أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثيرا إيجابيا ومعنويا للائتمان على النشاط الاقتصادي في الأردن ، وأوصت الدارسة بتشجيع المصارف التجارية بتقديم القروض لصالح القطاعات الاقتصادية بهدف النهوض بالاقتصاد الأردني، وكذلك ضرورة إجراء العديد من الدارسات باستعمال تحليل السلاسل الزمنية ، بوصفه من الأساليب القياسية الحديثة بدلاً من استعمال الأساليب التقليدية.

3_دراسة (Kenzaa& Eddine,2016)

بحث بعنوان :تأثير تطور القطاع المالي على النمو: حالة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
The Effect of the Financial Sector development on Growth: The case of the MENA Countries

اختبرت هذه الدراسة تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، عن طريق محاولة إبراز دور الوساطة المالية في الأنشطة الاقتصادية باستعمال مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تطور القطاع المصرفي، إذ شملت ثلاثة متغيرات هي : القروض الموجهة إلى القطاع الخاص، والكتلة النقدية كنسب من GDP،

فضلاً عن استعمال معدل النمو السنوي GDP ممثلاً للنمو الاقتصادي ، وشملت العينة 11 دولة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال المدة (1980–2012) ، ولتحقيق هدف الدراسة تم استعمال نموذج (paneL data analysis) الديناميكي المبني على نموذج تصحيح الخطأ، باستعمال طريقة الوسط المجموعة المدمجة ، ووسط مجموعة الأثر الثابت الديناميكي ، وكشفت الدراسة عن نتائج أن الوساطة لها تأثير سالب في الأجل الطويل و الأجل القصير في اقتصاديات دول شمال افريقيا والشرق الأوسط ، لذا يجب على هذه دول اتخاذ المزيد من الإصلاحات المالية في سبيل خلق المنافسة في النظام المالي الذي انعكس بشكل إيجابي على الخدمات المالية واستنتج أن التطورات في القطاع المالي لها تأثير إيجابي على القطاع الحقيقي لهذه الدول .

المبحث الأول

التمويل المصرفي

توطئة–

يرتبط التمويل المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية في تمويل القطاعات الاقتصادية ، فإن عجز هذه القطاعات عن تمويل الصناعات و المشاريع التي تحتويها ، من أهم اسباب تطور و أهمية التمويل المصرفي ، وعلية يستعرض المبحث مفهوم التمويل المصرفي و أهمية و مصادر منح التمويل المصرفي ومصادره و أشكاله ومعاييره والمخاطر وإدارتها وأهم الطرق الحديثة للتمويل المصرفي ، و مؤسسات التمويل الداخلية ونظريات و حوكمة المصارف التجارية .

أولاً مفهوم التمويل المصرفي The concept of bank financing

تشير المعجمات العربية إلى أن التمويل في اللغة من المال ، فيقال مولته، أعطيته مالاً ومولة قدَّم له ما يحتاج من المال ، ويقال إن فلان مولة العميل .(الناشر,1981 :35) واصطلاحاً هو التزام جهة لجهة معينة أخرى بالإقراض أو المداينة ويراد به في الاقتصاد، الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مدة للحصول على العائد المتولد ، والمحور الرئيس للتمويل المصرفي Banking Finance هو الوقت أي بآجال استحقاق ، لقد تطور التمويل المصرفي عبر المراحل التاريخية المتعاقبة لكي يواكب التطورات التي مرت بها البشرية آنذاك ، فالتمويل ليس نشاطاً حديث العهد وإنما ترجع أصوله إلى العمليات الائتمانية ، وهي أول شكل. له وبصفته المتواضعة إلى عهود قديمة منذ نشأة أول مصرف في عام 1157 في البندقية ، وللتمويل في بداية القرن (السادس عشر) الميلادي دوراً في تمويل الصناعات الحرفية القائمة آنذاك مما ادى إلى زيادة حجم الإنتاج والتوزيع ، وأدى إلى ارتفاع حصيلة الأرباح ، والتمويل المصرفي عادة ما يكون شائع الاستعمال بين كل من الأفراد والمؤسسات المالية و المصرفية والحكومات ، وبهذا تحددت معالم النظام الائتماني على وفق مجموع العلاقات والطرق الائتمانية المتبعة لقد أصبح التمويل يؤدي وظائف كثيرة في المجتمعات الاقتصادية المعاصرة . (الصيرفي, 2006:44) فيما كانت الأجهزة المصرفية منذ بداية تأسيسها تمارس دوراً

يسيراً وهو الوساطة بين كل من المدخرين و المستثمرين ، فضلاً عن قيامها بتسهيل وسائل الدفع من المودعين إلى المقترضين ، فالصيرفة سابقاً وظيفتها على الائتمان التجاري قصير الأمد وبهذا تم إلغاء إمكانية وقدرات المصارف في عملية خلق الائتمان بالدرجة الأولى التي تفوق ما هو متوافر لديها من احتياطيات نقدية و ورأس مال مدفوع أو ودائع.(علي,1975:48)

أنه القوة الشرائية غير المستمدة من الدخل بل هي القوة الشرائية من المؤسسات المالية إمَّا بوصفها تعويضاً عن الدخول المعطلة للمودعين لدى المصارف أو دخل إضافي إلى صافي المبلغ الإجمالي للقوة الشرائية.(Hajela,2009: p246)

أن التمويل المصرفي هو أحد العوامل الحاسمة التي تمكن الأفراد من الخروج من الفقر بتعزيز الإنتاجية ويؤثر على معدلات الادخار وقرارات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، و الابتكارات التكنولوجية ، وتتضح أهمية التمويل المصرفي في تحقيق منفعة عامة ومن حق الجميع من دون تمييز كما هو حال الحصول على المياه أو التعليم الأساسي إذ لا يقل أهمية عن ذلك.(Guptea et al,2012 :p134)

تعددت المفاهيم التي تناولت التمويل المصرفي و بالإمكان التعرف على عدد منها على أن التمويل المصرفي الذي تمنحه المصارف التجارية لعملائها من أفراد و مؤسسات وبنوك أخرى ويمثل التمويل المصرفي أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للبنوك نظراً لارتقاء العوائد منها.(داود ,2012 :30)

يتضح مما سبق أن التمويل المصرفي يعني ضخ السيولة النقدية ، لتمويل عمليات التجارة والصناعة وتشييد العقارات و إنشاء المشاريع ، وتمويل الاستثمارات بأشكالها جميعها.

ثانياً أشكال التمويل المصرفي Forms of bank financing

يمكن تقسيم التمويل المصرفي تبعاً للطرق المستعملة من قبل المصارف على أنواع عدة وهي :

1_الأئتمان النقدي (المباشر)

يمثل هذا النوع الذي يعد الأكثر شيوعاً في السياسة الائتمانية للمؤسسات المصرفية ، لانه أكثر ضماناً لقيام إدارة التمويل بمنح مبالغ نقدية مباشرة لاستعمالها في القطاعات الصناعية و التجارية لكي تتمكن هذه القطاعات من مزاولة أنشطتها الإنتاجية المختلفة سواء أكانت متمثلة بتمويل شراء الأصول الثابتة والمتداولة أم تسهيل عمليات الدفع، وهذه التسهيلات تمثل دعماً مباشراً لتمويل الاحتياجات المختلفة ويمنح هذا التسهيل الممنوح للأفراد والمؤسسات مقابل سعر فائدة ويمكن للأفراد التسديد وقت ما يرغب في مدة التسديد.(Ghosh,2014:p817)

و للائتمان المباشر أنواعٌ عدة

أ_ السحب على المكشوف يسمح المصرف للزبائن بأن يكون لديهم حساب مدين في حدود مبلغ معين متفق عليه مقابل تقديم الزبون ضمانات معينة للمصرف تتضمن حق المصرف في استرجاع أمواله ضمن مدة معينة غالبا ما تكون سنة و تكون قابلة للتجديد ، ويعرف السحب على المكشوف بأنه تمديد سقف التمويل قصير الأجل عن طريق المصرف مع إمكانية استدعاء فوري للمبالغ المسحوبة . (McElroy & Neale, 2004: p467)

ب_ خصم الأوراق التجارية تقوم المصارف بوضع قيمة الكمبيالة تحت تصرف الزبون قبل أن يحين أجل سدادها ، وذلك بعد أن تطرح من قيمة الورقة الفائدة والعمولة ومصاريف التحصيل.

ج_ القروض تعد من أيسر صور الائتمان ، ومن أهم الأصول المصرفية الأخرى وأكثرها ربحاً، فالقروض هي عبارة عن عقد يتحقق عن طريق تقديم الأموال إلى المقترض أو المستفيد منها الذي يقوم بالتعهد بدفع الثمن أو سعر الفائدة فضلاً عن المبلغ الأصلي للقرض وتقسم القروض الائتمانية إلى قروض طويلة الأجل ، ومتوسطة الأجل ، وقصيرة الأجل.(النجيفي ,1991 :102) إلا أنها وفي الوقت نفسه تعد من أقل الموجودات المتداولة سيولة لأنه لا يمكن تحويلها إلى نقود حتى موعد استحقاقها فعلى سبيل المثال إذا أعطى المصرف قرضاً لمدة سنة واحدة فأنه لا يحصل على إجمالي القرض إلاَّ بعد انتهاء السنة . (Mishkin , 2007: p223)

2_ الائتمان التعهدي(غير المباشر)

يختلف الائتمان التعهدي عن الائتمان النقدي المباشر بعدم السماح لطالب الائتمان باستعمال النقد مباشرة فالتسهيلات التعهدية تشمل جميع الأرصدة القائمة جميعها لأنواع التسهيلات التعهدية (الاعتمادات المستندية و خطابات. الضمان) المقدمة من المصارف التجارية كلها القطاعات الاقتصادية كافة . (عبدالله,44:2004)

ويكون للائتمان التعهدي أنواع عدة وهي كالآتي:

أ- الاعتماد المستندي وثيقة يصدرها المصرف نيابة عن البائع يتعهد فيها بتقديم المستندات التي تمثل البضاعة المنصوص عليها كافة. (Krazovska,2008:p10) ، ومما يحفز الاعتماد بتقليل نسبة المخاطرة إلى أدنى مستوى ، أما الطرف الآخر المشتري فأنها فرصة أكبر للمفاوضة والمساومة ، وأن الأموال لا تسحب من أرصدة المشتري من دون تحقق كامل للوثائق بمنحه إمكانية الاحتفاظ بأمواله ولا يحصل البائع على ثمن البضاعة إلاَّ عند تقديمه المستندات المنصوص عليها في الاعتماد. (Madura & Fox,2007: p651) ، وغالباً ما تستعمل هذه الوسيلة لخدمة التجارة الداخلية و الخارجية، ومن خصائص الاعتماد المستندي هي (محمد,2012 : 269)

1. التزام أحادي- المصرف يلتزم بإرادته المنفردة بما ينشأ بذمته من التزام للوفاء للمستفيد دون أن يكون على عاتق المستفيد أي التزام في مواجهة المصرف.
2. التزام محدد المدة – التزام المصرف ينقضي بانقضاء المدة التي تكون نهايتها نهاية التزام المصرف، وهذا يعني أنه إذا لم يتم الوفاء للمستفيد ولم يسحب قيمة الاعتماد ضمن المدة المحددة فلا يعود للمستفيد حق في قيمته، وانقضاء المدة المحددة بالخطاب الموجه أوفى المصرف بعد عن وفاء المصرف للمستفيد منه للمستفيد فإنه يوفى على مسؤوليته ولا يعود للمشتري مسؤولا بالتزام أنقضى بانقضاء الآجل المحدد.
3. التزام مستقل- أن هذا الالتزام لا يتبع غيره لأنه قائم بذاته ولا يستند إلى التزام آخر، بمعنى إن عن غيره من الالتزامات التزام المصرف بالاعتماد المستندي في مواجهة المستفيد يكون مستقلا التي نتجت بمناسبة ذات الاعتماد إذ أن هذا الالتزام هو منبت

الصلة بالعلاقات القانونية المتمثلة بعقد البيع المبرم بين طالب فتح الاعتماد من جهة والمستفيد من جهة أخرى ، وكذلك عقد التسهيلات المصرفية المبرم بين المصرف فاتح الاعتماد وطالبه.

4. التزام تجاري– كونه التزام تجاريا يعني خضوعه لأحكام القانون التجاري وأنه ليس مدينا بما يبعده عن دائرة خضوعه لأحكام القانون المدني.

ب_ خطابات الضمان (الكفالات المصرفية) هو أداة تمويل أو تعهد صادر من المصرف بناءً على طلب أحد عملائه للدفع إلى طرف ثالث (المستفيد) ، بمبلغ محدد ومدة زمنية معينة لتنفيذ غرض معين، ويعدخطاب الضمان التزام على المصرف عند طلب العميل ، دفع المبلغ من المصرف.(Biswas, 2011:p 4) تستعمل كفالات الضمان وسيلةً للدفع في الأعمال التجارية الدولية للحدِّ من مخاطر التجارة ، ولاسيما الأطراف في مختلف البلدان ، وليس لديهم معلومات دقيقة عن الوضع المالي لبعضهم بعضاً.(Alavi, 2016:p106) وبالنظر إلى الجزء الحيوي الذي تمثله خطابات الضمان وسيلةً قابلةً للدفع التي سهلت المعاملات التجارية الدولية ، وغالباً ما وجدت صعوبات في معالجة هذه المعاملات بسبب المضاعفات الناشئة من متطلبات الوثائق من المصارف .(Warnasuriya,2017:p10–12)

3_ الائتمان الدولي

يمثل المركز الرئيس والأساسي في تمويل المعاملات الدولية سواء أكانت بأجل طويل أم متوسطة ، وأيضا تسهم المصارف التجارية في تقديم الائتمان الدولي القصير لتسهيل المدفوعات إذ تقوم المصارف التجارية بدور أساس في التسوية الناشئة عن التجارة الدولية في تقديم الائتمان إلى المصدر أو المستورد . (Fama,1985:p29)

4–الائتمان المشترك

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل المشروعات الكبرى التي لا يستطيع مصرف واحد توفير اللازم لتلك المشروعات تجنباً للمخاطرة الكبيرة ، ولذلك أدخل نظام الائتمان في المصارف للاشتراك مع المصارف الأخرى و بتقديم

ائتمان مشترك طويل الأجل ، وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين المصارف.

وهناك أشكالٌ أخرى للتمويل المصرفي ومنها

1. الائتمان التجاري

وهو الائتمان الذي يمنح لممارسة مختلف الأنشطة التجارية ، عندما يطلبه الأفراد أو الشركات لتمويل عملياتهم التجارية ويطلبه التجار لأغراض التجارة الخارجية و الداخلية ويطلبه المضاربون لشراء الأسهم والسندات ، وهذا النوع يكون في الغالب قصير الأجل ، وعادة ما تفضل المصارف هذا الائتمان لارتفاع الطلب عليه و لمردوده الإيجابي السريع .(العبودي, 2011:64) الائتمان التجاري يعد ثاني أكبر مصدر لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ويستعمل في سياقات مختلفة مثل آثار الأزمة وسلاسل السيولة وتكلفة رأس المال. Petersen) (& Rajan, 1994:p37

2_الائتمان المحفظي

وينقسم هذا النوع على

أ_ السندات

يمثل السند قرضاً بأجل مختلف وبأسعار فائدة ثابتة ويختلف السند عن باقي الأنواع الأخرى من حيث أنه يباع إلى فئات مختلفة (أفراد ومؤسسات حكومية) في حين يحصل على هذه القروض المصرفية الأخرى من مصادر معينة ومحدودة وأن مشتري السند يمكنه بيعه إلى جهة أخرى بحسب رغبته ، في حين أن القروض المصرفية لا يجوز في الغالب تحويلها إلى جهات أخرى ، وتصدر السندات بأسعار موحدة و يتضمن السند فائدة نقدية محددة سابقاً تستمر طول المدة الزمنية المحددة وتتحملها الجهة المصدرة له .(علي , 2006:25)

ب_ الأسهم

يعد هذا النوع من أكثر التسهيلات شيوعاً وهو عبارة عن حصة في ملكية شركة معينة و يكون لحامل السهم حق المشاركة في إدارة الشركة ، وتعد هذه الأسهم مصدراً رئيساً للتمويل

وتكوين رأس المال سيما في مرحلة التأسيس إذ يتم تقسيم رأس المال على حصص متساوية على شكل أسهم تطرح إلى الجمهور مرة واحدة ، وقد تتغير قيمة السهم تبعاً لتغير ظروف المنشأة المالية والظروف الاقتصادية عامة ويمكن للسهم أن يتقلب مع مرور الوقت بين قيم ثلاث هي القيمة الاسمية ، والقيمة السوقية ، والقيمة الدفترية.(بالعربي و صالح, 36:2000)

ثالثاً أهمية التمويل المصرفي The importance of bank financing

يعد التمويل المصرفي ذو أهمية بالغة في النمو الاقتصادي فهو يقوم بتوفير الأموال التي تدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ، فقد حظيت سياسة الائتمان بعناية كبيرة من السلطات النقدية ، وحددت المؤسسات المصرفية قواعد لإتباعها مجموعة من الأسس والمعايير المتمثلة بتوفير عنصر الأمان للأموال المصرفية ، وعليه يتم توضح أهمية التمويل المصرفي مما يأتي : (طه,2006: 439) (الدوري و السامرائي,76:2006) (كريم , 2019: 240)

1_ إنَّ غياب التمويل المصرفي يؤدي إلى صعوبة المفاضلة بين المصادر المالية لدى الاقتصاد وإن مدخرات المؤسسات الاقتصادية لن تكون ذا كفاية نحو الاستعمالات الأكثر إنتاجية.

2_ ازدياد حجم المعروض النقدي عن طريق حصول المقترضين على التمويل المصرفي وبذلك فالتمويل يعد أحد أهم العوامل المحددة لحجم القوة الشرائية و الإنفاق داخل الاقتصاد.

3_ تقوم الحكومات عن طريق التمويل المصرفي بمراقبة المشروعات وذلك باستعمالها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

4_ يساعد التمويل المصرفي على تشغيل الموارد العاطلة بتوفير الموارد المالية بتمويلات القصيرة الأجل ، وبهذا فإن التمويل يسهم في زيادة الدخل القومي باستعمال هذه الموارد في المشاريع الإنتاجية التي تساعد على رفع مستوى النشاط الاقتصادي في البلد.

5_ زيادة الإنتاج بحاجة إلى مشاريع صناعية ، و زراعية كبيرة و جديدة قائمة على موارد مالية ضخمة و لاتزال مستمرة في تفوق الموارد الذاتية لهذه المشاريع ، لذا تلجأ إلى الاقتراض من المصارف التي لها دور كبير في توفير هذه الموارد المالية و تقوم بدور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين للإسهام في زيادة الاستثمار و الإنتاج في الاقتصاد الوطني .

6_ رفع مستوى الاستهلاك ، يسهم التمويل المصرفي في رفع معدلات الاستهلاك ولا سيما لدى الأفراد من أصحاب الدخول المتدنية ، ويساعدهم على شراء السلع و الخدمات مقابل التزامات متمثلة في دفع قيمة ذلك التمويل عندما ترتفع دخولهم المستقبلية أو من مدخراتهم ، و يساعد التمويل على تنشيط الطلب على السلع و الخدمات .

7_ يساهم التمويل المصرفي بتسوية المبادلات وابراء الذمم المالية إن قيام المصارف بخلق أدوات الائتمان ومنها كمبيالات وغيرها ساعد التمويل المصرفي في تسهيل عمليات التبادل و توسيع حجمها.

8_ التمويل المصرفي يؤثر على الاقتصاد بتأثيره على النمو الاقتصادي ، لذا إن ازدهار الاقتصاد يتوقف على ما تمنحه المؤسسات المصرفية و المالية ، وأنها أداة تؤثر على مستوى الاقتصاد عن طريق الزيادة في معدلات التضخم والانكماش.

9_ يعد التمويل المصرفي استثماراً يحمل مخاطر عدة ، و يعد أكثر جاذبية للإدارة المصرف الذي يحقق فيه الارباح ، ومن دونها يفقد المصرف قدرته على الوساطة بين العملاء .

إنَّ أهمية التمويل تساعد في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ؛ إذ يعمل على تحفيز الشركات حسب مهامها، فالمؤسسة المقترضة و الشركة تعملان ؛ لسداد القرض والمصرف المقرض هو الآخر يعمل على كسب الأموال بمقدار الربح أو الفائدة التي تعود عليه .

رابعاً _ مصادر التمويل في المصارف Sources of funding in banks

1_ الأرباح المحتجزة

هي عبارة عن الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المصارف عند ممارسة أنشطتها في السنة الجارية ، أو السنوات السابقة والذي يظهر في الميزانية العمومية للمصرف ضمن عناصر حقوق الملكية ، فبدلاً من توزيع ذلك الفائض المحقق يقوم المصرف بتخصيص جزء معين من ذلك الفائض في حسابات مستقلة يطلق عليها اسم احتياطي وذلك بغرض تحقيق هدف معين مثل احتياطي إعادة سداد القروض أو إحلال و تجديد الآلات وتتمثل بعناصر الأرباح المحتجزة . (Troudi & Milhem, 2013:p585) تعرف الأرباح المحتجزة بأنها الجزء معين من أرباح

المصارف التي لا تدفع مقسوم أرباح على المساهمين. (porter & Norton , 2007: p 534) وتعرف على أنها تراكم أرباح المصرف التي غالباً ما تكون أقل من مقسوم الأرباح . (Bragg,2002: p 90)

2_ الاحتياطي القانوني

وهو الحد الأدنى من الأموال الذي يجبر المصرف على الاحتفاظ به ، وقد حدَّده القانون بنسبة (5%_ 10%) وذلك من صافي الأرباح من رأس مال المصرف ؛ إذ يستعمل في تغطية خسائر، و السحوبات المفاجئة أو ويعرف بأنه الاحتياطي المطلوب غير الموزع ؛ إذ وضعه على وفق قانون خاص لكل بلد.(Alexander & Nobes, 2007:p 230)

3_ الاحتياط النظامي

تكوين هذا الاحتياطي طبقاً للنظام الأساسي للمصرف إذ يشترط وجوب تخصص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة وهو أمر غير إجباري. (معيوف, 2002: 184)

خامساً_ معايير منح التمويل المصرفي Criteria for granting bank financing

هناك معايير خاصة لمنح التمويل المصرفي وفيما يأتي استعراض لهذه المعايير

1_الشخصية

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية ، و الأولى للقرار الائتماني ، وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطرة التي تتعرض لها المصارف و إن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة وقوية في الأوساط المالية ملتزماً بتعهداته كافة حريصاً على الوفاء بالتزاماته، و لديه قدرات على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم من المصرف له.

2_القدرة

تعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل ، وبالتالي تكون لديه قدرة على سداد القرض، و الالتزام بدفع الفوائد و المصروفات والعمولات ومعيار القدرة يعد أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطرة Risk التي تواجهها المصارف عند منح الائتمان. (peppers , 2002: p 533)

3_ رأس المال

يعد رأس مال العميل أحد أهم الأسس ملاءمة للقرار الائتماني وعنصراً أساسياً يساعد على تقليل المخاطر الائتمانية ، وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له فهو الضمان الإضافي في حال فشل العميل في القيام بالتسديد وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته عامة وبالوقت المحدد تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه إذ كلما كان رأس المال كبيراً تنخفض المخاطر الائتمانية ، والعكس بالعكس في ذلك فرأس مال العميل يعد بمثابة قوته المالية ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة إذ إنه لابد أن يكون هناك تناسب ما بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وأيضاً بين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. (الزبيدي, 2002: 148)

4 _ الضمان

يقصد، بالضمان، مجموعة الأصول التي يقوم العميل بوضعها تحت تصرف المصرف ضماناً له مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في هذا الأصل المرهون ، لأنَّ الأصل سوف يصبح من حق المصرف في حال إذا كان العميل ليس لديه القدرة على السداد.

5_ الظروف المحيطة

يقصد بها الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل وبنشاطه التجاري ويقصد بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع وأما بالنسبة إلى الإطار التشريعي و القانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره وسيما ما يتصل بالتشريعات النقدية و الكمركية و التشريعات الخاصة في تنظيم أنشطة خاصة بالتجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً إذ تؤثر هذه الظروف العامة على أنواع مختلفة من قطاعات النشاط الاقتصادي أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالأنشطة الخاصة التي يمارسها العميل ومن الأمثلة على ذلك الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها لمنافسة و دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل و دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة أو في مرحلة النمو.((Jessup,2000:p468) .

سادساً مخاطر التمويل المصرفي ومراحل ادارتها Risks of bank financing and management stages

1- مخاطر التمويل المصرفي

يمثل التمويل المصرفي ركناً أساسياً من أركان العمل المصرفي إن لم يكن هو المحور الرئيس لهذا العمل عاماً فالحاجة للتمويل تكاد تكون عامة لدى الغالبية العظمى من المؤسسات على اختلاف طبيعتها وحجمها ونوع العمل الذي تمارسه فكلما نجد مؤسسة أو مشروعاً يعتمد في تمويله على الموارد الذاتية فقط ففي الغالب يغطي جزء من التمويل اللازم للمؤسسة أو المشروع من التمويل المصرفي وعلى الرغم أن التمويل تحكمه في العادة أسس ومعايير وسياسات ائتمانية تهدف إلى الحد من المخاطر المختلفة التي من المحتمل وقوعها، إلا أنه من الناحية العملية لا يمكن للمصرف أن يحتفظ بمحفظة ائتمانية خالية من المخاطر ، وذلك لكون التمويل بطبيعته من الأنشطة التي تتسم بالمخاطر، و أول هذه المخاطر ناجم عن كون التمويل يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض أو المشروع المحول بما أن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فإن حصولها لن يكون مضموناً بالكامل كما هو معروف.(الزرقان,2010: 279) ، وتقسم المخاطر الائتمانية على أشكال عدة هي: (الصائغ, 2006: 302) (العجلوني, 2010: 422) (Dunbar, 2008: p 2)

أ_ مخاطر البيئة الخارجية :هي المخاطر المتأتية من البيئة المحيطة للمصرف التي ليس له القدرة في التأثير فيها أو السيطرة عليها وان كان ذلك لا يعني عدم توفر الأدوات والوسائل لمواجهتها أو التكيف معها وتتأثر هذه المخاطر بالتشريعات الحكومية والرقابة والإشراف .

ب_ مخاطر البيئة الاقتصادية: وتسمى المخاطر النظامية لمنح القروض وتتضمن متغيرات عوامل السوق و ومخاطر التضخم والكساد والتعامل بالعملات الأجنبية والمنافسة الدولية والعولمة والانفتاح الاقتصادي.

ج_ مخاطر المركز المالي للزبون وتسمى المخاطر غير النظامية :وهي العوامل التي يتعرض لها المصرف من عملية منح الائتمان لزبون معين نتيجة لاختلال في المركز المالي للزبون كانخفاض الأرباح أو انعدامها أو تراكم الديون أو عدم النجاح في أعماله التجارية وغيرها ، فبذلك يجب مراعاة العوامل التي تعكس مخاطر الائتمان قبل منحه.

د_ مخاطر أخرى :إذ يتأثر الائتمان بكل من أسعار الفائدة و سيولة السوق فعند اتباع سياسة الانكماش منقبل السلطة النقدية فأن ذلك يؤدي إلى تباطؤ نمو الائتمان لكون حجم الائتمان الذي تمنحه المصارف يكون محدداً بنسبة معينة و كذلك الحال في ارتفاع أسعار الفائدة فهذا يقلل من الإقبال على الاقتراض بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال.

2_ مراحل إدارة مخاطر التمويل المصرفي

في ضوء المخاطر التي يتعرض لها التمويل المصرفي فإن من أهداف المصرف الرئيسة كغيره من الوحدات الاقتصادية هي تحقيق الأرباح واستمرارها على المدى الطويل يتطلب الأمر البحث عن أساليب و وسائل للسيطرة على المخاطر التي تعترض تحقيق أهداف المصارف وتتمثل في وضع وتطبيق آليات مناسبة لتحكيم مخاطر التمويل المصرفي ومنها: (شاهين, 2010 :15)

أ_ وضع شروط لتصرفات إدارة المصرف بموجبها يحق للمصرف متابعة القرض من خلال الخطة الاستثمارية للمنشأة وأسلوب كيفية استعمالها للقرض وعدم التراجع في ودائع العميل .

ب_ الاتفاق مع العميل على أنَّ سعر الفائدة غير ثابت وفقاً للسعر السوقي لها .

ج_ سداد قيمة الفائدة مقدماً والالتزام بمدة زمنية في سداد القرض .

د_ تقديم الرهونات العقارية فضلاً عن الضمانات الشخصية .

سابعاً الطرق المستحدثة في التمويل Techniques developed in finance

إنَّ اجتياح موجة العولمة كان له الأثر الكبير على القطاع المصرفي بخاصة و على القطاعات الاقتصادية الاخرى بعامة إذ أدى اندماج الاقتصادات المحلية مع العالم الخارجي وتكيف القطاع المالي مع المستجدات المالية العالمية والصناعة المصرفية إلى استحداث طرق حديثة للتمويل أهمها

1_التمويل برأس المال المخاطر

هو أسلوب أو تقنية تستعمل لتمويل المشاريع لاستثمارية عن طريق شركات تسمى بشركات رأس المال المخاطر هذه التقنية لا تقوم بتقديم النقد فقط كما هو الحال في التمويل المصرفي وإنما على أساس المشاركة.(السعيد, 2007 :7) تقوم من خلاله شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر بتمويل المشاريع الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة مع توقع تحقيق عائدٍ مرتفعٍ (يصل في عدد من البلدان، مثل أمريكا، إلى 30 % أو 40%) على أن يسترد رأس المال المخاطر في نهاية برنامج الاستثمار بعد إدراج العائد و يحسب على أساس الربح المحقق وبدون تقديم أي ضمان عند إبرام عقد المشاركة إذ يتحمل المخاطر جزئياً أو كلياً في حالة فشل المشروع الممول لا يقتصر على مؤسسات رأس المال تحمل المخاطر منح تقديم النقد فحسب كما هو في التمويل المصرفي بل تعمل على تقديم المساعدة في إدارة الشركة بما يحقق تطوراً في المؤسسة ونجاحها للتخفيف من حدة الخسائر والمخاطر المحتملة و لا يقتصر دورها على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب ، وإنما يمتد أيضاً إلى مرحلة التجديد ومن أمثلة هذا النوع المؤسسة الوطنية لرأس المال المخاطر في أمريكا ، و المؤسسة الفرنسية التي تعد إلى غاية اليوم أهم شركة ضمان لرأس المال المخاطر الفرنسي.

3_التمويل بعقد تحويل الفاتورة

عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة محل زبون آخر عندما يتم التسديد فوراً لهذا الأخير بمبلغ كامل لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد وتتحمل الشركة المخاطر في حالة عدم السداد وذلك مقابل أجر أو عقد يتكفل بموجبه شخص يمارس هذا العمل بشكل مهني و بصيغة متخصصة أمام تاجر لتسديد قوائمه مقابل عمولة أو فائدة.(جهلول,2011 :24)

4_التمويل بتمويل المشروع

هو عقد طويل الأجل ومعقد الهيكلية القانونية بوثائق متعددة قد تأخذ هذه الهيكلية شكلاً جديداً يتوافق مع حاجات وميزات المشروع وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية تمويل .المشروع على أنها أداة للاستثمار تركز على تمويل المشروعات الجديدة بالاعتماد على التدفقات النقدية، و الأصول من دون الحاجة إلى وجود ضمانات من و توفير التمويل في البلدان النامية . (wood,1995:p1995)

ومن الأمثلة على تقنية تمويل المشروع مصرف غرامينGrameen Bank يعني (مصرف القرية) وهو يعد أول مصرف في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء قروضاً من دون وجود ضمانات مالية.(عبد الكريم,5:2006)

ثامناً مؤسسات التمويل الداخلية(المحلية) Internal Finance Institutions (Local)

يعد القطاع المصرفي من مؤسسات التمويل الداخلية لأي دولة وسوف نتحدث بشيء من التفصيل للمؤسسات التمويل الداخلية

1_المصارف التجارية Commercial banks

إنَّ قيام أول مصرف كان في عام 1157م في مدينة البندقية الإيطالية ، ثم توالى بعد ذلك ظهور المصارف فظهر مصرف أمستردام عام1609 وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب عليها من مودع إلى آخر ومصرف انكلترا 1694 ومصرف فرنسا عام1800 ، ويمكن أن يقال إن المصارف بالمعنى الحديث لها قد نشأت في انكلترا ، إذ أُعطي لمصرف انكلترا الحق بقبول الودائع والتعامل بالكمبيالات وإصدار النقود المصرفية ومنح القروض

وتبع ذلك انتشار المصارف في مختلف دول العالم.(عبد الحق, 2000 :6) تختلف المصارف التجارية عن مؤسسات التمويل الداخلية الأخرى باختلاف أنشطتها وطبيعتها ، فضلاً عن الأنظمة التي تحكمها وتعد هذه المصارف منشأة تهدف لتحقيق الربح بالدرجة الأساس (Getter,2016: p2).

إذ تمارس المصارف التجارية عملية الوساطة أو تسهيل تحويل الأموال من المدخرين إلى المقترضين و تحول الودائع المصرفية التي يقدمها المدخرون إلى قروض قابلة للإقراض ، المصارف التجارية يرتكز عملها و نشاطها على منح الائتمان و قبول الودائع (Ravn,2015 :p94).

تؤدي المصارف التجارية دوراً مهماً في التنمية الشاملة للبلد لما لها من دور تنموي يرتبط بفئات القطاعية للمجتمع كافة والمصرف كأي منظمة يمتلك أهدافاً التي يسعى إلى تحقيقها من خلال السياسة التي يرسمها ويجب عليه تحقيق هدفين هما الأمان والسيولة في آن واحد.(chris, 2002 : P1)

فالمصارف عبارة عن مؤسسات مالية ومصدر من مصادر الائتمان لعدد من المستثمرين سواء كانوا (شركاء أم أفراد) تؤدي المصارف مهمات وأنشطة متنوعة تتزايد يوماً بعد يوم ولاسيما أنها تمارس أنشطة غير مصرفية مرتبطة بالتأمين أو إدارة الممتلكات أو السياحة وأنشطة إنتاجية أخرى.(Rose,1999:p3) وتقوم هذه المصارف بتقديم الائتمان للتجارة الدولية سواء المستورد منها أم المصدر و خدمات أخرى تقدمها للعملاء كإصدار الأسهم Stock والسندات Bonds لعمليات الصرف الأجنبي Foreign Exchange و الشركات وتنظيم حسابات الأفراد وصرف الرواتب والأجور وتحصيل الشيكات والكمبيالات وتسديد إيصالات الدفع وتسديد الديون.(شيحة, 1981 :191).

2_المصارف الإسلامية Islamic Banks

من الثوابت عند المسلمين أن التعامل بالفائدة (الربا) أمر مرفوض شرعاً ، لذا لابد أن تقوم مؤسسات مصرفية شرعية إسلامية بعيداً عن المصارف الربوية ، كانت أول تجربة عملية بديلة للمصارف التجارية الربوية هي تجربة مصارف الادخار المحلية التي قام بها الدكتور أحمد

النجار* في عام 1963 لدى إحدى مراكز دلتا مصر** لقد كان الهدف من هذه المصارف أن تقوم بتقديم نماذج غير ربوية و مهمتها التنمية المحلية.(الأنصاري وآخرون 1988 17)

إنَّ المؤسسات المالية المصرفية التي لا تتعامل بالفائدة المدينة و الدائنة أي إنها مؤسسات مالية تتلقى الودائع من الأشخاص من دون أن تترتب عليها الفوائد ومن ثم تقوم بتشغيلها عن طريق إعطائها إلى المستثمرين من رجال الأعمال والمنتجين وغيرهم على أساس مبادئ[2] المشاركة في الخسارة أو الربح لا على أساس الفائدة تعد مدفوعات الفائدة في المصارف الاسلامية ربا، وهو أمر محظور في الإسلام ونجد أن المصارف الإسلامية هي ذلك النوع من المؤسسات المالية ذات النهج لاجتماعي و الاقتصادي الذي يعمل في ظل تعاليم الدين الإسلامي ويسهم في تقديم التمويل للمشاريع الأكثر نفعاً وليس الأكثر ربحاً و تسهم في بناء مجتمع إسلامي ،وهذه المصارف تحكمها الغاية العقائدية ، و بالتالي هي من المشاريع التي تحقق العدالة و التكافل الاجتماعي في توزيع مردودات الأموال المستثمرة. (Trinugroho et al,2018:p350)

تهدف المصارف الاسلامية كأي مؤسسة مالية ومصرفية أخرى إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة للإسلام وهي الرفاه الاقتصادي الكامل ورفع معدل النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية والاقتصادية وعدالة توزيع الدخل والثروة وتوجد لدى المصارف الاسلامية أدوات مالية عدة تتعامل بها المصارف الإسلامية ومنها السلم و والمضاربة والمشاركة والقرض الحسن وغيرها.(Lewis,2007:p2)

3- المصارف المتخصصة Specialized banks

تمتلكالمصارف المتخصصة سياسات ائتمانية خاصة في إطار تقسيم تمويل المصارف ومن هذه المصارف الزراعية والعقارية والصناعية التي تتخصص في أنشطة معينة ولا يجوز للمصارف المتخصصة القيام بعمليات المصرفية إلاَّ من خلال قوانينها ولوائحها الخاصة. (Masoud & Shiba, 2015 :p214) أن المصارف المتخصصة لا تعتمد في مواردها المالية على إيداعات الأفراد مقارنةً مع المصارف التجارية وإنما تعتمد على ما تصدره من سندات

*الدكتور أحمد النجار هو خبير اقتصادي وكاتب اقتصادي للعديد من الدوريات و الصحف العربية و المصرية
* *هي محافظة ميت غمر الدقهلية في مصر

و فضلاً عن رأس مال المصرف تهدف إلى منح التسهيلات للقطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاعات الزراعي و الصناعي والعقاري وذلك من خلال الاقراض. (كبة, 2018 :51)

تقوم المصارف الزراعية بتقديم الائتمان الطويل الأجل تمويلاً للأنشطة الزراعية التي تلبي طلبات الائتمان الاستثماري من المزارعين وفي السنوات الأخيرة سعت هذه المصارف إلى تقديم الأنشطة ومحفظة الاقراض المتنوعة.(Pavyappilly,1994:p7) فضلاً عن ذلك أن المصارف الزراعية ليست مربحة كثيراً في التمويل إذ إنَّ هذه المصارف ركزت على منح الاعتمادات أكثر من قبول الودائع وهي تعتمد على الاكتفاء الذاتي . (Seibel,2000:p45) وأيضاً من الأهداف الأخرى للمصرف الزراعي هو تعبئة الموارد المالية و البشرية وتلبية الاحتياجات والمتطلبات التنموية للبلاد في الزراعة والاستثمار في التصنيع ونقل وإنتاج المنتجات الزراعية. (Shafiwu et al,2013:p170)

ويوجد عدد من المصارف الزراعية في دول متعددة ومنها مصرف بنغلادش الزراعي وهذه المصارف مملوكة بالكامل للدولة و تستند ممارسات الإقراض الخاصة بها إلى المبادئ السليمة ولجعلها فعالة من الناحية المالية. (Mahbub,2016:P25) وقد قامت فرنسا أيضاً بإنشاء مصرف زراعي ، إذ سمحت بتدعيم الفائدة على القروض الزراعية بتكلفة الائتمان إذ قامت بزيادة في الرسوم . (Fouquet,2014 :p18) والنوع الثاني من المصارف المتخصصة هو المصرف الصناعي ، إذ يقوم هذا المصرف بمنح الائتمان بآجال مختلفة لتشجيع وتنمية الصناعات المختلفة ومن الأمثلة عليه مصرف تركيا الصناعي وهو أكبر مصرف إنمائي في تركيا تعود ملكيته للقطاع الخاص فقد تأسس عام 1950 و استحوذ على نسبة 12٪ من إجمالي تكوين رأس المال الخاص في قطاع الصناعات التحويلية و قدم المصرف قروضاً ، واستثمر في حقوق الملكية الخاصة وعلى الرغم من أنَّ المصرف الصناعي التركي مملوك ملكية خاصة إلا أنه مرتبطٌ ارتباطًا وثيقًا بالدولة التركية و يستمد موارده من الحكومة والبنك الدولي وقد قدَّم القروض لاستثمارات البناء بعد مشاورات مع منظمة تخطيط الدولة، وظلت أسعار الفائدة على هذه القروض منخفضة ولم يُسمح بقبول الودائع ولم يكن بوسعه إصدار سندات في السوق وذلك يعني عدم التوافق بين تكلفة الأموال والفائدة المحملة على قروضه. مما جعله وسيلة لتنفيذ

سياسات الدولة في تعزيز التصنيع والتأثير في تخصيص الاستثمار بعد أن تحولت ملكيته للقطاع العام.(Unctad,2016:p10-11)

أمَّا في أوربا ومنها فرنسا التي انشئت المصرف العقاري الباريسي بتاريخ 3 مارس 1953واطلق عليه فيما بعد المصرف العقاري الفرنسي أذ أنشأ على أساس أنه مصرف حكومي متخصص في منح القروض السكنية للاستفادة من القروض ، أن السندات العقارية التي كان يصدرها لم تنص على الرهن العقاري بالدرجة الأولى لمجموعة من المقرضين فضلاً عن أنها لم تشر إلى أية شروط أخرى وإنما تطلب من حاملها الضمانات الكافية واللازمة .(بلطاس, 2001:81)

تاسعاً نظريات المصارف التجارية Theories of Commercial Banks

هناك عدد من النظريات فسرت عمل المصارف التجارية ومن أهمها ما يأتي

1_ نظرية الدخل المتوقع

على وفق هذه النظرية بدأت المصارف في النظر إلى محفظة قروضها مصدراً للسيولة ، إذ شجعت نظرية الدخل المتوقع المصارف على التعامل مع القروض طويلة الأجل مصدراً محتملاً للسيولة لذا يجب على المصارف أن تذهب قروضها إلى مجالات ذات دخل مرتفع و متوقع نجاحها ومن هنا ترى النظرية أن المصارف تستطيع أنَّ تدخل في مجال إقراض طويل الأجل وتمنح لرجال الأعمال والمشاريع الاستثمارية والقروض العقارية وليس على المصارف أن تتخصص في منح الائتمان القصير الأجل وعادة تسدد هذه القروض من المقترض في سلسلة من الأقساط ، ويجب على المصارف أن تركز بشكل شديد على نوعية المقترض . (Elsharif, 2016: p3)

2_ نظرية القروض التجارية

تنص هذه النظرية أن على المصارف التجارية أن تتعامل بالقروض القصيرة الأجل وذلك يضمن السيولة لدى المصارف لذا يجب على المصارف أن تدرك أهمية وفهم خطر السيولة فإن التمويل الممنوح لمدد قصيرة يكون لتمويل رأس المال العامل ، إذ تسترد المصارف أموالها المقترضة بعد الانتهاء من دوراتها التجارية بنجاح وعلى وفق هذه النظرية فإن المصارف لا

ينبغي أن تقوم بإقراض المال لأغراض شراء العقارات أو السلع الاستهلاكية أو للاستثمار في الأسهم والسندات نظرًا لطول مدة الاسترداد المتوقعة لهذه الاستثمارات إذ تكون هذه النظرية مناسبة للمتداولين الذين يحتاجون إلى تمويل معاملاتهم التجارية المحددة ولمدد قصيرة. (Alshatti,2015:p64)

3_ نظرية إدارة المطلوبات

تشير هذه النظرية إلى أن المصارف التجارية تعتمد على الميزانية العمومية المتكونة من أصولها من حيث الهيكل و الحجم وعلى أصولها المتوفرة لديها ، تركز هذه النظرية على أن القطاع المصرفي عليه أن يدرك أنَّ هناك ظروفاً غير متوقعة لذا يجب أن لا يعتمد على الطرق القديمة في توفير السيولة بالاحتفاظ بالأصول السائلة القصيرة الأجل . (Adegbie & Dada, 2018:p5) وعليه أن المصارف تستطيع تلبية احتياجاتها من السيولة عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال وفقًا لهذه النظرية وأن المساهمة الأساسية للنظرية في كلا جانبي الميزانية العمومية للمصرف.(Aqeel & Ibrahim,2017:p 1463)

4- نظرية القدرة على تحويل السيولة

تركز هذه النظرية على أن المصارف التجارية تنعم بالاستقرار إذا استطاعت أن تحافظ على إدارة سيولتها بما يعرف بالتحويل ما لديها من احتياطي ثانوي في شكل أوراق مالية قصيرة الأجل ووفقاً لهذه النظرية يمكن للمصارف الحفاظ على سيولتها إذا كانت لديها أصول قابلة للتسويق في أزمة السيولة و تحويل الأصول بسهولة إلى نقد، هكذا تزعم هذه النظرية أن قابلية التحول أو التسويق أساس لضمان الإدارة الجيدة للسيولة .(Hillary,2017:p4-5)

عاشراً: حوكمة المصارف التجارية Governance of commercial banks

1_ مفهوم حوكمة المصارف التجارية

يعود تاريخ انتشار مفهوم (الحوكمة) إلى عام 1997 ، عندما انفجرت الأزمة المالية الآسيوية حينها تغيرت نظرة العالم إلى الحوكمة ، وهذه الأزمة وصفت بأنها أزمة الثقة بين المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين الحكومة ومنشآت الأعمال . (المطيري 2002 36) إذ نجحت حوكمة المؤسسات في جذب قدرٍ كبيرٍ من الاهتمام بسبب

أهميتها للأداء الاقتصادي للمؤسسات والاقتصاد ككل وعلى الرغم من ذلك لم يلقَ مفهوم حوكمة المصارف التجارية القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة ويعد ذلك أمراً غريباً في ظل الإدراك الواضح لأهمية دور المصارف في إحكام الرقابة على مختلف المؤسسات يوجد هناك عدد من المسميات لمعنى(Governance) إذ يقصد بها النظام الذي يدير المؤسسات ومن ثم توجيهها ، ويرى بنك التسويات الدولية أن حوكمة المصارف هي الأساليب التي تدار بها المصارف بمجلس الإدارة ، و الإدارة العليا التي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح وأصحاب المصالح و المساهمين وذلك بالالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين. (الخوري ,2006: 3) و تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على مجلس الإدارة وحملة الأسهم و إدارة الشركة وغيرهم منا لمساهمين ، وعرفت الحوكمة بأنها النظام المتكامل للرقابة المالية و غير المالية التي تقوم بالإدارة والرقابة و رصانة التصرفات الإدارية و السلوك وحماية المشروعات من عناصر الفساد الإداري .(عبود,2014 :339)

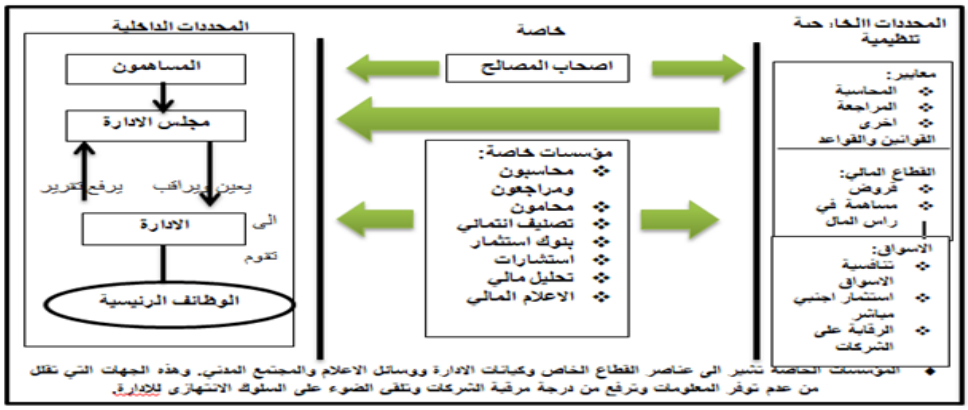
إنَّ حوكمة المصارف تعني تطوير الهياكل الداخلية للمصارف بما يحقق الشفافية في الأداء وتطوير مستويات الإدارة ومن المنظور المصرفي تعني وضع الخطط والسياسات وتحديد المسؤوليات والصلاحيات والاجراءات السليمة التي تضمن حسن التنفيذ و انتظام العمل في مختلف المستويات الإدارية وذلك من خلال ما يأتي: (الربيعي و عبدالحسين,2011: 32)

1. وضع الخطط والاستراتيجيات والسياسات لعمل المؤسسات المالية والمصرفية.
2. القيام بتفعيل أداء مجالس الادارات.
3. القيام بتحديد المخاطر المقبولة للنشاط المالي و المصرفي .
4. وضع الهياكل التنظيمية للإدارات التنفيذية ومن ثم تفعيل أدوارها .
5. وضع الأنظمة المناسبة والفعالة من أجل التدقيق والرقابة الداخلية .
6. القيام بتطبيق مبدأ الشفافية والافصاح.
7. وضع أنظمة فَعَّالة لرفع التقارير عن أداء مختلف الأقسام والادارات.

2- محددات حوكمة المصارف التجارية

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة المصارف و المنظمات من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة المجموعتين من المحددات الداخلية و الخارجية ، وكما هو موضح في الشكل (1) ونعرض فيما يأتي لهاتين المجموعتين من المحددات بشئ من التفصيل ،المحددات الخارجية تشير إلى العناصر التنظيمية التي تتضمن المناخ العام للاستثمار في الدولة و يشمل القوانين المنظمة للسوق ، وكفاءة القطاع المالي ، وتوفير التمويل للمشروعات ، والدرجة التنافسية وسوق السلع وعناصر الإنتاج ، وكفاءة الأجهزة ، و الشركات العاملة ، والهيئات الرقابية في أسواق المال وشركات الاستثمار ، و العناصر الخاصة تتضمن أصحاب المصالح والمؤسسات الخاصة والمهنيين من المحاسبين و القانونيين والمراجعين وغيرهم ، أما المحددات الداخلية فتشير إلى الأسس و القواعد التي تحدد طريقة اتخاذ القرار وتوزيع السلطات بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين و تؤدي إلى تخفيض التعارض بين مصالحها و تتمثل في مدى فاعلية التعامل بين مجلس الإدارة وإدارة المصرف و المساهمين والجهات ذات العلاقة ، وبالرغم من أن الحوكمة ليست الهدف النهائي للمصرف و إنما وجودها يسهل من التعريف بأهدافه الأمر يجعله مسؤولاً أمام المساهمين في المصرف .(الغبان وآخرون,19)

الشكل(1) محددات الحوكمة الداخلية والخارجية



Source Iskander. M N. Chamlou. (2002). Corporate Governance A Framework for Implementation. P4 Published in Globalization and Firm Competitiveness in the the Middle East and North Africa Region edited by S. Fawzy. Washington World Bank

3- مبادئ الحوكمة المصرفية على وفق مبادئ لجنة بازل

تتعلق الحوكمة بالطريقة التي تدار بها أعمال المصرف وهي تحدد مجموعة من العلاقات بين إدارة المصرف ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين وبيانات مخاطر للمصرف والتوفيق بين الأنشطة الرئيسة والسلوكيات أملاً في أن تقوم الإدارة بتشغيل عمليات المصرف اليومية وبطريقة آمنة وسليمة في ظل بيانات محددة المخاطر على وفق القوانين والأنظمة المعمول بها . (Bratanovic & Greuning,2009:P41) إذ أجرت لجنة بازل عام 2006 عند اجتماعها في مدينة فيفري مجموعة من التعديلات على التقرير الذي نشر عام 1999 بعنوان(تعزيز الحوكمة المصرفية) الذي تضمن ثمانية مبادئ هي : (International Finance Corporation, 2012:p65)

1_امتلاك أعضاء مجلس الإدارة القدرة والمسؤولية للشغل والأهلية اللازمة للمنصب.

2_تعزيز الدور الرقابي لمتابعة تنفيذ الخطط للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

3_يجب على مجلس الادارة وضع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة وتعزيزها في المصارف .

4_على مجلس الإدارة ضمان وجود الرقابة المناسبة من الإدارة العليا بما يتفق مع سياسة المجلس.

5_ يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا الاستعمال الفَعَّال للعمل الذي قام به قسم التدقيق و مدققو الحسابات الخارجية ووظيفة الرقابة الداخلية.

6_على مجلس الادارة ضمان الملاءمة و الممارسات والسياسات و المكافأت ومع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الاستراتجية الطويلة الأجل و البيئة الرقابية.

7_ينبغي إدارة المصرف بطريقة شفافية.

8_على مجلس الإدارة والإدارة العليا معرفة الهيكل التشغيلي المصرفي بمدى الالتزام بالعمل على وفق بيئة قانونية .

المبحث الثاني

العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

توطئة:-

أصبح التمويل المصرفي من المقومات الأساسية التي تحقق النمو الاقتصادي المستدام فيما لو وجه بالشكل الذي يخدم النمو الاقتصادي وهذا الأخير يحتاج إلى مساندة القطاع المالي، وحتى توضح العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي ويوجد هناك عدداً؛ من المتغيرات الاقتصادية توضح العلاقة ومنها (الناتج المحلي الإجمالي ، والاستثمار، والرفاهية ، و التجارة) و التطرق إلى الاندماج و العولمة المصارف وفيما يأتي سنوضح هذه العلاقة :

أولاً : العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي الهدف المنشود لدول العالم لأكثر من نصف قرن ، ومع ذلك فإنَّ النمو الاقتصادي تحتاج إلى متطلبات مسبقة لكي ترضي الرغبة البشرية ، التي قد تحدث بتمويل الاستثمار والإنتاج ولاسيما في الدول النامية التي تعاني عدداً من المشاكل الاقتصادية مثل البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة والتضخم إذ تسعى الدول دائماً للحفاظ على النمو الاقتصادي لزيادة دخلها القومي وخلق فرص العمل لتحسين مستويات معيشتهم. (Abusharbeh,2017:p2307)

لذا يعد الجهاز المصرفي حجر الزاوية في النمو الاقتصادي عن طريق الوظيفة الأساسية موجهاً الموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفائض وتحويلها نحو القطاعات الاقتصادية ذات العجز، لتحقيق هدفين أساسيين هما المساهمة في عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الأرباح ، وهي ضرورية لاستمرار عمل الجهاز المصرفي ولكن قدرة المصارف على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي تستند إلى حد كبير على فعالية النظام المصرفي و درجة تطوره ، ولاسيما المصارف التجارية ومدى انسجامها مع تطلعات الرؤية الاقتصادية للجهات المسؤولة ، إنَّ مسألة النهوض باقتصاد بلد ما ، وزيادة إنتاج ذلك البلد يتطلب وجود توازن ما بين إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة ، و توجيه التمويل المصرفي للقطاعات التي تؤدي إلى تحقيق مستوى عالٍ من النمو الاقتصادي. (مفتاح ,2005: 181_182)

وقد اتفق المختصون على أن النمو الاقتصادي هو الزيادة: الحقيقية في الدخل القومي بمدة زمنية طويلة أو مستوى الإنتاج من السلع و الخدمات.(Mankiw, 2003 : 181) وعليه أن المؤسسات المصرفية من شأنها إحداث تغير من بنية اقتصادية متخلفة إلى بنية اقتصادية متقدمة تؤدي إلى الزيادات المضطردة الطويلة الأجل عن طريق منح القروض وبالتالي الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، وهو أيضاً نمو الإنتاج الحقيقي للاقتصادات مع الزمن وأنَّ أهميته تكمن في مساهمته في الازدهار العام للمجتمع .(النجار و عبدالعظيم,188:2002) و من المخاوف التي تتعرض البلدان لها هي حدوث انخفاض في النمو الاقتصادي بعد حدوث الأزمة المالية الأخيرة عام 2008 و يشار إلى أن التمويل المصرفي قوة دافعة مهمة تقف وراء الانعاش البطيء للاقتصاد ومع ذلك لابد من فهم الآليات الدقيقة عن طريق عملية التمويل المصرفي للنمو الاقتصادي .(Malamud &Zucch,2016 :p204)

يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً في تمويل الاقتصاد ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي ، لذا فإن المصارف التجارية تعد أداة مفيدة لتحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد ومصدراً داخلياً وخاصة في مراحل ولادة النمو الاقتصادي و أكد (Schumpeter, 1911) على منح التمويل من قبل المصارف لرجال الأعمال المبتكرين وتوجيهها نحو قنوات جديدة وأنَّ هذه الطريقة تحقق النمو الاقتصادي السريع وكذلك استنتج بأنه يجب على المصارف عند منحها التمويل لابد أن ذلك يكون مقابل الفوائد المستقبلية التي يمكن أن تصبح الموارد المالية لعملية الابتكار . ((Bazhal,2016:p9

ولكي نشرع في تحقيق مستويات نمو مرغوبة يجب توجيه التمويل المصرفي إلى القطاعات التي تساهم في تحقيق مستويات عالية من الناتج المحلي الاجمالي ، من ثم النمو الاقتصادي ، إنَّ تحقيق معدلات نمو مرغوبة يعطي الحافز أو الدافع و الهدف الذي ترغب الدول في الوصول إليه ، وتشير العديد من الدراسات ومنها دراسة (Hofmann,2001) إلى وجود علاقة قوية بين التوسع في حجم التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي إذ سمح للمصارف باتباع إجراءات كفيلة بزيادة عرض النقد بمضاعفة الائتمان بهدف إيجاد التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات الذين يعملون على زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية وبالنتيجة فإن ازدياد إنتاج القطاعات الاقتصادية يحقق زيادة في الناتج المحلي وزيادة في معدل النمو الاقتصادي في البلد وتشير دراسة (1973, Mckinnon) إلى أهمية دور القطاع المصرفي في النمو فقد وجدت أن القيود الكمية التي

وضعتها الحكومات في الدولة النامية على النظام المصرفي تقيد كميات وإنتاجية الاستثمارات وبالتالي تقيد النمو وتؤدي إلى التضخم وعدم استقرار الأسعار.(ملاوي ,2008: 127-129)

ثانياً: العلاقة بين التمويل المصرفي والاستثمار

التمويل المصرفي أحد الأركان المهمة في المصارف التجارية لأي بلد و تأثيره على الأنشطة الاقتصادية واضحٌ وتأتي أهمية التمويل لدوره الفَعَّال في تشجيع الاستثمار وهذه تعد فرصة لتوظيف الأموال المتاحة لدى المصارف بقيامها بمنح القروض. (رمضان,138:2002)

إذ يعد التمويل المورد الأساس للمصارف للحصول على إيراداتها إذ يمثل الجانب الأكبر من استعمالاته لذلك تولي المصارف التجارية عناية خاصة بالتمويل ليمكن المصارف من الإسهام في النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية القائم أساساً على مدخرات الأفراد والمؤسسات. (نصير,97:2009) إذ أصبح التمويل المصرفي وتحفيز النمو الاقتصادي موضوعاً رئيساً بالدراسات الكافية لهذا يتعين على القطاع المصرفي أنّ يواكب التطورات باستمرار قبل أنْ يتم تكوين رأس المال :بما يكفي لتمويل المشاريع الكبيرة.p15 & Haiss):2008, Sümegi) وبالنظر إلى المخاطر: يعد أمراً :مهماً إذ يختار بين المشاريع الاستثمارية الأكثر عائداً متوقعاً وثم مواجهة المخاطر بشكل أكبر ، أمَّا المشاريع الأقل ربحية فأنها أقل :مواجهة للمخاطر ويسهم التحول نحو المشاريع ذات العوائد :المرتفعة في تحفيز النمو الاقتصادي.(Rioja & Valev,2004:p430) إذ يستثمر بأنشاء صناديق الاستثمار التي تعد أدوات استثمارية توفر للمستثمرين فرصة الدخول والمشاركة فيسوق الأوراق المالية إذ تقوم هذه الصناديق بتوظيف مواردها في مجالات الأدوات المالية(الأسهم و السندات)و الأدوات النقدية على اختلاف أنواعها التي تعمل على تنشيط الأسواق المالية.(عبد الرضا ,200:2013)

تقوم المصارف بالتعاقد مع شركة استثمارية تكون متخصصة في إدارة عمل الصناديق الاستثمارية وتحقق للمصرف ايرادات إضافية عن طريق الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة إلى المساهمين في الصندوق ، و تحقق للصندوق أرباحاً رأسمالية في حالة ارتفاع أسعار موجوداته وعند دخول المصارف في صناعة الصناديق الاستثمارية لابد من مراعاة ما يلي : (حسين و عبد الحميد, 2019: 59)

- ❖ الملاءة المالية للمصرف .
- ❖ الكفاءة و الخبرة في إدارة الصناديق الاستثمارية الواجب توفرها لدى كوارد المصرف .
- ❖ وجود مستشار قانوني يقدم الاستشارات القانونية المتعلقة في مجال صناديق الاستثمار.

وايضا يتم بالاستثمار من خلال منح القروض للمتعاملين معها مقابل تقديم الفائدة للمصارف للقيام بالاستثمار في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال منحهم القروض بهدف شراء الأوراق المالية .(الجنابي و الشيباوي, 10:2017) وبالتالي كل هذه الاستثمارات تسهم في زيادة حجم الودائع لدى المصارف وذلك لقيام الأفراد بإيداع جزء من دخولهم نتيجة لازديادها .

ونلاحظ أنَّ وجود مجموعة من القروض المقدمة من المصارف لتمويل الاستثمارات ومنها:

1_ قروض متوسطة الأجل : قروض موجهة أساساً لتمويل الاستثمارات التي تتراوح مدتها من (2_5) عام وقد تصل إلى سبع سنوات إذ مدتها لا تتجاوز عمر إنتاجه كالمعدات وآلات تجهيزات الإنتاج وبصفة عامة هذا النوع من القروض تمارسه معظم المصارف وتوزع هذه القروض خاصة من طرف المصارف قروضاً غير مثبتة ، إذ إن المصرف يستطيع أن يسترجع مبلغ القرض بإعادة الخصم ، أو يمكن تسديد هذا القرض من العائد المتولد من هذه الأصول .

2_ قروض طويلة الأجل : قروض موجهة لتمويل الاستثمارات الثابتة مثل بناء المؤسسات و إنشاء المشاريع القاعدية الكبرى لذلك فهي جميع الاحتياجات ذات الطبيعة الدائمة جميعها ، مع العلم هذه القروض تفوق مدتها سبع سنوات وقد تمتد إلى عشرين سنة طبيعة هذه القروض تنطوي على مجموعة من المخاطر العالية الأمر الذي يدفع المؤسسات إلى أن تقوم بطلب ضمانات حقيقية أو تستعمل في تمويل المشاريع الجديدة أو القائمة .(خلف, 2006: 270)

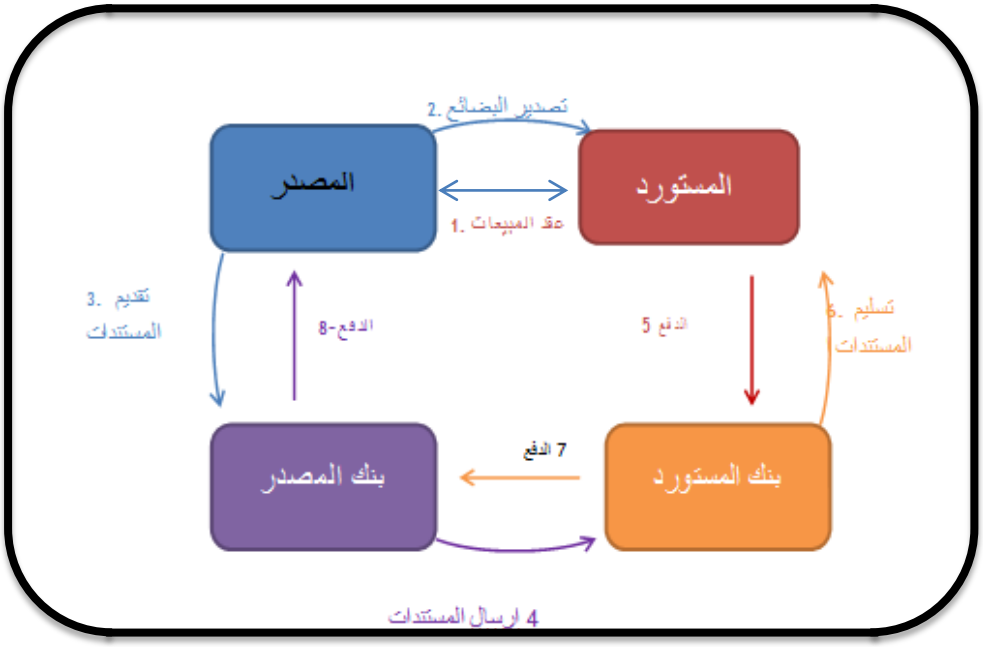
3_القرض الإيجاري: تعد القروض المتوسطة و الطويلة الأجل من الوسائل التقليدية للمصارف لتمويل الاستثمارات ولذلك دعت الحاجة إلى البحث عن طرق جديدة لتمويل الاستثمارات لم يعد شراء الأصل هو الأسلوب الوحيد بل أصبح الاستئجار هو البديل الشرعي للاقتراض ، وذلك بهدف شراء الأصل وهذه آلية الجديدة للتمويل تسمى التمويل بالإيجار أو بالائتمان بالإيجار أو الاعتماد الإيجاري وهذه الصورة للاعتماد نشأت حديثاً في الولايات المتحدة الأمريكية إذ وجدت صناعات خاصة لهذه الخدمة يطلق عليها صناعة :التأجير و أبرز هذه المنشئات التي تأجير

الحاسوب أو أجهزة تصوير المستندات, يعد الائتمان الإيجاري مجالاً جديداً للاستثمار فهو يعد أحد الخدمات التمويلية الحديثة. (عبد اللطيف , 2000: 14) ونستنتج أن التمويل المصرفي له دورٌ كبيرٌ: في تحفيز الاستثمار للبلدان المتقدمة و البلدان النامية على حد سواء .

ثالثاً : علاقة التمويل المصرفي بتحفيز التجارة

يعد التمويل المصرفي مصدراً بالغ الأهمية ومحفزاً للنمو الاقتصادي في البلدان كافة ، إذ تقدم المصارف التمويل داخل حدود البلد لتنشيط التجارة للبلد لتمويل الاستهلاك والانتاج ، إذ يذهب إلى قطاع الأعمال ، ومن ثم النهوض باقتصاد البلد ، إذ إن التجارة تعمل على التنمية المحلية ، أكدت مؤسسات التمويل الدولية ومنها البنك الدولي و التنمية الاقليمية على ضرورة توسع المصارف بشكل كبير في دعمها للقطاع التجاري بما يتيح رفد التجارة بالأموال اللازمة. (Bank for International Settlements,2014:p21) يحظى التمويل المصرفي في الكتابات الحديثة بأهمية بالغة فيت طوير التجارة الخارجية المتمثل بفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان نظراً لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول لهذا فأن تمويل التجارة الخارجية يحظى باهتمام بالغ و توفر المصارف التمويل للمستوردين و المصدرين.(Antras & Foley,2015:p856) فالتجارة الخارجية هي الاستعمال الأمثل لموارد العالم ، التي تعنى بكميات التدفقات (الصادرات و الواردات) من السلع والخدمات.(الزبون ,2:2015) ولعل الاعتمادات المستندية Documentary Credits (DC) تحتل مركز الصدارة في أشكال تمويل التجارة الخارجية من خلال الاتفاق بين المصدر و المستورد على المواصفات ويمثل الشكل (2) طريقة عمل الاعتماد المستندي.

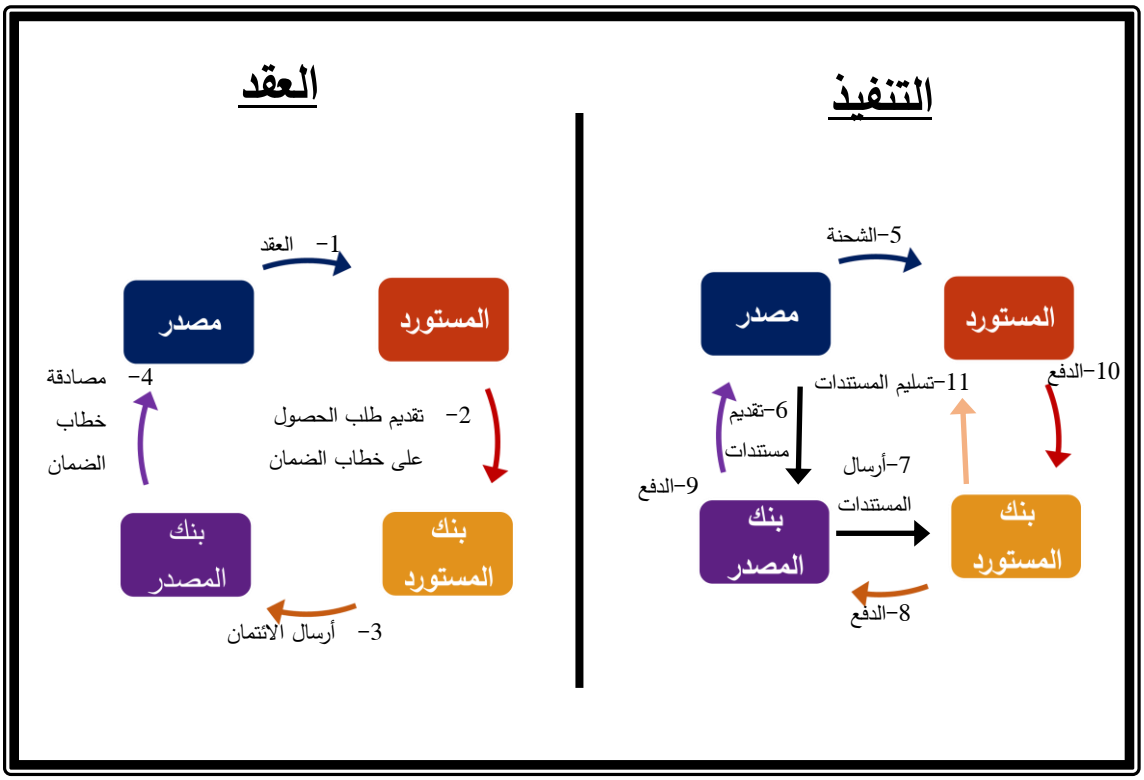
الشكل (2) يوضح عمل الاعتمادات المستندية



Source: Friederik, Niepmann & Eisenlohr, Tim Schmidt, International Trade Risk and the Role of Banks. International Finance Discussion Papers 1151 ,p52,2015

وفي حال التعرض للمخاطر تكون المواجهة من المصارف لاستعمالها خطابات الضمان Letters of credit (LC)التي يمكنها الحد من مخاطر أية معاملة تجارية ، وتكون طريقة عمل الخطابات كما هو موضح في الشكل (3)

الشكل (3) يوضح عمل خطابات الضمان



Source: Friederik, Niepmann & Eisenlohr, Tim Schmidt, International Trade Risk and the Role of Banks. International Finance Discussion Papers 1151 ,p52,2015

ويمنح الائتمان النقدي بأنواعه الاستهلاكي و الاستثماري المقدم من المصارف التجارية إلى الافراد والحكومة يزيد من الطلب الكلي على الاستيرادات في حال كون العرض قليل ، وفي حالة عدم قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الطلب المتزايد لابد أن يلبي الطلب بالاستيرادات التي تزيد من التزامات الدولة في جانب الميزان التجاري بمعنى يأثر سلبا على الموقف الحساب الجاري ، لذا تعتمد على ما تمنحه المصارف من تمويل .

مما سبق يتضح أهمية التمويل المصرفي بشقية الائتمان النقدي ، و التعهدي في رفد التجارة الخارجية إذ تحقق دوراً بارزاً في زيادة الدخل القومي بالمكاسب المتحققة لغرض تحقيق النمو الاقتصادي للدول كافة ومنها الدول النامية وأن تكون التجارة الخارجية غايتها الرئيسة دعم النمو الاقتصادي عن طريق جذب رؤوس الأموال لذا فإن تحقيق الفائض في الميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع عائدات العملات الأجنبية داخل البلد وهذا العائد يستغل استثمارات في تنمية القطاعات الأخرى في البلد كأن تكون قطاعات زراعية أو سياحية أو صناعية أو خدمية هذا من

جهة ، وتؤدي إلى تحسين المستوى المعاشي بارتفاع الدخول وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول النامية؛ التي تحاول اللحاق بالدول المتقدمة من جهة أخرى.

رابعاً: التمويل المصرفي وأثره في تحقيق الرفاهية للمجتمع

تنطلق إحدى غايات التمويل المصرفي لأي بلد في تحقيق رفاهية الفرد ، فالرفاهية تتجسد بالمستوى المعيشي الذي يفي بالاحتياجات المعنوية و المادية ، وتحقيق الرضا العام للمجتمع ، إذ يعد المستوى المعيشي للأفراد الذي يشبع احتياجاتهم الأساسية و يمكنهم من مزاولة نشاطهم الاقتصادي بانسيابية واتساق ويحقق في ظل هذا المستوى الشعور بالرضا ، شرط توافر الاستقرار الاقتصادي للبلد الذي يضمن ديمومة العيش الرغيد فالرفاهية هي ((للناس ومن أجل الناسو بواسطة الناس)) أي الانسان هو أداة لتحقيق الرفاهية وغايتها ، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي يظل الأهم بين مؤشراتها التركيبية أي أن متوسط دخل الفرد يحمل في طياته العديد من الدلالات التنموية أهمها المستوى المعيشي اللائق والحصول على فرص عمل والتقليل من البطالة وكلما زاد متوسط دخل الفرد دلَّ ذلك على التقدم الاجتماعي والاقتصادي لذلك البلد.(عودة ,82:2004)

وتقوم المصارف بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها تعد المصدر الرئيس لنمو الاقتصاد المحلي ومن ثم الوطني ، ففي الولايات المتحدة توفر اكثر من (50%) من مجمل الاستعمال الخاص وبنسبة (40%) من الناتج القومي للسلع والخدمات إذ إن المشروعات الصغيرة و المتوسطة تحظى بأهمية كبيرة من الافراد وذلك بسبب أهميتها في الاقتصاد القومي ومن ثم توظيف العمالة والمساهمة في متوسط نصيب دخل الفرد ، إذ تحتاج هذه المشروعات إلى التمويل للقيام باستثماراتها وتقوم المصارف بمنح قروض قصيرة الأجل لتمكن المشروعات من النمو وبصورة تدريجية في حين تمنح القروض طويلة الأجل لتتمكن المشروعات الصغيرة, و المتوسطة , من الاستثمار والتوسع بصورة أسرع ، ومن أمثلة ذلك المصرف المصري الذي تأسس عام 1920 الذي تزعم فكرة الادخار الوطني ومن ثم توجيه تلك المدخرات الوطنية نحو التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إذ أسهم بنك مصر في مساندة المشروعات القائمة على التطور والتوسع و التجديد والاحلال بتمويل وبالتالي توفير فرص عمل دائمة تعمل على زيادة الدخل ، حرص بنك مصر على دعم الاقتصاد وإيمانه بأهمية المشروعات فقد قام بتأسيس قطاع

متخصص بتمويل أصحاب المشروعات المتناهية الصغر بما يسهم في زيادة متوسط دخل الفرد. (العطية ,20:2012)

وعلى الرغم من أن المصارف التجارية غير متخصصة لأنها قامت بتوسيع منتجاتها و خدماتها في تحقيق الرفاهية من خلال تقديم القروض الاستهلاكية التي كان لها الأثر في تحفيز الطلب الكلي و خلال المدة الأخيرة لوحظ التوسع في القروض الاستهلاكية، إذ شملت قطاعات لم تكن تحظى بالعناية الكافية و توسعت بالإقراض السكني عن طريق التمويل العقاري بشكلٍ كبيرٍ و قدمت قروضاً طويلة الأجل ، وسهلت على ذوي الدخل المحدود امتلاك مساكنهم وأسهمت في تحقيق الرفاهية.(القاضي, 21:2011) كما هو الحال في المصرف الفيدرالي في الولايات المتحدة الذي تأسس عام 1930 والذي يعمل بنظام التسهيلات المالية منحاً قروضاً الإسكان لتوفير العيش الرغيد للناس (العطية ,25:2012) و المصارف العراقية ومنها بنك الرافدين الذي قدم قروضاً للمواطنين لشراء السيارات الحديثة و قروضاً للخريجين والعاطلين عن العمل لإقامة المشاريع الصغيرة.(نشرة الرافدين المصرفية, 1:2014) فضلاً عن تقديم قروضٍ لتحفيز القطاع الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية و قروض الزواج و القروض الصناعية التي تمنح لأصحاب المشاريع الصناعية جميعها بهدف تطوير و تأهيل المصانع والمعامل الصناعية .(http:www.rafidain-bank.gov.iq) ووفقاً للبنك الدولي فإن المشروعات المتوسطة و الصغيرة:: تسهم في أكثر من 60 % في من إجمالي العمالة في البلدان المتقدمة و 80% في النامية منها.(World Trade Organization, 2016:p15)

ولعل أفضل الأمثلة على أهمية التمويل في تحقيق الرفاهية هو مصرف غرامين للفقراء الذي أسسه البروفسور (محمد يونس) عام 1983 في بنغلادش ليكون أول مصرف في العالم للفقراء لتحسين مستويات المعيشة في صورة قروض بدون ضمانات .(يونس ,2007 : 72)

إن المصارف تقوم بمنح التمويل المصرفي وذلك لتقديم الدعم والمساندة ومواجهة المشاكل والمعوقات التي يوجهها المجتمع في سبيل تحقيق الرفاهية ، و توفير فرص عمل ورفع متوسط نصيب الفرد لتحفيز الشباب على إقامة وإدارة المشاريع وتنمية المجتمعات المحلية بوساطة:

تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساعدة ربات البيوت على تسويق منتجاتهم الغذائية بإنشاء شركات.

خامساً : اندماج المصارف Mergers of banks

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنَّ اندماج المصارف مبني على التحالف و تعاون المتنافسين وهو بذلك أداة ، للتكيف مع متطلبات الوجود في عصر العولمة وهو أداة لاكتساب القدرة على التطوير والتحسين والتجديد ، وأن التوجه نحو الاندماج أصبح سمة عالمية إذ إن المصارف في مختلف أنحاء العالم تتجه نحو التكتلات الاقتصادية ففي أوربا مثلا وأمريكا تتجه المصارف إلى التكتلات لأنها تبحث عن قوة أكبر سواء أكان من حيث رأس المال أم الخدمات التي تقدم إلى الجمهور.

الاندماج المصرفي هو قيام مصرفين أو أكثر بالاتحاد والامتزاج والتحالف ، لتأليف كيان مصرفي أكبر حجماً وسعةً ، وبالتالي اقتصاديات أفضل سواء عن طريق تعظيم العائدات والأرباح أو باكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف واكتساب التأثير الأكبر في السوق المصرفي المحلي و العالمي ومن ثم فإنَّ عملية (الدمج المصرفي) تكون في إطار خطة وبرنامج قياسي له أهداف مرحلية وله آثار ونتائج ومن ثم فإن الدمج المصرفي لا يحدث بصورة عشوائية أو ارتجالية بل هو نتيجة دراسة شاملة و متكاملة ، ويعرف الاندماج المصرفي بأنه اتحاد مصرفين في مصرف واحد ويعد هذا المظهر من مظاهر النمو الخارجي للمصارف أو هو العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على المصرف أو أكثر بواسطة مؤسسات لمالية أو مصرفية أخرى بحيث يتخلى المصرف المندمج عادة عن اسم المؤسسة الدامجة أو الاسم المشترك بينهما .(Mayo, 2001:p 661) .

يتضح أنَّ مفهوم الاندماج: المصرفي لا يخرج كثيراً عن المفهوم العام ، ولا سيما إذا ما كان متصلاً بخصوص الشركات المساهمة بافتراض أن المصارف تؤسس كما هو: الحال في الشركة المساهمة .(عبد الغني ,2017: 233) نال القطاع المصرفي لدى الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً من الحكومات نظراً لدوره الفعال في دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو سريعاً فكان

ذلك دافعاً لتدعيم وتشجيع الاندماجات المصرفية و تطوير و زيادة القدرة التنافسية ، وفيما يأتي نستعرض حالات الاندماج المصرفي التي تمت على المستويين الدولي والإقليمي فقد حدثت عملية اندماج المصارف الأوربية والامريكية ومنها اندماج مصرفي Deutsche Bank الألماني و Backtracker الأمريكي في صفقة بلغت قيمتها (10)مليار دولار واندماج مصارف يابانية بين (Kyowa Bank – Saitama Bank) وحدثت عمليات اندماج في الدول العربية بشكل كثيف فمثلاً في السودان اندمج مصرف النيل الأزرق ومصرف المشرق عام 2003 ، وفي تونس بين الاتحاد الدولي للمصارف ومصرف تونس للاستثمارات ، وفي المغرب مجموعة المصارف الشعبية والمصرف الشعبي المركزي ، وفي الإمارات العربية المتحدة في عام 2007 بين: المصرف الإماراتي الدولي و المصرف الوطني لدبي ، وفي السعودية بين المصرف التجاري السعودي المتحد والمصرف السعودي الأمريكي.(القاضي ,2017: صفحات متفرقة)

وكان الهدف الأساسي من وراء عملية الدمج المصرفي تقوية المركز المالي والموقف السيولي للمصارف والعمل على تخفيض التكاليف، وزيادة الأرباح، وتبادل الخبرات بينهما مع الاستفادة من التقنيات الحديثة.

سادساً: التمويل والعولمة Finance and globalization

ظهرت العولمة مع بدايةالحرب العالمية الأولى وما أعقبها من مدة عدم استقرار وبالتالي أدى إلى توالي الأزمات وتمخضت عنها أزمة الكساد الكبير وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت البلدان بتحرير النظم المالية للتكامل مع الأسواق المالية العالمية ، والآن العولمة محط جدل في إثارة الأزمات.(Schmukler & Lobatón , 2001 :p 1) ، تعني العولمة اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة و المعلومات والمال في سوق عالمية متكاملة ، و تحرير الأسواق الوطنية و العالمية أو هي ظاهرة مرتبطة بالتطور الرأسمالي والنمو والتراكم المضطرد في رأس المال و تعني أيضاً زيادة حركة أو حرية انتقال رؤوس الأموال من دون قيود بين البلدان أو على الصعيد العالمي.(الرفيعي و الجبوري,2014:201–203) وأيضاً هي بدايـة اختراق الأسواق العالمية وعدم الارتداد إلى الخلف بل هو الامتداد الدائم إلى الإمام ثـم التمركز والتوسع فيها باستمرار والحيازة المتنامية لقطاعات متزايدة من الأسواق الدولية ومن ثـم الموقع الجغرافي الواسع المدى مما يحقق السيطرة و الهيمنة.

تعد العولمة أحد الأمور التي يصعب تجاهلها من دول العالم وانعكس هذا الأمر على المصارف التي تعد الشريان الحيوي الاقتصادي الذي يغذي البلد، إذ يمثل القطاع المصرفي عامة أو المصارف التجارية خاصة، مكاناً متميزاً عن القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي ، وحدثت العديد من التغُّيرات التي شهدها العالم التي أدت إلى توسع الانشطة الاقتصادية و زادت فاعليتها نتيجة الأثر الذي تلعبه المصارف في عمليات التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، وتسارعت الدول لمواكبة التطورات التي حدثت ، وخاصة بعد انتشار ظاهرة العولمة ، وزيادة التحرر التجاري والمالي، وسبب ذلك أن المصارف تواجه التحديات؛ الانها تحتل دوراً كبيراً في تقدم الدول عن طريق تمويل المشاريع الاقتصادية، ولدى المصارف الدولية اليوم اتجاهات لمواجهة تحديات العولمة والتعامل مع الواقع إذ يتعين على المصارف اتباع ما يأتي:(طه ,2000: 129)

- ✓ الاتجاه نحو الاندماج.
- ✓ التوسع والنمو في خدمات المصرف.
- ✓ استعمال التقنيات الحديثة.
- ✓ زيادة رؤوس أموال المصارف.
- ✓ تشجيع المصارف على الدخول في اتفاقيات شراكة.
- ✓ تطوير الأدوات المالية.
- ✓ تحديث الإطار التنظيمي والتشريعي والرقابي.
- ✓ توفير القيادة الإدارية القوية.

إذ أن العولمة تؤدي إلى خروج المصرف من إطار التعامل الداخلي (المحلي) إلى آفاق عالمية وتعمل على دمج نشاط المصارف في السوق العالمي ، ولا تهدف للتخلي عمَا هو موجه و قائم إلى السوق الوطنية و المحلية وإنما تعني الانتقال من محيط النشاط المصرفي إلى العالم

مع الاحتفاظ بالمركز الوطني أكثر كفاءة و فاعلية ، فالعولمة تحقق النمو السريع لدى النشاطات المصرفية ،و انتقال خدماتها ومنتجاتها إلى أنحاء العالم ، وقد رافق هذا النمو تطورات كبيرة في مجالات عدة ، منها وتطور خدمات المصارف من الانترنت و الاتصالات، و شتملت العولمة على حركة لرؤوس الأموال وانتقالها من موطنها إلى جميع أنحاء العالم، وأزالت في طريقها الحدود الجغرافية من الاستثمارات الدولية ، وشجعت انتقال هذه الأموال.(جانكير بك , 2005: 16-17).

وقد تؤدي العولمة إلى شراء المصارف الأخرى سواء بهدف القضاء على المنافسة أو ربما إزاحة الآخر أو إملاء الإرادة والنفوذ عليه.(معهد الدراسات المصرفية,2010: 2) لقد تنامت الروابط في العقدين الماضيين بين الأسواق. المالية في أنحاء العالم ، وتوافرت لدى رجال الأعمال إمكانيات كثيرة في اختيار آلية التسويق، والمتاجرة في الأصول المالية كالأسهم والسندات، ومن أهم العوامل التي أدت إلى عولمة التمويل: (خديجة,7)

1. التقدم في تكنولوجيا المعلومات والحاسوب .
2. انتشار واسع النطاق للشركات المتعددة الجنسيات .
3. تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية .
4. زياده تدفق السلع والخدمات عبر الحدود.
5. التوسع في الاستثمارات.

كان الاتجاه على مدى العقود الماضية نحو العولمة المالية فقد ازدادت التدفقات المالية عبر الحدود بشكلٍ هائلٍ فضلاً عن زيادة لتدفقات المالية بين الاقتصادات الصناعية والأسواق الناشئة في الوقت نفسه إلاَّ أن السؤال المهم هو ما تكاليف العولمة المالية إذ يرى عدد من الاقتصادين أنَّ تدفقات رأس المال غير المقيدة تشكل عائقاً خطراً للاستقرار المالي العالمي ، و يجادل آخرون بأن زيادة الانفتاح ، وحرية تدفقات رأس المال باتت ضرورة للنمو الاقتصادي. (Hendry,2011:p29)

المبحث الأول

تطور القطاع المصرفي ودور التنموي للمصارف الحكومية في العراق

توطئة:-

غالبا ما يكون للجهاز المصرفي دورٌ مهمٌ في عمليات التطور الاقتصادي لأية دولة من الدول ، بما فيها العراق وللتعرف على هذا الدور لابد من التعريف به والإحاطة بمراحل التطور لـه فـي العـراق كافـة ، فضـلاً عـن توضـيح نشـأة المصـارف الحكوميـة و تحليـل واقـع نشـاط المصارف الحكومية.

أولاً: نشأه القطاع المصرفي في العراق

كانت الدولة العربية الإسلامية لا تعرف شيئاً عن المصارف وعملها سوى ما كان يسمى عندها ((ببيت المال)) الذي كان موجوداً في مراكز الدولة العربية والاسلامية بعد اتساعها ، وبعد الحرب العالمية الأولى ، وقع العراق تحت الانتداب البريطاني ومنها تأسست تلك المصارف إذ ساعدت الاوضاع آنذاك إنشاء المصارف نتيجة لظهور الحركة التجارية في السوق العراقية وعليه ستوضح المراحل التي مر بها القطاع المصرفي في العراق وكما يلي :

المرحلة الأولى (1890-1934) : كانت البدايات الأولى للنشاط المصرفي في العراق تميزت هذه المرحلة بسيطرة فروع المصارف الأجنبية على النشاط المصرفي إذ تأسس المصرف العثماني عام 1892 في بغداد برأسمال قدره 100 جنية استرليني ثم ارتفعت ليصبح (10) ملايين جنيهاً استرلينياً وسيولته المحلية من العملة العراقية ما يقارب (60) ألف ديناراً عراقياً ثم افتتح له فرعان آخران الأول في البصرة و الآخر في الموصل نتيجة النشاط التجاري المتزايد في هاتين المدينتين، ثم أخذت المصارف الأجنبية الأخرى بفتح فروعٍ لها, فقد فتح مصرف الشاهين الايراني فرعاً له في بغداد ثم فرع آخر في البصرة, وجاء بعده Eastern Bank وفتح أول فرع له في بغداد لقد احتكرت هذه المصارف وفروعها في المدن العراقية الرئيسة وركزت عمليات الصيرفة الحديثة لهذه المصارف مثل بيع الأوراق التجارية و منح الائتمان و المالية وفتح

الاعتمادات للتجار وبيع وشراء العملات الأجنبية ولما كانت رؤوس أموال هذه المصارف أجنبية فقد استهدفت بالدرجة الأولى مراعاة مصالح بلدانها التجارية. (جاسم ,2007: 132) ، تميزت هذه المرحلة بتركز فروع المصارف الأجنبية في المدن الرئيسة مع التركيز على منح الائتمان قصير الأمد للقطاع التجاري بهدف تحقيق أعلى الأرباح و تشجيع الاستيراد من بريطانيا الأمر الذي انعكس على ضعف التمويل الممنوح للقطاعين الزراعي و الصناعي و شهدت هذه المرحلة صدور قانون العملة العراقية المرقم 44 لعام 1931 الذي تحقق بموجبه إنشاء لجنة العملة ومقرها في لندن. (الشماع ، 1979: 85)

المرحلة الثانية (1935_1963): تمثلت في نشأة الصيرفة الوطنية تميزت بأنها ذات طابع متخصص بسبب عزوف المصارف الأجنبية في العراق عن تقديم التمويل اللازم للقطاعين الصناعي والزراعي ، لذا لجأت الحكومة إلى إنشاء أول مصرف وطني وهو المصرف الزراعي الصناعي عام 1935 وفيما بعد شطر على مصرفين هما المصرف الصناعي و المصرف الزراعي .(جبار,4:2015) وقد أُجيز العمل بالمصرف بموجب قانون مراقبة المصارف رقم 61 لعام 1938 إلا أن فاعلية هذا القانون بقيت محدودة في ظل هيمنة المصارف الأجنبية التي مارست أنشطتها انطلاقاً من مصالحها الخاصة وخدمةً للمصالح الاقتصادية والسياسية الأجنبية و يمكن القول إنَّ أنشطة ومهمات المصارف الوطنية وصيغ إدارتها بقيت متأخرة نتيجة هيمنة المصارف الأجنبية ، ولم تستطع أن تحقق نوعية في العمل المصرفي في العراق ، وفيما بعد أسس أول مصرف تجاري وطني ممول برأس مال وطني وبإدارة وطنية لوزارة المالية ألا وهو مصرف الرافدين وهو علامة مميزة لمصرف وطني عراقي ويمكن القول إنَّ بدء مصرف الرافدين مصرفاً تجارياً كان بتاريخ 195 1941، وكان بداية التحرك نحو تطوير التشريعات المصرفية والمالية . (خطاب ,2009: 21)

وتأسس المصرف العقاري بموجب قانون 18 عام 1948 وباشر عملة عام 1949 مصرفاً متخصصاً يؤدي مهام إقراض العراقيين من الأفراد مبالغ موثوقة بعقارات أو بحقوق أخرى وتكون أفضلية هذه القروض لأغراض إنشاء الدور و التعمير. (ثويني,2010: 202)

المرحلة الثالثة (1964–1988): شهدت خلالها تغيراً هيكلياً وتنظيمياً في العمل المصرفي في العراق وتميزت بسيطرة المصارف العراقية الحكومية على واقع الجهاز المصرفي إذ تلقى العمل المصرفي ضربة قاسمة عند صدور قانون تأميم المصارف رقم 100لسنة 1964 .(الشمري ,2008: 116) الذي أثار جدلاً كبيراً بين المختصين من قبل المؤيدين والمعارضين لهذا القانون الذي أُممت بموجبه عشرة مصارف أجنبية ومحلية وأصبحت تابعة إلى المؤسسة العامة للمصارف المنشأة بموجب القانون .(مصطاف ,4:2015) وقد تضمن القانون تقوية علاقة الدولة الاقتصادية بأعمال الصيرفة إلى جانب تنظيم و توجيه عمليات التمويل المصرفي المتمثلة بسياسة الكبح المالي التي تعتمد على الخطط الائتمانية و السقوف الائتمانية في تلبية حاجات القطاعات المختلفة من التمويل المصرفي ، ألحقت المؤسسة العامة للمصارف عند تأسيس البنك المركزي حتى أواخر عام 1965 و فصلت المؤسسة عن البنك المركزي ثم ألحقت بوزارة المالية.(عبد النبي, 2007: 112) و في هذه المرحلة تنظيم المصارف التجارية في أربع مجموعات فضلاً عن مصرف الرافدين وهي: (العبيدي و المشهداني : 2013: 81)

- ❖ مجموعة المصارف التجارية العراقية: وشملت المصرف البريطاني للشرق الاوسط والمصرف الباكستاني و المصرف التجاري .
- ❖ مجموعة مصرف بغداد : وشملت المصرف العربي و مصرف بغداد
- ❖ مجموعة مصرف الرشيد : وشملت مصرف الرشيد و والمصرف العراقي المتحد والمصرف الشرقي.
- ❖ مجموعة مصرف الاعتماد العراقي: وشملت مصرف الاعتماد المصرفي اللبناني ثم اندمجت مجموعة مصرف الرشيد في مجموعة مصرف الرافدين ليحل مصرف الرافدين محل مصرف الرشيد عام1965.

المرحلة الرابعة (1989–1995) : وفيها جرى توسيع النشاط المصرفي, استناداً إلى القانون 12 لعام1991, الذي منح بموجبه إجازات تأسيس المصارف خاصة بشكل شركات مساهمة ابتدأت بمصرفين أهليين عام 1992 مما سبق يمكن الإشارة إلى أن هناك توسعاً وتطوراً في قاعدة وشبكة القطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي بشكلٍ خاصٍ. (أحمد ,11:2013) كان الدافع

وراء تأسيس المصارف محاولة الوصول إلى تحفيز الأعمال الصغيرة في العراق بعدما كانت المصارف الحكومية هي الوحيدة المسوح لها بمنح الائتمان، ويوضح مثل هذا الإقراض جزءاً كبيراً من استغلال نخبة من الصناعيين والعوائل التجارية البارزة للتمويل الحكومي. (المديرية العامة للتنمية الصناعية,2012: 11) و نتيجة الحاجة الماسة إلى إنشاء المصارف الأهلية لذلك شهدت هذه المدة إنشاء(15) مصرفاً أهلياً ومصرفاً مختلطاً واحداً ألا وهو المصرف المتحد للاستثمار. (جاسم ,2007: 136) وقد تم أنشاء المصارف الاسلامية في العراق فقد بدأت أنشطتها عام 1993عندما تأسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية . (ياسين ,3)

المرحلة الخامسة (1996–2003) : تعد هذه المرحلة مهمة في واقع الجهاز المصرفي في العراق من حيث الهيكلية والتنظيم فقد صدر القرار رقم 9 لعام 1996 الذي سمح بموجبه للمصارف المتخصصة بممارسة الصيرفة على وفق الأسس التجارية الاعتيادية إلى جانب مهامه الأصلية وصدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي المتخذ بجلسته(1313) والمنعقد في 661997 الخاص السماح للمصارف التجارية بمنح القروض المتوسطة والطويلة الأمد للأغراض العقارية و الزراعية والصناعية والمهنية وايضا في الصيرفة الاستثمارية و أصدر أيضاً قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 بهدف العمل في الوحدات الاقتصادية المملوكة ذاتياً ولهذا أصبحت المصارف الحكومية التجارية والمتخصصة تعمل لكونها شركات عامة استناداً إلى القانون المذكور. (الشمري , 2001: 28)

وفي عام 2003 صدر القانون التجاري العراقي رقم 94 هو يعد بمثابة خطوة رئيسية نحو إرساء النظام المالي وفق المعايير العالمية وبموجبه تحولت الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مقيدة لعمل المصارف إلى قوة مراقبة تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي من دون قيود تحد من تحركاته وفعاليته. (النعيمي, 2008: 103)

ثانياً: القطاع المصرفي في العراق بعد عام 2003

يعد النظام المصرفي القطاع الرئيس و الممول لمختلف العمليات الاقتصادية والاجتماعية وذلك في إطار أهداف وسياسات خطط التنمية ، لذا منذ عام 2003 التي وضعت على عاتق النظام المصرفي في العراق وجعله يتوافق مع المعطيات الجديدة التي تمثلت أولها في إصدار القانون 56 لعام 2004 بموجب سلطة الائتلاف الموقتة والتي تضمنت إعادة هيكلة عمل السياسة النقدية من خلال جملة من المعطيات تمثلت كالآتي : (سعد, 2015: 23)

1_مجابهة الضغوط التضخمية التي شهدها الاقتصاد العراقي على مدى عقود .

2_الاستقلالية في إدارة البنك المركزي .

3_ايقاف تقديم الإقراض للحكومة .

4_تحديد الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف الجديدة و القائمة , بما لا يقل عن مليار دينار. للمصرف القائم و50 مليار دينار للمصرف الجديد.

5_تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من 42 % إلى 25% و بضمنها 5% على شكل نقد في خزائن المصرف نفسه ، و20% تحفظ لدى البنك المركزي .

6_ إقامة نافذة العملة الأجنبية للإسهام في تحسين الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي و سد الطلب المحلي المتزايد على العملة الأجنبية الدولار .

7_بموجب القانون رقم 94 لعام 2004 تأسست مصارف إسلامية أخرى إذ وصل عددها إلى ثمانية مصارف في نهاية عام 2011 وتعود ملكيتها بالكامل إلى القطاع الخاص برأسمال مقداره 702.4 مليار دينار أي يعادل نسبة 24%من رأس المال الكلي للمصارف الخاصة وتمارس أعمالها على وفق أحكام الشريعة الإسلامية.(ياسين ,4) وفيما بعد اصدر قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لعام 2015 لتأسيس أول مصرف إسلامي حكومي في العراق ألا وهو مصرف النهرين الإسلامي .(البنك المركزي العراقي,8:2015)

8_ ومن جهة الإصلاحات الأخرى السماح للمصارف الأجنبية بالعمل استنادا إلى منهجية التحول نحو اقتصاد السوق استنادا إلى :

أ_ تحديد أسعار الفائدة وإلغاء خطط الائتمان.

ب_ فتح باب العمل للمصارف الأجنبية سواء من خلال المشاركة في المصارف المحلية من دون وضع أي حدود لنسبة المشاركة أو فتح فروع لها في العراق من دون أن تحدد رأس المال فضلاً عن إمكانية فتح مكاتب تمثيل لها.

9_ومن القضايا التي شرعت ضمن الإصلاحات كان تشريع قانون مكافحة غسيل الأموال رقم93 لسنة 2004 فقد أُخضعت سابقاً لأحكام قرار مجلس قيادة الثورة السابق رقم15 لسنة1997، وكان الغرض من صدور ذلك القانون التأمين وحماية المؤسسات المالية ، سيما الانفتاح على العالم الخارجي وشروع المؤسسات المالية في عمليات التحويل السريع لرؤوس الأموال.

10_ ضمن تعزيز التجارة العراقية قامت الحكومة في تشرين الثاني 2003 بتأسيس المصرف التجاري العراقي TBI برأسمال قدره 100 مليون دولار من صندوق التطوير العراقي و عمل هذا المصرف على مساعدة العراق لإعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دولياً وتعزيز تدفق شبكة من العلاقات المالية وتمكين ضمان الحوالات المالية بين العالم الخارجي و العراق . (الشمري ,2008: 106)

ثالثاً :نشأة المصارف الحكومية في العراق

1_ المصرف الرافدين

يعد مصرف الرافدين أول مصرف تجاري مارس أعمال الصيرفة التجارية في العراق، باشر أعماله بتاريخ 1951941 وبرأسمال قدره50000 ديناراً عراقياً شهد فيها المصرف صدور أنظمة داخلية عديدة تم بموجبها تنظيم أعماله وإعادة النظر في تشكيلاته الإدارية والنظام الداخلي للمصرف عقب قانون رقم19 لعام 1974 الذي جاء عقب دمج المصرف التجاري العراقي بمصرف ، و شهد المصرف في المدة الأخيرة نمواً متزايداً في مؤشراته المالية وذلك لمجموعة من السياسات أهمها التوسع في منح الائتمان بأنواعه المختلفةً وانعكس بشكل إيجابي على إيرادات المصرف بسبب زيادة العمولات والأجور و الفوائد . (التقرير السنوي والميزانية العامة لمصرف الرافدين , 2000)

وبلغ عدد فروع المصرف الرافدين (164) فرعاً داخل العراق فضلاً عن (7) فروع في الخارج هي : القاهرة ، البحرين، بيروت، أبو ظبى، عمان ، صنعاء ، جبل عمان.(http:www.rafidain-bank.gov.iq)

ومن الأنشطة الاستثمارية تعامله في الاستثمار قصير الأجل وفي حوالات الخزينة التي تمثل الجانب الأكبر في النشاط الاستثماري ، وبلغت الحسابات الجارية بحدود (450839)حساباً و مبالغها أكثر من (8) تريليون دينار عراقي ، أما حسابات التوفير فقد بلغ عدد المودعين(9.59) مليار دينار عراقي وبخصوص الودائع الثابتة فقد بلغ عدد الزبائن(5546) وبمبلغ أكثر من (138) مليار ديناراً عراقياً عام 2007.(أحمد,2013: 310)

وكان لمصرف الرافدين أيضاً دور في دعم المشاريع الاستثمارية ، ولا سيما بعد تعرض العراق لخطر عصابات داعش الإجرامية في عدد من المحافظات العراقية ، و يعد مصرف الرافدين صاحب دور في عملية النمو الاقتصادي عن طريق ما يقدمه من تسهيلات ، وقد حدَّد البنك الدولي الهدف من تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020 لدوره الفَعَّال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم ووفقاً لهذا الهدف اخذ مصرف الرافدين على عاتقه الشروع بتطبيق النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي .(نشرة الرافدين المصرفية ,2019: 3)

2- مصرف الرشيد

أسس مصرف الرشيد مصرفاً تجارياً منافساً لمصرف الرافدين بموجب القانون رقم (52) لعام 1988الصادر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة ، وقد خضع المصرف لقانون الشركات العامة ذي العدد 22 لعام 1997 .(هاشم و القاموسي, 2017: 275) و بموجب هذا القانون استمر المصرف بتقديم خدماته المصرفية المتنوعة إلى زبائنه في مجالات التسليف للأفراد والمؤسسات والشركات كافة ويهدف إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات على وفق القرارات التخطيطية و خطط التنمية .(خزعل ,2015: 227)

بلغ عدد فروع المصرف (163) فرعاً و مكتباً منها (52) فرعاً و (21) مكتباً في بغداد و (84) فرعاً و (6) مكاتب موزعة على محافظات العراق ويقدم المصرف خدمات متعددة في

مجال تسويق قروض الإسكان وأنه يتفاوض لأجل تطبيق النظام المصرفي الشامل ولمصرف الرشيد أهدافه ومنها المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني ولا سيما في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال و تشجيع المدخرات النقدية الوطنية للقطاع العائلي و الوحدات الاقتصادية و بمختلف أشكاله لزبائنه المقيمين وغير المقيمين بما في ذلك تقديم سلفٍ لإنشاء المستشفيات الأهلية وسلف المصدرين الصناعيين وسلف إنشاء المشاريع السياحية ورأسمال تشغيلي قصير الأجل للقطاعات الأساسية في الزراعة والصناعة والخدمات و النقل وجاء ترتيبه بالمرتبة الثانية في عام2008 من حيث الموجودات .(نشرة التسويق المصرفي , 2010)

3- المصرف العراقي التجارة (TBI) The Bank Trade of Iraq

أسس المصرف العراقي للتجارة عام 2003 وهو يستحوذ على (80%) من أعمال التمويل التجاري في العراق ويمثل المرتبة الأولى بين المصارف العربية من حيث معدل التكلفة إلى الدخل و المرتبة(332) عالمياً من حيث رأس المال من الدرجة الأولى للمصرف العراقي التجاري (25) فرعاً في جميع أنحاء العراق إذ يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية لجميع العملاء ، ولاسيما المؤسسات الحكومية و الشركات و الأفراد وهي جزء من مساعيه المتواصلة لتوسيع قاعدة عملائه ، و التوسع في أسواق جديدة كياناً حكومياً مستقلاً بهدف تسهيل تصدير و استيراد السلع والخدمات من وإلى العراق خدمة للاقتصاد الوطني ، يسعى المصرف العراقي للتجارة للمحافظة على الدور الريادي الذي قام به منذ تأسيسه حتى يبقى دعامة للاقتصاد الوطني وواجهة مشرقة وقد بلغ رأسمال المصرف (1,100,000) مليون دولار وبلغت أرباحه الصافية بحدود (385) مليون دولار في نهاية عام 2011 وشهد في المدة الأخيرة ارتفاع رأسماله المدفوع في 3062016ليصبح(26,475,845,000,000) ترليون دينار عراقي.(https:cbiq.com.iq)

TBI استحدث أصلاً لمعالجة مشكلة المديونية فضلاً عن تسهيل أعمال التجارة الخارجية للحكومة ، ولم تكن هناك أية ضرورة أن يتجاوز المصرف مهامه التي وجدها ، وينخرط في الاستثمار المصرفي وتقديم الائتمان.(علي, 2018 :35) يمتلك المصرف العراقي للتجارة النظام المصرفي الشامل ، إذ قام بتقديم الخدمات المصرفية الخاصة كافة ومنها البطاقات الائتمانية وهو

بصدد ربطها مع النظام و يملك المصرف (72) جهاز صراف آلي موزعة على (30) جهازاً في بغداد و (42) جهازاً في المحافظات.(العيساوي و عيال, 2015: 81)

4- المصارف المتخصصة في العراق

وهي المؤسسات المالية المتخصصة في منح ائتمان معين في قطاع اقتصادي محدد ومن أمثلتها المصارف الزراعية والصناعية والعقارية ، تقوم هذه المصارف بتمويل المشاريع بالتمويل الطويل والمتوسط والقصير الأجل في عددٍ من الأحيان وأنها تمارس عملية بيع وشراء العملات الأجنبية وان السبب الأساس في نشوؤها هو تمويل النشاطات أو المشاريع الاقتصادية التي تمتنع عن تمويلها المصارف التجارية الأخرى لأنها لا تحقق الربح السريع ، لذا بات من الضروري وجود مؤسسات تمويلية متخصصة بتمويل تلك المشاريع المهمة و حسب الآتي :

أ_ المصرف الزراعي

قامت الحكومة العراقية عام 1935 بتأسيس المصرف الزراعي الصناعي للإيفاء بمتطلبات الصناعة و الزراعة معاً وفي الأول من نيسان عام1936 بدأ المصرف أعماله عندما بدأت الحكومة بتطبيق قانون تسوية حقوق الأراضي عام1940 ، وعليه تم فصل المصرفان عن بعضهما ، والهدف كان تمويل القطاع الزراعي, وإعطاء الدعم للمزارعين للارتقاء بوسائل إنتاجهم. (عجينة ,206:1971) وبعد عام 1947 تغير اسم المصرف الزراعي إلى المصرف الزراعي التعاوني استناداً إلى قانون 110 لعام1947 فقد أعطى هذا القرار أو أضاف مسؤولية جديدة وهي أن على المصرف تقديم التمويل للجمعيات التعاونية الزراعية وتمويل الزراعة بصورة عامة على وفق شروط ملائمة من دون اعتبار للربح وأن السبب وراء هذا القرار هو حصر جهة الإقراض في المصرف,. (الشمري,350:1988)

أرتفع رأسمال المصرف إلى(10) مليون دينار عراقي، واتسع نشاطه ليقوم بتمويل أطراف العملية الزراعية كافة جاءت هذه العملية انسجاماً مع أهداف قانون الإصلاح الزراعي (30) عام 1958 ، و صدر قانون جديد للمصرف برقم (56) لعام 1959 تضمن تعديلات على أهدافه وأنشطته باتجاه تطوير الزراعة وتحسينها وتوسيعها و زياده الثروة الحيوانية لذا عد المصرف

الزراعي التعاوني العراقي المصدر الأول والوحيد من المصادر الحكومية المتخصصة في التمويل الزراعي في العراق,.(السامرائي, 1980: 115)

إذ صدر القرار رقم (9) الذي سمح للمصرف بممارسة أعمال الصيرفة التجارية الشاملة وتم تسجيل المصرف الزراعي التعاوني شركةً عامةً وفق قانون الشركات رقم (22) لعام 1997 إذ عد المصرف وحدة اقتصادية ممولة بشكلٍ ذاتي ومملوكة للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية ، لم يعد متخصصاً فقط في تمويل النشاط الزراعي ، بل سمح له بممارسة أنشطة أخرى ، دعم القطاع الزراعي و الاروائي عن طريق تشكيل إدارة جديدة خارج المصرف الزراعي و خصصت لها مبالغ سنوية في الموازنات العامة لدعم القطاع الزراعي ، وهنا يجب الإشارة إلى ربط الصندوق منذ تأسيسه بوزارة المالية لأنها المسؤولة عن المصارف الحكومية المتخصصة وكذلك إلغاء الفائدة المفروضة على القروض التي قدمها المصرف الزراعي التعاوني لزبائنه والبالغة (8%) على أن تتحمل وزارة المالية مبلغ الفائدة وذلك بموجب أحكام المادة (18) من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2013 وبالرغم من المبادرات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي الزراعي .(زغير ,26-25:2017)

ب- المصرف الصناعي

أسس المصرف الصناعي الزراعي عام 1935 وهو أول مصرف وطني متخصص وفي عام 1940 صدر القانون رقم (12) الخاص بتأسيس المصرف الصناعي مصرفاً مستقلاً متخصصاً بالائتمان الصناعي برأسمال مقداره (500000) خمسمئة ألف دينار عراقي ، إذ فصل عن المصرف الزراعي, وأصبح تابعاً لوزارة المالية ، وباشر أعماله في عام 1949 برأسمال مقداره (مليون) دينار عراقي إن الهدف المعلن من إنشاء المصرف في تلك الحقبة من الزمن هو إنقاذ و تخليص سكان المدن ، ولا سيما بغداد الذين اضطروا إلى الاقتراض لقاء رهن بيوتهم السكنية لضمان تسديد الدين بما يمكنهم من الانفاق الاستهلاكي . (طه ,2006: 242)

وفي عام 1991 صدر قانون المصرف الصناعي المرقم (33) ليكون مصرفاً إنمائياً متخصصاً يتمتع بشخصية معنوية و فضلاً عن الاستقلال الإداري و المالي . (الساعدي, 289:2017) وفي عام 2001 ازداد رأسمال المصرف فقد بلغ (400) مليون دينار عراقيا و

ازداد فروعة بلغت (6) فرع وفي بداية عام 2007 بلغ رأسماله (25000) مليون دينار عراقي .(ثويني , 2010: 196) ثم أصبح شركة عامة ، أسهم المصرف الصناعي في تأسيس عدة شركات صناعية شكلت القطاع الصناعي المختلط لكون هذا أهمية في تطوير الاقتصاد الوطني ويهدف المصرف إلى تعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات الاستثمار عن طريق منح القروض .(https:www.indbk.gov.iqar)

ج- المصرف العقاري

ظهرت الحاجة إلى تأسيس مصرف عقاري بسبب قلة المعروض من المساكن تقابلها زيادة في الطلب وبالأخص بعد ارتفاع المعدلات السكانية, وارتفاع تكلفة الحصول على الأموال لبناء مؤسسات الإقراض التجاري فكان لابد من وجود مؤسسة معنية بهذا الشأن لتخفض من مشكلة السكن لذا تأسس المصرف العقاري بموجب القانون رقم 18 لعام1948 . (الشماع,1979:83)

إن الهدف من إنشاء المصرف هو تمويل المشاريع الإسكانية للمواطنين ذوي الدخل ,المحدود, وتشجيع الحرف الصغيرة وبسبب طبيعة تمويلها الطويل الأجل. (زاير وآخرون, 2018: 44) وباشر المصرف أعماله في العام 1949 برأسمال اسمي مقداره (مليون) دينار عراقي ونظراً لانخفاض أسعار الفائدة فقد أقبل المواطنون على الاقتراض حتى عجز رأسمال المصرف عن تلبية طلبات المقترضين . (عكاوي ,2013: 16)

بعد عام 1968 ارتفعت عمليات الإقراض لتصل إلى (100913) معاملة بمعدلات قروض تتراوح بين (500-1200) دينارا عراقيا وقد توسع المصرف في ممارسة نشاطاته المختلفة بشكلٍ كبيرٍ في عام 1980، من تطبيق قرار إلغاء الفائدة القانونية المفروضة على القروض العقارية ، للسكن وزيادة الحدود العليا للإقراض وتمديد آجال تقسيطها مما أدى إلى توسع قاعدة الإقراض وبذلك يكون المصرف قد مارس دوراً اقتصادياً واجتماعياً مضحياً بمبالغ الفوائد التي كان يمكن أن يحصل عليها المصرف ، وفي عام 1991 ارتفعت المعاملات لتصل إلى (مليون) معاملة واستمر المصرف بمنح القروض حتى عام 1995 ، بلغت نحو (5,014,324) مليار دينار عراقي و نحو(990,980) معاملة وبعد عام 2004 قام المصرف بمنح قروض الإسكان ، للنهوض بالواقع الاقتصادي والإنساني للبلد لتفعيل نشاط الصيرفة العقارية في المصرف العقاري

الذي توقف عن مزاولة هذا النشاط منذ عام 2013 بادر البنك المركزي العراقي بدعم المصارف التخصصية ومن ضمنها المصرف العقاري العراقي بإقراضه مبلغ من المال يستثمره المصرف في إقراض المواطنين ، لتوفير دور سكنية لهم وبالتالي حل أزمة السكن قدر الإمكان وقد عرضت هذه التعليمات على مجلس إدارة المصرف في جلسته (11) المنعقدة بتاريخ 27122015 حصلت الموافقة على إقراره وحسب القرار المرقم (5) المصادق عليه من وزارة المالية.(https:reb.gov.iq)

د –مصرف النهرين الإسلامي

أسس مصرف النهرين الإسلامي بموجب القانون رقم 95 لعام 2012 و يهدف المصرف إلى المساهمة في دعم وتنمية الاقتصاد في مجال تقديم الخدمات المصرفية والمالية ، قام المصرف بفتح الحسابات الجارية لدوائر الدولة ولشركات القطاع العام والخاص وفتح حسابات جارية لدى المصارف الحكومية والأجنبية وفتح الحسابات الاستثمارية وقبول الإيداعات فيها لأغراض الاستثمار ومجالات التمويل المختلفة لدى المصارف الإسلامية ومنها(المرابحة و الاستصناع و المضاربة والمشاركة) وغيرها وقبول الإيداعات في حسابات الودائع عند الطلب بدون منح أية فوائد على أرصدتها.(جريدة الوقائع العراقية,2012:4–5) في عام 2015 بدء عمل المصرف وهو أول مصرف حكومي إسلامي برأسمال مقداره (50,000,000,000) مليار دينار عراقي ويعد مصرف النهرين الإسلامي ذو شخصية معنوية ويتمتع بالاستقلال المالي والإداري ويقدم الخدمات المالية والمصرفية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية, وتنمية الاقتصاد العراقي و يمثله المدير العام أو من يخوله.(سدخان و الدخيل,44:2013)

ثانياً : تحليل واقع نشاط المصارف التجارية

تمارس المصارف التجارية العديد من الأدوار المتنوعة في النشاط الاقتصادي وبحسب طبيعة النظام الاقتصادي و السياسي السائد بالبلد فالمدة التي سبقت تغيير النظام السياسي في العراق كان نشاطها يختص بتمويل الأنشطة الحكومية في حين اجرى العديد من الإصلاحات بما يتناسب مع متطلبات التمويل نحو اقتصاد السوق و بعد عام 2004 شهدت المدة (2004–

2017) ارتفاعاً واضحاً في حجم الودائع المصرفية وفيما يأتي تحليل لمؤشرات المصارف التجارية وهي :

1_ تحليل مؤشر الودائع المصرفية

تعد الودائع المصرفية الأكثر أهمية في ميزانيات المصارف التجارية إذ تمثل القسم الأكبر من مواردها وأن نمو الودائع يعكس مدى التطورات في قدرة النظام المصرفي عامة والمصارف التجارية خاصة لتعبئة المدخرات, للحدِّ من توجيه الأموال نحو القضايا الاستهلاكية فضلاً عن إسهام هذه المصارف في منح الائتمان وتحقيق النمو الاقتصادي ويمكن الاستعانة بالجدول (1) لبيان مسار الودائع المصرفية وكالآتي :

جدول (1) الودائع لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2004-2017) **(مليون دينار)**

السنوات	إجمالي الودائع(1)	أجمالي ودائع القطاع العام(2)	القطاع العام						القطاع الخاص			أجمالي ودائع القطاع الخاص(12)
			حكومة مركزية			مؤسسات العامة						
			الودائع الجارية(3)	الودائع التوفير (4)	الودائع الثابتة(5)	الودائع الجارية(6)	الودائع التوفير(7)	الودائع الثابتة(8)	الودائع الجارية(9)	الودائع التوفير(10)	الودائع الثابتة(11)	
2004	7,936,133	4,910,769	3,551,291	3,915	63,060	1,228,863	281	63,359	1,756,818	1,131,432	137,114	3,025,364
2005	10,769,995	7,080,078	5,890,077	3,870	61,339	1,059,842	238	64,712	1,925,623	1,537,689	226,605	3,689,917
2006	16,928,295	12,177,046	9,532,238	3,285	57,859	2,380,659	242	202,763	2,764,668	1,729,922	256,659	4,751,249
2007	26,188,926	16,786,388	13,993,824	3,285	87,665	2,510,900	243	190,471	6,485,151	2,643,491	273,896	9,402,538
2008	34,524,959	22,909,288	16,996,528	3,285	76,935	5,735,784	234	96,522	6,710,044	4,286,324	619,303	11,615,671
2009	38,582,477	25,896,259	14,356,918	0	88,817	11,295,086	235	155,203	6,614,639	5,517,777	553,802	12,686,218
2010	42,461,140	34,120,354	11,520,278	0	95,242	22,336,906	236	167,692	3,562,983	4,642,769	135,034	8,340,786
2011	49,802,000	37,804,624	11,225,286	0	204,497	26,200,872	659	173,310	6,702,878	5,163,720	130,778	11,997,376
2012	53,382,546	40,755,056	14,146,933	0	2,208,764	24,139,336	2,877	257,146	6,490,763	6,000,569	136,158	12,627,490
2013	58,891,144	44,272,618	13,103,874	0	2,298,291	28,598,973	3,941	267,539	7,181,786	7,275,900	160,840	14,618,526
2014	64,376,209	49,238,105	15,816,521	0	2,326,303	26,853,631	146	4,241,504	7,176,126	7,805,983	155,995	15,138,104
2015	55,230,846	40,585,270	11,653,242	0	3,388,360	21,249,876	146	4,293,646	6,749,331	7,737,122	159,123	14,645,576
2016	53,806,578	38,509,295	10,445,974	0	3,765,032	19,970,019	146	4,328,124	7,274,525	7,845,701	177,057	15,297,283
2017	58,492,457	40,649,286	11,060,257	0	3,590,596	21,978,363	7,232	4,012,838	8,689,284	8,853,467	300,420	17,843,171
المجموع	571,373,705	415,694,436	163,293,241	17,640	18,312,760	215,539,110	16,856	18,514,829	80,084,619	72,171,866	3,422,784	155,679,269

المصدر_ أعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي, المديرية العامة الاحصاء والأبحاث , النشرات السنوية, أعداد مختلفة.

جدول (2)الاهمية النسبية لإجمالي ودائع القطاع العام و الخاص و معدلات النمو لودائع المصارف التجارية للمدة (2004-2017)

السنوات	الاهمية النسبية لإجمالي ودائع القطاع العام (100*21)	الاهمية النسبية لإجمالي ودائع القطاع الخاص (100*121)	معدل النمو أجمالي الودائع	الودائع الجارية	معدل النمو الودائع التوفير	معدل النمو الودائع الثابتة	معدل النمو الودائع الجارية	معدل النمو الودائع التوفير	معدل النمو الودائع الثابتة	معدل النمو الودائع الجارية	معدل النمو الودائع التوفير	معدل النمو الودائع الثابتة
			حكومة مركزية				مؤسسات عامة			القطاع الخاص		
2004	61.87	38.12	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____	_____
2005	65.73	34.26	35.70	65.85	-1.14	-4.77	-13.75	-15.30	2.13	9.60	35.90	65.26
2006	71.93	28.06	57.18	61.83	-15.11	-5.67	124.62	1.68	213.33	43.57	12.50	13.26
2007	64.09	35.90	54.70	46.80	0	-51.51	5.47	0.41	-6.06	143.57	52.80	6.71
2008	66.35	33.64	31.83	21.45	0	-12.23	128.43	-3.70	-49.32	3.46	62.14	126.10
2009	67.11	32.88	11.75	-15.53	-100	15.44	1857.79	0.42	-60.79	-1.42	28.75	-10.57
2010	80.35	19.64	24.27	-19.75	0	7.23	97.75	0.42	8.046	-46.13	-15.85	-75.61
2011	76.22	24.18	17.10	-2.56	0	114.71	17.29	179.23	3.35	88.12	11.22	-3.15
2012	76.34	23.65	10.42	26.02	0	980.09	-7.86	336.57	48.37	-3.16	16.20	4.11
2013	75.17	24.82	-7.37	-7.37	0	4.05	18.47	36.98	4.04	10.64	21.25	18.12
2014	76.48	23.51	7.57	20.70	0	1.21	-6.10	-96.29	1485.37	-0.07	7.28	-3.01
2015	73.48	26.51	-113.13	-26.32	0	45.65	-20.86	0	1.22	-5.94	-0.88	2.00
2016	71.56	28.43	-3.02	-10.35	0	11.11	-6.02	0	0.803	7.78	1.40	11.27
2017	69.49	30.50	7.45	5.87	0	-4.63	10.05	4853.42	-7.28	19.44	12.84	69.67

المصدر: أعداد الجدول من قبل الباحثة

_استخراج الاهمية النسبية ومعدلات النمو من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

أ_ تحليل الودائع حسب القطاع للمدة(2004-2017)

من بيانات الجدول (1) و (2) اتخذت أجمالي الودائع مساراً تصاعدياً إذ بلغت عام 2004 (7,936,133) مليون ديناراً عراقياً ، تعود إلى القطاع الحكومي بلغ (4,910,769) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (61.87) أما القطاع الخاص بلغ (3,025,364) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (38.12) ، واستمرت أجمالي الودائع بالارتفاع في السنوات اللاحقة نتيجة الزيادة الحاصلة في عوائد الأفراد والمقيمين, مما ساعد على ارتفاع نسبة المدخرين اضافة إلى قيام البنك المركزي العراقي بإطلاق حرية أسعار الفائدة للمصارف,، وذلك لتشجيعها على المنافسة فيما بينها و زيادة قدرتها على جذب الودائع فضلاً عن استبدال العملة القديمة مما أدى إلى إعادة الثقة في العملة المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب عليها وأيضا شهدت استقرار أسعار صرف الدولار مقابل العملة المحلية مما شجع الأفراد على الاحتفاظ بمبالغ بالعملة المحلية وديعةً , وفي عام 2008 بلغت نحو (34,524,959) مليون ديناراً عراقياً بمعدل نمو سنوي منخفض (31.83) نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية* التي تعد من أسوء الأزمات الكبرى مما أثر سلباً على [3]سلوك الحكومة والأفراد والمؤسسات اتجاه الثقة الائتمانية ، إذ بلغت ودائع للقطاع العام (22,909,288) وبأهمية نسبية (66.35) و القطاع الخاص بلغ (11,615,671) وبنسبة (33.64).

وبالنظر إلى بيانات الجدول (1) و (2) نلاحظ الزيادة الحاصلة في تطور الودائع القطاع العام و الخاص وبمعدلات النمو المتذبذبة إذ بلغت عام 2013 نحو (68,855,487) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو بلغ (11.04) ، إذ احتلت ودائع القطاع العام المبلغ الاكبر بلغ نحو (44,272,618) وبأهمية نسبية (75.17) من أجمالي الودائع ، في حين بلغت ودائع القطاع الخاص (14,618,526) وبنسبة (24.82) من أجمالي الودائع .

في عام 2014 بلغ إجمالي الودائع(74,073,336) مليون ديناراً عراقياً وهي أعلى ضمن مدة البحث إلاَّ أنها حققت معدل نمو سنوي منخفض (0.07) ، وثم اتخذت الودائع مساراً تنازلياً للسنوات اللاحقة نتيجة الظروف الاستثنائية التي عاشها العراق ولا سيما في الأعوام الاخيرة

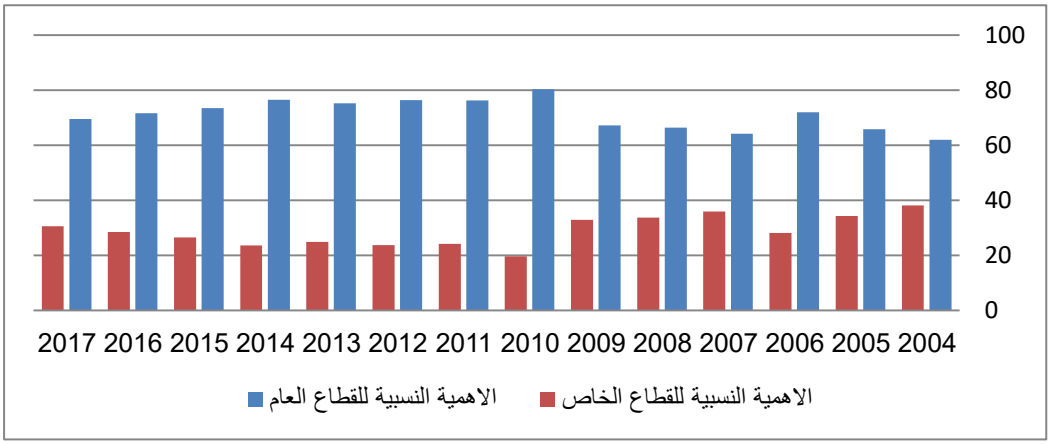
*حدثت الازمة عام 2008 في الولايات المتحدة الامريكية بسبب الانخفاض في قيمة العقارات بعد سنوات طويلة من ازدهارها وتطورها

من مدة الدراسة لمواجهة العديد من التحديات السياسية و الاقتصادية والأوضاع الأمنية غير المستقرة واستمرار تردي الوضع الأمني والعمليات العسكرية الجارية ضد المجاميع الإرهابية (داعش) التي تواجهها بعض المحافظات العراقية مما أدى إلى تدمير وتخريب للبنى التحتية خاصة المناطق الموجودة فيها هذه المجاميع ، وهذا يدل على ضعف قدرة المصارف على جذب الودائع من الجمهور كل ذلك انعكس على زيادة احتفاظ الافراد بأموالهم خارج البلد مما انعكس سلباً على قدرة المصارف في التوسع بمنح الائتمان وتحقيق الأرباح التي ترجوها تلك المصارف ، وفي عام 2017 ارتفع إجمالي الودائع بلغ نحو (67,048,631) مليون ديناراً عراقياً و بمعدل نمو سنوي (7.45) وأيضا شكلت ودائع القطاع العام من أجمالي الودائع بلغت (40,649,286) وبنسبة (49.69) أما القطاع الخاص بلغت النسبة (30.50) .

نستنتج مما سبق أن ودائع القطاع العام احتلت المرتبة الاولى من حيث النسبة الاكبر ، إذ بلغت الأهمية النسبية لها (72.75%)* من مجموع إجمالي الودائع ، و ودائع للقطاع الخاص أحذت المرتبة الثانية في المساهمة بإجمالي الودائع إذ بلغت الأهمية النسبية لها (27.24%)* من مجموع إجمالي الودائع مدة البحث كما هو موضح في الشكل ادناه :

الشكل (4)

التطورات الحاصلة للأهمية النسبية لودائع القطاع العام والخاص للمصارف التجارية للمدة (2004-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

*الأهمية النسبية من احتساب الباحثة

ب- تحليل ودائع المصارف القطاع العام والخاص بحسب النوع

1- تحليل ودائع الجارية للحكومة المركزية و المؤسسات العامة و القطاع الخاص

بالرجوع إلى بيانات الجدول (1) و (2) نلاحظ أن الودائع الجارية للحكومة المركزية اتخذت مساراً تصاعدياً بلغت (3,551,291) مليون ديناراً عراقياً عام 2004 وصولا إلى (11,520,278) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (19.75-) عام 2010 ، اما المدة (2011-2013) حدثت تذبذبات ما بين الارتفاع و الانخفاض وصولاً لعام 2014 بلغت (15,816,521) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو مرتفع (20.70) ، وانخفضت لسنوات التي تليها واستقرت في عام 2017 بلغت (11,060,257) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (5.87) ، أما ودائع الجارية للمؤسسات العامة شهدت ارتفاعا متواصل حتى انخفضت إلى (24,139,336) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (7.86-) عام 2012 ، ثم ارتفعت إلى(28,598,973) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (18.47) أما السنوات التي تليها انخفضت بشكل متتالي وصولا لعام 2017 بلغت (21,978,363) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (10.05) ، أمَّا ودائع القطاع الخاص فقد شهدت ارتفاعاً خلال مدة البحث ففي عام 2004 بلغت (1,756,818) مليون ديناراً عراقياً لترتفع إلى (6,710,044) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (3.46) عام 2008 ثم إلى (6,749,331) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (5.94-) عام 2015 لتستقر عند (8,689,284) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (19.44)عام 2017.

ما سبق نلاحظ أن النسبة الأكبر لودائع المؤسسات العامة وتليها الحكومة المركزية وهذا يعني ارتفاع القطاع العام ويليه القطاع الخاص ، أن لودائع الجارية تحتفظ بها الوزارات بودائعها مخزوناً لدى المصارف الحكومية في الحسابات الجارية هي غير مخصصة لتنساب ضمن الاستثمار فضلاً عن ودائع الأفراد والحسابات الجارية فهي أيضاً ودائع المخزون لمواجهة الحالات الطارئة وليست مخصصة للاستثمار والاهم من ذلك أنَّ الودائع الجارية القطاع العام و الخاصة تشكل النسبة الأكبر من إجمالي ودائع المصارف التجارية الأخرى وسيتبن ذلك عند تحليل الودائع الأخرى .

2_تحليل ودائع التوفير للحكومة المركزية و المؤسسات العامة و القطاع الخاص

لوحظ من بيانات الجدول (1) و (2) أن ودائع التوفير للحكومة المركزية في عام 2004 بلغت (3,915) مليون ديناراً عراقياً و انخفضت إلى (3,285) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0) عام 2008 بسبب الازمة المالية ، لتنخفض بعد ذلك بشكلٍ كبيرٍ حتى عام 2017 ، أما ودائع التوفير للمؤسسات العامة إذ بلغت (281) مليون ديناراً عراقياً ، شهدت السنوات اللاحقة تذبذب وصولا لعام 2012بلغت (2,877) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (336.57) ، وانخفضت بشكل متتالي لسنوات اللاحقة ولتستقر في عام 2017 وبلغت (7,232) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (4853.42).

أما ودائع التوفير للقطاع الخاص فقد اتخذت مساراً تصاعدياً منذ عام 2004 إذ بلغت نحو (1,131,432) مليون ديناراً عراقياً و استمرت بالارتفاع حتى عام 2010 بلغت (4,642,769) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (15.85-) وسرعان ما عاودت الارتفاع طوال المدة لتصل إلى (8,853,467) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (12.84) عام 2017 .

من ملاحظة بيانات الجدول (1) و (2) نرى أن ودائع التوفير للقطاع الخاص تفوق الودائع التوفير في الحكومة المركزية و المؤسسات العامة وذلك بسبب رغبة الأفراد في الاحتفاظ بهذا النوع من الودائع لأنَّ الشيء المهم أنَّ هذه الاموال لا يستفاد منها في رفد القنوات الاستثمارية بل هي مجرد مخزون نقدي في المصارف الخاصة وهذا يعود لثقافة الجمهور الائتمانية .

3_ تحليل الودائع الثابتة للحكومة المركزية و المؤسسات العامة و القطاع الخاص

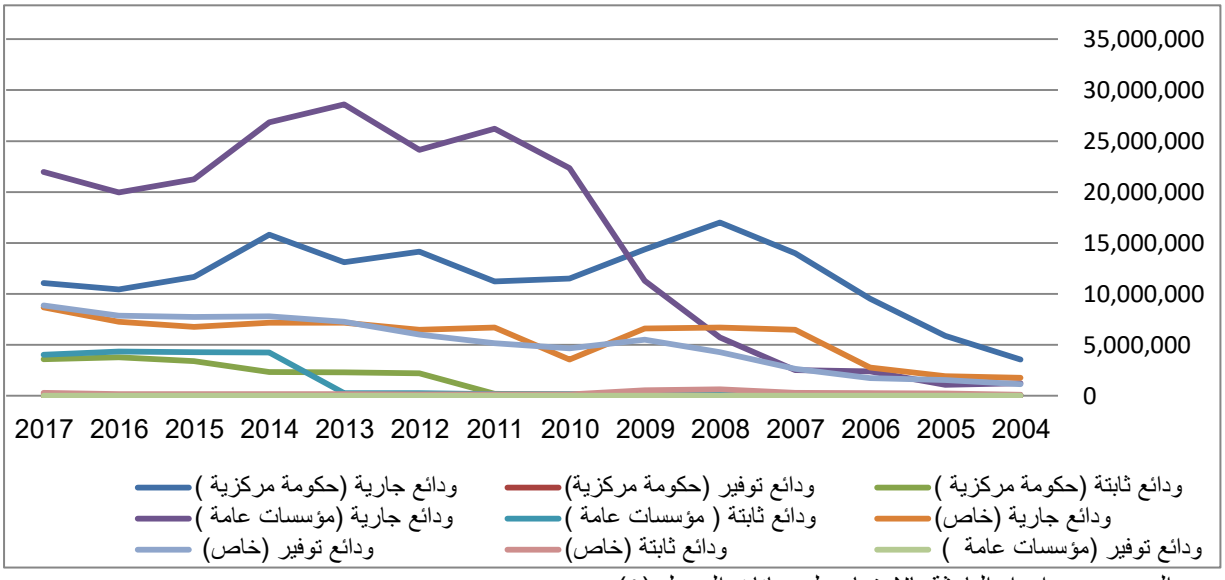
إنَّ أهم ما يميز ارتفاع العمليات الاستثمارية هو ارتفاع الودائع الثابتة التي تنساب بشكلٍ دقيقٍ وتترجم في نهاية المطاف في القنوات الاستثمارية وهذا بسبب تقدم الدول ، ومن بيانات الجدول (1) و (2) نلاحظ أن الودائع الثابتة للقطاع العام كانت ضعيفة مقارنةً بالودائع الجارية للقطاعين ، ففي عام 2004 بلغت الودائع الثابتة للحكومة المركزية نحو (63,060) مليون ديناراً عراقياً واستمرت بالارتفاع حتى عام 2016 بلغت (3,765,032) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (11.11) وانخفضت عام 2017 بلغت (3,590,596) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (4.63-) ، أما ودائع المؤسسات العامة شهد المدة (2004-2009) تذبذب ما بين

الارتفاع والانخفاض ، وثم استمرت بالارتفاع حتى عام 2016 بلغت (4,328,124) وبمعدل نمو (0.803) ومن ثم انخفضت عام 2017 وحققت معدل نمو سنوي منخفض (7.28-) ، أما ودائع الثابتة للقطاع الخاص فقد شهدت ارتفاعاً للسنوات الأولى إذ بلغت الودائع (135,034) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (75.61-) عام 2010 ، ومن ثم شهدت تذبذباً خلال السنوات اللاحقة لتستقر عام 2017 إذ بلغت (300,420) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي(12.84) يمكن ملاحظة أن الودائع الثابتة للمؤسسات العامة هي الأعلى وتليها بالودائع الحكومة المركزية مقارنة بودائع القطاع الخاص وبالتالي ضعف الثقافة الائتمانية لدى الجمهور وهو ما ينعكس على واقع وتحديات الاستثمار في العراق إذ كان من المفترض أن تسجل الودائع الثابتة ارتفاعاً يفوق أنواع الودائع الأخرى حكومية كانت أم خاصة.

نستنتج من ذلك أن الودائع الجارية للمؤسسات العامة احتلت المرتبة الأولى وبعدها الودائع الجارية الحكومية وتليها ودائع جارية القطاع الخاص و ثم بقية الودائع كما هو موضح في الشكل ادناه:

الشكل (5)

التطورات الحاصلة في الودائع المصارف التجارية للمدة (2004-2017)



المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2_ تحليل مؤشر الائتمان الحكومي للمدة (2004-2017)

تعد وظيفة منح الائتمان في المصارف التجارية الوظيفة الأساسية الثانية بعد قبول الودائع , لما لهذه الوظيفة من دور تمويلي كبير في النشاط الاقتصادي لذا سوف يتم تحليل مؤشر الائتمان بالاعتماد على البيانات المتوفرة, بالرغم من أن مجموعة من البيانات مفقودة لعدد من السنوات يوجد هناك نوعان من الائتمان هما:

1_ الائتمان النقدي المباشر للمصارف الحكومية

نظراً لحجم وأهمية هذا النوع من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية العراقية سيتم التحليل حسب التوزيع القطاعي و حسب نوعه (سحب على المكشوف ، وخصم الكمبيالات ، والقروض والسلف ، وديون متأخرة التسديد) كما هو موضح في الجدول (3):

الجدول (3) توزيع الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف الحكومية حسب النوع للمدة (2004–2017) (مليون دينار)

السنوات	إجمالي الائتمان النقدي	معدل النمو	السحب على المكشوف	معدل النمو	خصم كمبيالات	النمو معدل	القروض والسلف	معدل النمو	ديون متأخرة التسديد	معدل النمو
2004	204,406	__	181,884	__	3,295	__	19,227	__	0	__
2005	767,163	275.31	706,735	288.56	1,910	-24.03	58,518	204.35	0	0
2006	783,884	2.17	719,616	1.822	5,389	182.1	58,879	0.616	0	0
2007	1,071,587	36.702	833,429	15.81	4,407	-18.2	233,751	297.002	0	0
2008	609,153	-43.15	175,503	-78.94	4	-99.9	433,646	85.51	0	0
2009	1,043,895	71.36	195,873	11.606	2	-50	848,020	949.39	0	0
2010	3,194,404	206.008	386,198	97.16	0	0	2,996,018	253.29	0	0
2011	8,987,768	181.35	1,931,630	400.16	0	0	7,056,138	135.51	0	0
2012	13,788,586	53.41	1,853,558	-4.04	0	0	11,929,120	69.06	5,908	0
2013	13,004,479	-5.68	111,154	-94.003	0	0	12,887,447	8.03	5,878	-0.50
2014	16,377,926	25.94	116,657	4.95	0	0	16,255,481	26.13	5,788	-1.53
2015	18,682,628	14.07	149,897	-99.87	0	0	18,526,674	13.97	6,057	4.64
2016	18,999,153	1.69	169,154	12.84	5,469	0	18,818,594	1.57	5,936	-1.99
2017	18,500,536	-2.62	167,701	-0.85	162	-97.03	18,325,439	-2.62	7,234	21.86
المجموع	116,015,568		7,511,177		20,638		108,446,952		36,801	

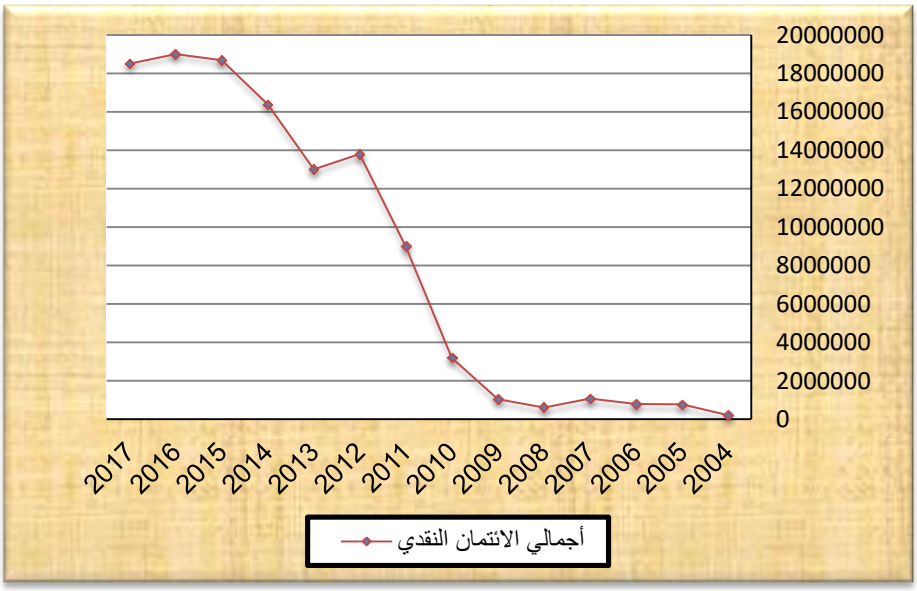
المصدر: إعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرات السنوية ,أعداد مختلفة

أ_ تحليل إجمالي الائتمان النقدي الحكومي للمدة (2004-2017)

من بيانات الجدول (3) يتضح أنَّ حجم الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية اتخذ مساراً تصاعدياً منذ عام 2004 فقد بلغ (204,406) مليون ديناراً عراقياً وانخفض عام 2008 ليبلغ (609,153) مليون ديناراً عراقياً بمعدل نمو سالب (43.15-) نتيجة احداث الأزمة المالية العالمية ، ثم عاود الائتمان النقدي الحكومي الارتفاع عام 2009 ليصل إلى (1,043,895) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (71.36) وكان من أهم أسباب ذلك الارتفاع هو منح قروض استهلاكية للموا طنين و منح سلف الزواج فضلاً عن السلف الممنوحة لبناء الدور السكنية وفي عام 2013 وصل إلى (13,004,479) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سالب (5.68-)، و ثم شهد إجمالي الائتمان النقدي الحكومي مساراً تصاعدياً للسنوات التي تليها ، و في عام 2017 انخفض ليصل إلى (18,500,536) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي سالب(2.62-) وهذا يرجع إلى اسباب زيادة منح الائتمان بمنح سلف في السنوات السابقة وغيرها ، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل (6)

تطور إجمالي الائتمان النقدي الحكومي للمدة (2004-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ب- تحليل الائتمان النقدي الحكومي حسب النوع للمدة (2004-2017)

1- السحب على المكشوف

شكل السحب على المكشوف مسارات متعددة في مدة البحث (2004-2017) إذ تشير بيانات الجدول (3) إلى أنه في عام 2004 بلغ نحو (181,884) مليون ديناراً عراقياً و في عام 2008 انخفض ليصل إلى (175,503) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي منخفض (78.94-) وليرتفع إلى (1,853,558) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (4.04-) عام 2012 ففي عام 2013 انخفض إلى (111,154) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سالب (94.003-) أما في السنوات اللاحقة فقد حقق ارتفاعاً متواصلاً وبمعدلات نمو متفاوتة للسنوات اللاحقة لتنخفض في عام 2017 إذ بلغت (167,701) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي سالب (0.85-).

2- خصم كمبيالات

شهد هذا النوع من الائتمان النقدي في السنوات الأولى تذبذباً واضحاً بالنظر إلى بيانات الجدول (3) قفد بلغ عام 2004 (3,295) مليون ديناراً عراقياً وانخفض عام 2008 إلى (4) مليون ديناراً عراقياً و بمعدل نمو سنوي مرتفع (99.9-) ومن ثم اتخذت مبالغ خصم الكمبيالات للسنوات اللاحقة مساراً تنازلياً بشكلٍ حادٍ وبمعدلات نمو متدنية, لتحقق عام 2016 نحو (5,469) مليون ديناراً عراقياً و بمعدل نمو سنوي (0) وسرعان ما انخفضت في عام 2017 إذ بلغت نحو (162) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (97.03-) .

3_القروض والسلف

حققت القروض والسلف طفرةً نوعيةً عن بقية الأنواع الأخرى للائتمان النقدي الحكومي الممنوح إذ شهدت ارتفاعاً مستمراً في مدة البحث, ومن بيانات الجدول (3) يتضح أن القروض والسلف الممنوحة في عام 2004 بلغت (19,227) مليون ديناراً عراقياً وواصلت الارتفاع حتى عام 2016 إذ بلغت نحو (18,818,594) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (1.57) و يعود ارتفاع القروض والسلف إلى زيادة الطلب على الائتمان لغرض القيام بالمشاريع الاقتصادية والخدمية ولتحقيق الرفاهية بعد عام 2003 ، وأيضاً قامت المصارف بمنح سلفا لمنتسبيها وقدمت

قروضاً سكنية واستهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين, ولتنخفض في عام 2017 بلغت القروض والسلف نحو (18,325,439) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (2.62-).

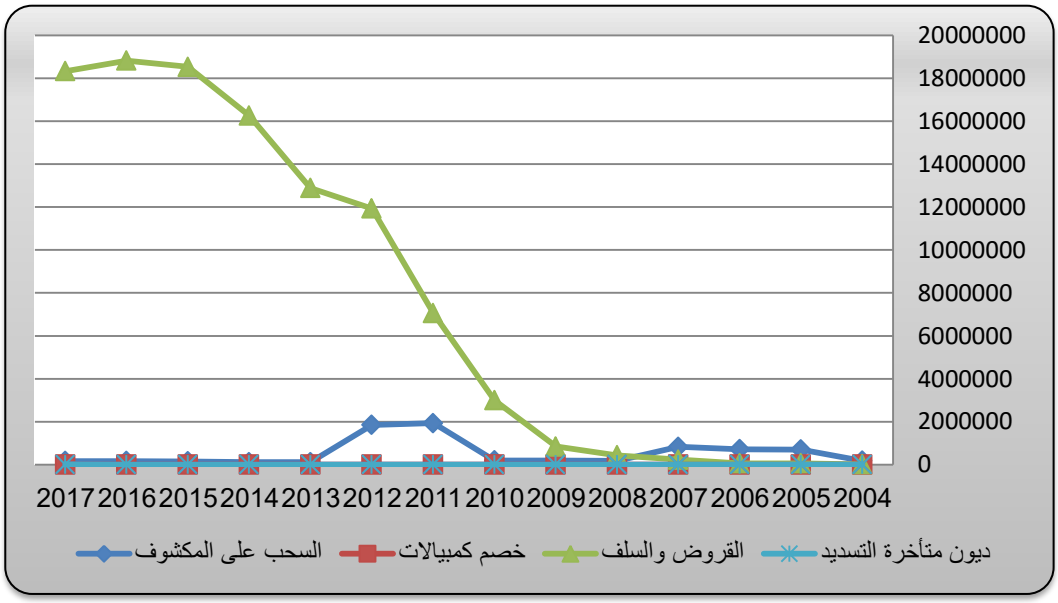
4_ ديون متأخرة التسديد

من بيانات الجدول (3) نلاحظ أن الديون المتأخرة التسديد اتخذت مساراً تنازلياً حاداً ، وبمعدلات نمو سنوي منخفضة منذ عام 2004 إذ بلغت الديون المتأخرة التسديد نحو(0) واستمرت للسنوات اللاحقة، ثم شهدت ارتفاعاً عام 2012 إذ بلغت الديون نحو (5,908) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0), ومن ثم شهدت السنوات التي تليها تذبذباً وبمعدلات نمو متفاوتة, وفي عام 2017 بلغت نحو (7,234) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي بلغ (21.86) ، ان السبب في تأخر تسديد الديون هو تحويل الائتمان إلى قروض وسلف وذلك لتوجيهات البنك المركزي في التوسع في منح القروض والسلف .

ومن تحليل الائتمان النقدي الحكومي حسب النوع يتضح أن الائتمان النقدي الحكومي الممنوح على شكل قروض وسلف احتل المرتبة الأولى من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف الحكومية إذ بلغت الأهمية النسبية (93.476%)* من مجموع الائتمان النقدي الحكومي ، ومن ثم السحب على المكشوف وبأهمية نسبية (6.474%)* و الديون المتأخرة بلغت الأهمية النسبية لها (0.031%)* وخصم الكمبيالات (0.017%)* من مجموع الائتمان النقدي الحكومي كما هو موضح في الشكل (7).ويعود سبب تفوق الائتمان النقدي الممنوح على شكل قروض وسلف وحصوله على المرتبة الأولى إلى أسباب منها ارتفاع الطلب على هذا النوع من التمويل لرفع مستوى الرفاهية حسب طالبي ذلك الائتمان .

الشكل(7)

تطورات أنواع الائتمان النقدي المباشر للمصارف الحكومية للمدة (2004-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ج_ تحليل التوزيع القطاعي الائتمان النقدي للمصارف الحكومية للمدة (2008-2017)

في هذه الفقرة إجراء تحليل إجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاعات الاقتصادية العراقية للمدة (2008-2017) لبيان مدى أهمية ذلك الائتمان في تحفيز الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الرئيسة وبحسب الجدول الآتي :

*الأهمية النسبية من احتساب الباحثة

جدول (4) توزيع القطاعي الائتمان النقدي من قبل المصارف الحكومية (2008-2017) **(مليون دينار)**

اسم القطاع / السنوات	توزيع الائتمان النقدي للقطاعات الاقتصادية	الزراعة والصيد والغابات	المناجم واستخدام الفحم	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	التمويل والتأمين والعقار	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2008	3,436,150	294,511	603	301,656	31,784	955,028	124,105	113,005	760,568	450	854,440
2009	41,167,082	862	2	18,621,248	260	20,332	913	375	8,420,159	14,095,976	6,955
2010	8,835,205	532,867	10	405,107	22,103	514,885	132,542	5,032	5,352,955	3,397	1,866,307
2011	16,567,721	1,276,134	10	2,366,628	1,899	1,382,349	785,985	4,849	7,190,314	5,452	3,554,101
2012	23,340,407	1,646,338	10	1,223,902	301	3,296,956	1,736,066	112,329	9,794,961	113,859	5,405,685
2013	23,386,921	1,747,411	5,876	1,068,600	1,176	1,907,175	2,246,640	579,945	9,130,546	111,812	6,587,740
2014	26,877,880	1,864,477	21,983	1,419,267	772,279	1,270,395	1,935,649	845,417	11,135,142	966	7,612,305
2015	29,077,603	1,961,230	6	1,906,750	702,107	1,412,257	1,690,214	1,035,801	12,982,288	926	7,386,024
2016	29,849,818	2,046,886	6	1,348,394	1,379,379	1,638,260	2,543,055	684,426	13,519,657	17,948	6,671,807
2017	30,833,886	1,651,685	6	1,249,762	2,002,753	2,010,232	2,403,554	682,138	13,753,685	926	7,079,146

المصدر: -أعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة الاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، أعداد مختلفة.

جدول (5) معدلات النمو السنوية توزيع القطاعي الائتمان النقدي من قبل المصارف الحكومية (2008-2017)

اسم القطاع / السنوات	توزيع الائتمان النقدي للقطاعات الاقتصادية	الزراعة والصيد والغابات	المناجم واستخدام الفحم	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	التمويل والتأمين والعقار	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2008	——	——	——	——	——	——	——	——	——	——	——
2009	4.49	-99.707	-99.66	6073.007	-99.18	-97.87	-99.26	-99.66	1007.088	3132339.11	991.906-
2010	134.89	61717.51	400	-97.82	8401.15	2432.38	14417.19	1241.86	-36.42	-99.97	26734.033
2011	87.51	139.48	0	484.19	-91.40	168.47	493.00	-3.63	34.32	60.49	90.43
2012	40.87	29.00	0	-48.28	-84.14	138.50	120.87	2216.53	36.22	1988.38	52.09
2013	14.92	6.13	58660	-12.68	290.69	-42.15	29.409	416.29	-6.78	-1.79	21.86
2014	14.92	6.69	274.11	32.81	65569.98	-33.38	-13.84	45.77	21.95	-99.13	15.55
2015	8.18	5.18	-99.97	34.34	11.87	11.16	-12.67	22.51	16.58	-4.14	-2.97
2016	2.65	4.36	0	-29.28	96.46	16.002	50.45	-33.92	4.13	1838.22	-9.66
2017	3.29	-19.307	0	-7.31	45.19	22.705	-5.48	-0.33	1.73	-94.84	6.105

المصدر: - أعداد الجدول من قبل الباحثة

_احتساب معدلات النمو من قبل الباحثة .

من بيانات الجدولين (4) و (5) نلاحظ أنَّ توزيع الائتمان النقدي للقطاعات الاقتصادية اتخذ مساراً تصاعدياً ، قد بلغ (3,436,150) مليون ديناراً عراقياً عام 2008 ثم شهد تذبذب للسنوات اللاحقة وصولا لعام 2012 بلغ (23,340,407) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (40.87) عام 2012 و ارتفع إلى (30,833,886) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (3.29) عام 2017.

يعد قطاع الزراعة والصيد والغابات إذ يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في المجتمع العراقي بسبب امتلاك العراق المقومات الزراعية إذا ما استغلها استغلالاً جيداً ، وبالتالي تمكنه من تحقيق اكتفاء ذاتي مع فائض للتصدير لأنه يمتلك المؤهلات الزارعة كوفرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة فضلاً عن المناخ المتنوع و توفر الأيادي العاملة من المؤهلين للعمل في القطاع الزراعي، إن الائتمان النقدي الحكومي الممنوح لقطاع الزراعة والصيد فقد شهد هذا القطاع تراجعاً طفيفاً وبلغ الائتمان النقدي نحو (294,511) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (2.44%)*من توزيع القطاعي الائتمان النقدي عام 2008 ليرتفع إلى (1,646,338) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (29.00) وأهمية نسبية (7.05%)*عام 2012, ثم إلى (2,046,886) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (4.36) عام 2016 ثم شهد تراجعاً عام 2017 إذ انخفض إلى (1,651,685) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية منخفضة بلغت (5.35) يعزى ذلك إلى انخفاض المساحة المزروعة بسبب خضوع عدد من المحافظات لسيطرة عصابات داعش على الرغم من أهمية هذا القطاع إلاَّ أن الائتمان الممنوح ليس بالمستوى المطلوب ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع درجة المخاطر التي تحيط بالزراعة مثل التغيرات في الظروف المناخية .

أما قطاع المناجم واستعمال الفحم فقد شهد في السنوات (2008–2012) مساراً تنازلياً حاداً إذ بلغ (603) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (5.01%)* عام 2008 ثم انخفض إلى (10) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0) عام 2012, ومن ثم ارتفع عامي (2013–

*الاهمية النسبية من احتساب الباحثة

2014) (5,876 –21,983) على التوالي وبمعدل نمو سنوي (58660 –274.11) على التوالي وبأهمية نسبية بلغت (0.02–0.08%)* على التوالي لينخفض بعد ذلك عند (6) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي منخفض (0) عام 2017 نلاحظ أن هذا القطاع أقل من القطاعات الاخرى وذلك كونه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي.

أمَّا قطاع الصناعات التحويلية فيعد هذا القطاع من الركائز الأساسية في الاقتصاد وهو إحدى دعائم النمو الاقتصادي ، و يعده بعضهم جوهر عملية النمو حتى عرف بأنه من الجوانب المهمة الذي يعمل على تكوين هيكل اقتصادي متنوع ومتطور.(عجمية ,2003: 389)

فقد شهد تذبذباً واضحاً بين عامي (2008 – 2011) إذ بلغ حجم الائتمان الممنوح نحو (2,366,628) مليون ديناراً عراقياً بمعدل نمو سنوي (484.19) وبأهمية نسبية (14.28%)* عام2011 لينخفض بعدها إلى (1,249,762) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (4.05%)* وبمعدل نمو سنوي سالب (7.31–)عام 2017 وذلك يعود إلى صعوبة تسويق المنتجات بسبب فتح المجال أمام العديد من المنتجات الأجنبية وترتب عليه ضعف في منافسة المنتجات الوطنية أمام الأجنبية ، فيما يتعلق بالائتمان الممنوح لقطاع الكهرباء والغاز فقد بلغ (31,784) مليون ديناراً عراقياً عام 2008 وبأهمية نسبية (0.26%)* ليصل عام 2012 إلى (301) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (84.14–) ثم اتخذت مساراً تصاعدياً حتى نهاية مدة البحث بلغ (2,002,753) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (45.19)عام 2017.

وفيما يتعلق بقطاع تجارة الجملة و المفرد والمطاعم والفنادق عادة ما يتم تقديم الائتمان النقدي القصير الأجل لتمويل التجارة وعلى الرغم من الآثار السلبية التي عانى منها القطاع بعدما فتحت الأسواق العراقية أمام السلع و المنتجات الأجنبية إلاَّ أن هذا القطاع حظي بنسبة كبيرة ، فقد اخذت بالارتفاع منذ عام 2008 إذ بلغت نحو (955,028) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (27.79%)* لتصل عام 2012 إلى (3,296,956) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (138.50) وبأهمية نسبية (14.12%)* ليصل إلى (2,010,232) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (22.705) وبأهمية نسبية بلغت (6.51) عام 2017.

أمَّا قطاع النقل والمواصلات فشهد تذبذب في منح الائتمان النقدي له في سنوات الاولى وانخفض في سنوات أخرى نتيجة الظروف غير المستقرة التي مرَ بها العراق إذ منح نحو (1,935,649) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية بلغت (7.02%)* عام 2014 ، ليرتفع بعدها في نهاية مدة البحث إذ بلغ (2,403,554) مليون ديناراً عراقياً و بأهمية نسبية (7.79)* عام 2017 ، ويعود ذلك التحسن إلى أداء نشاط هذا القطاع الحيوي والمهم ، لاسيما اتساع شبكة الخطوط الجوية وفتح شبكات اتصال حديثة .

وبالنظر للائتمان النقدي الممنوح لقطاع التمويل والعقار نلاحظ تراجع الائتمان الممنوح إلى (4,849) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (3.63-) عام 2011 وليرتفع بعد ذلك إلى (1,035,801) مليون ديناراً عراقياً وبلغت الأهمية النسبية (3.56%)*بمعدل نمو سنوي (22.51)عام 2015 وليتراجع الائتمان الممنوح لقطاع التمويل والتأمين والعقار إلى (682,138) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سالب (0.33-) عام 2017 ، أما قطاع خدمات المجتمع فقد شهد السنوات الأولى تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض ، إذ بلغ (11,135,142) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (41.42) عام 2014 ومن ثم شهدت ارتفاع متواصل بلغ (13,753,685) وبمعدل نمو سنوي (1.73) وبأهمية نسبية (44.60) عام 2017.

وان الائتمان النقدي المقدم لتحفيز قطاع العالم الخارجي نلاحظ أنَّ هذا القطاع منح ائتماناً أقل إذ بلغ (450) مليون ديناراً عراقياً وبلغت الأهمية النسبية (3.74%)* عام 2008 ليرتفع إلى (113,859) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (1988.38)عام 2012 ثم تراجع إلى (926) مليون ديناراً عراقياً وبلغت الأهمية النسبية (3.00%)*وبمعدل نمو (94.84-) عام 2017 .

وأخيراً منح الائتمان النقدي الحكومي إلى قطاع التشييد و البناء فقد شهد هذا القطاع ارتفاعاً متواصلاً حتى عام 2014 إذ بلغ نحو (7,612,305) مليون ديناراً عراقياً إذ بلغت الأهمية النسبية (28.32%)* و ثم اتخذ مساراً تنازلياً حتى عام 2016 إذ بلغ حجم الائتمان النقدي الحكومي (6,671,807) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي سالب (9.66-)

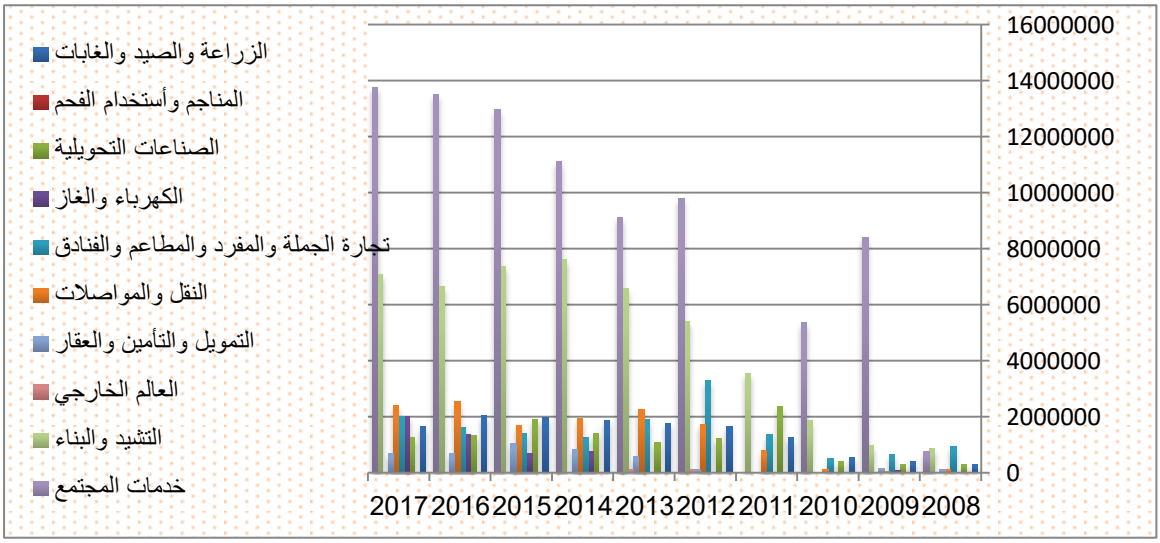
* الاهمية النسبية من احتساب الباحثة

وبأهمية نسبية (22.35%)* وسرعان ما ارتفع إجمالي الائتمان عام 2017 وبلغ نحو (7,079,146) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية(22.95%)* وبمعدل نمو (6.105) ، منح هذا القطاع الائتمان النقدي بشكل ملحوظ في سنوات الاخيرة نتيجة تعرض بعض محافظات الشمال إلى حرب داعش مما أدى الحاجة إلى بناء البنى التحتية .

من تحليل توزيع الائتمان النقدي الحكومي للقطاعات الاقتصادية للمدة (2008-2017) الأهمية النسبية و الائتمان النقدي الممنوح لكل القطاعات الاقتصادية يتضح أنَّ خدمات المجتمع جاء بالمرتبة الأولى و قطاع التشييد والبناء بالمرتبة الثانية و قطاع التجارة الجملة والمفرد والمرتبة الثالثة و قطاع الزراعة والصيد و الغابات المرتبة الرابعة وتليه القطاعات الاقتصادية الأخرى كما هو موضح في الشكل (8) وهذا يدل على توجه المصارف الحكومية بمنح الائتمان النقدي نحو هذه القطاعات التي احتلت المراتب الأولى مما يعزز هذه القطاعات ويضمن السيولة اللازمة للقطاعات والقيام بعملها عن طريق الائتمان النقدي الحكومي .

الشكل (8)

توزيع الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الحكومية حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (2017-2008)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

2_ تحليل الائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية للمدة (2009-2017)

يعد الائتمان التعهدي النوع الثاني من الائتمان الممنوح من المصارف التجارية الحكومية لتحفيز النشاط الاقتصادي لذا سيحلل إجمالي الائتمان التعهدي الحكومي حسب توزيع القطاعات الاقتصادية وأنواع ذلك الائتمان المتمثل ب (الاعتمادات المستندية ، و خطابات الضمان) كما هو موضح في الجدول أدناه :

الجدول(6)

إجمالي الائتمان التعهدي من قبل المصارف الحكومية للمدة (2009–2017)

(مليون دينار)

السنوات	أجمالي الائتمان التعهدي	معدل النمو	الاعتمادات المستندية	معدل النمو	خطابات الضمان	معدل النمو
2009	33,355,866	____	24,920,879	___	8,434,987	___
2010	27,365,424	-17.95	25,398,658	1.91	1,966,766	-76.68
2011	29,537,466	7.35	26,761,826	5.36	2,775,640	41.12
2012	30,701,549	3.38	27,409,515	2.42	3,292,034	18.60
2013	38,357,422	24.93	33,136,408	20.89	5,221,014	58.59
2014	35,724,900	-6.86	30,140,994	-9.03	5,583,906	6.95
2015	26,320,493	-26.32	20,649,829	-31.48	5,670,664	1.55
2016	20,275,858	-22.96	15,400,790	-25.41	4,875,068	-14.03
2017	17,502,846	-13.67	14,313,084	-7.06	3,189,762	-34.56
المجموع	259,141,824		218,131,983		41,009,841	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على

_ السنوات (2009_2014) البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, النشرات السنوية أعداد مختلفة

_ السنوات (2015_2017) البنك المركزي العراقي ,البيانات الاقتصادية والاحصائية ,القطاع النقدي ,قسم الائتمان, منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org

_معدل النمو من احتساب الباحثة

أ- تحليل إجمالي الائتمان التعهدي للمصارف الحكومية للمدة (2009-2017)

بيانات الجدول (6) نلاحظ خلال سنوات (2009–2013) أنَّ إجمالي الائتمان التعهدي الحكومي بلغ (33,355,866) مليون ديناراً عراقياً عام2009 ليرتفع عام 2013 إلى(38,357,422) مليون ديناراً عراقياً إذ بلغ معدل النمو السنوي (24.93) وهو أعلى معدل نمو سنوي خلال مدة البحث ، وذلك نظراً للظروف المستقرة التي عاشها العراق وقد انعكس هذا الارتفاع على زيادة تعاملات العراق مع بلدان العالم من أجل التجارة الخارجية ، وبعد ذلك تراجع الائتمان الممنوح بشكل تنازلي ومتتالٍ وصولاً لعام 2017 إذ بلغ (17,502,846) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي منخفض (13.67–) نتيجة تعرض البلد إلى تهديدات سياسة عسكرية. وتم توضيح ذلك من خلال الشكل (9)

ب- تحليل توزيع الائتمان التعهدي من قبل المصارف الحكومية حسب النوع للمدة (2009-2017)

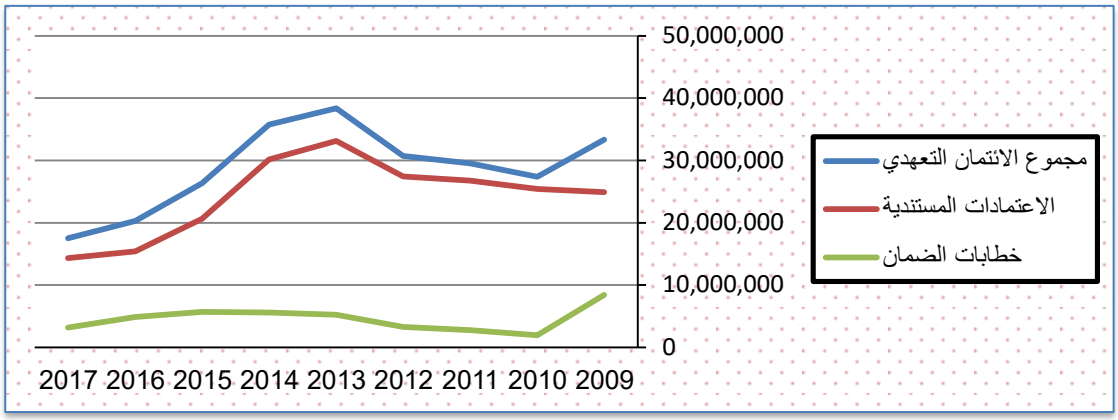
من بيانات الجدول (6) يتضح بأن الاعتمادات المستندية التي منحتها المصارف الحكومية احتلت القسم الأكبر من أجمالي الائتمان التعهدي ، إذ ارتفع منح اعتمادات مستندية بشكلٍ تصاعدياً منذ مطلع عام 2009 إذ منحت اعتمادات قيمتها (24,920,879) مليون ديناراً عراقياً ، واستمرت حتى عام 2013 إذ بلغت قيمة الاعتمادات الممنوحة (33,136,408) مليون ديناراً عراقياً ، و حققت أعلى معدل نمو سنوي (20.89) ، ثم تراجعت المصارف الحكومية في منح الاعتمادات المستندية للتجار أثر تردي الأوضاع الأمنية وسيطرة الإرهاب على محافظات عدة إذ منحت اعتمادات بقيمة (14,313,084) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (7.06–) عام 2017، أما خطابات الضمان الممنوحة فقد شهدت مسارات متعددة ففي عام 2009 بلغت نحو (8,434,987) مليون ديناراً عراقياً ، لترتفع عام 2013 إذ بلغت (5,221,014) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (58.59) ، وفي عام 2014 منحت خطابات الضمان بقيمة نحو (5,583,906) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (6.95) ، وفي عام 2017 بلغت (3,189,762) مليون ديناراً عراقياً وبمعدلات نمو سالبة (34.56–) .

نستنتج أن التطور الحاصل في أجمالي الائتمان التعهدي بالنظر لارتفاع منح الاعتمادات المستندية ، فقد ارتفعت استيرادات العراق التجارية الأمر الذي ينعكس على ارتفاع الطلب المحلي

على السلع الخارجية وذلك لقصور العرض الكلي في البلد رفد الطلب المحلي المتزايد إذ بلغت الأهمية النسبية للاعتمادات المستندية من مجموع الائتمان التعهدي (84.17%)*، أما خطابات الضمان فبلغت الأهمية النسبية لها من مجموع الائتمان التعهدي (15.82%)* نتيجة الظروف السياسة والأمنية المتردية والتي سيوضحها في المدة القادمة في تحليل الائتمان التعهدي للقطاعات الاقتصادية و كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل(9)

إجمالي الائتمان التعهدي و الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان للمدة (2009-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

ج_ تحليل التوزيع القطاعي للائتمان التعهدي للمصارف الحكومية للمدة (2009-2017)

لبيان أثر الائتمان التعهدي على النشاط الاقتصادي في العراق سيتم تحليل توزيع أو منح الائتمان التعهدي حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسة وحسب بيانات الجدول (7) ومعدلات النمو حسب بيانات الجدول (8) الآتي:

*الأهمية النسبية من احتساب الباحثة

جدول (7) توزيع القطاعي للائتمان التعهدي من قبل المصارف الحكومية حسب القطاعات الاقتصادية (2009-2017) **(مليون دينار)**

اسم القطاع / السنوات	توزيع القطاعي للائتمان التعهدي	الزراعة والصيد والغابات	المناجم واستخدام الفحم	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	التمويل والتأمين والعقار	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2009	41,167,082	862	2	18,621,248	260	20,332	913	375	8,420,159	14,095,976	6,955
2010	34,294,938	86	3	11,581,864	88	5,828,116	859	589	6,646	14,936,724	1,939,963
2011	32,125,074	42	0	13,248,215	113	6,659,220	350	368	10,937	9,989,263	2,216,566
2012	33,762,994	13	71	534	118	27,880,462	217	508	9,902	5,856,209	14,960
2013	42,617,865	13	75	385	84	36,558,580	172	162	12,508	6,040,835	5,051
2014	39,995,440	0	50	277	39	5,601,709	62	17,688	5,588,044	5,588,044	3,864
2015	30,225,821	0	23	424	41	28,216,069	4,408	105	17,688	1,989,053	2,990
2016	23,413,023	0	29	333	41	21,449,693	4,096	144	12,890	1,944,344	3,191
2017	18,817,928	131	29	334	41	16,860,890	5,654	5	15,127	1,930,241	5,477

المصدر: أعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة الاحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، أعداد مختلف.

جدول (8) معدلات النمو السنوية لتوزيع القطاعي للائتمان التعهدي من قبل المصارف الحكومية حسب القطاعات الاقتصادية (2009-2017)

اسم القطاع / السنوات	توزيع القطاعي للائتمان التعهدي	الزراعة والصيد والغابات	المناجم واستخدام الفحم	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	التمويل والتأمين والعقار	خدمات المجتمع	العالم الخارجي	التشييد والبناء
2009	——	——	——	——	——	——	——	——	--------	——	——
2010	-16.69-6.32	-90.023	50	-37.80	-0.66	28564.74	-5.91	57.06	-999210.703	5.96	27793.06
2011	-6.32	-51.16	-100	14.38	28.409	14.26	-59.25	-37.52	64.56	-33.12	14.25
2012	5.09	-69.04	0	-99.99	4.42	318.67	-38	38.04	-9.46	-3.05	-99.32
2013	26.22	0	5.63	-27.52	-28.81	31.12	-20.73	-68.11	26.31	31.49	-66.23
2014	-6.15	-100	-33.33	-28.05	-53.57	-84.67	-63.95	10818.51	44575.75	-90.76	-23.50
2015	-24.4	0	-54	53.06	5.12	403.704	7009.67	-99.406	-99.68	-64.405	-22.61
2016	-22.53	0	26.08	-21.46	0	-23.98	-7.07	37.17	-27.12	-2.29	6.72
2017	-19.62	0	0	0.3003	0	-21.39	38.03	-96.52	17.35	-0.72	71.63

المصدر: – اعداد الجدول من قبل الباحثة–احتساب معدلات النمو من قبل الباحثة

بلغ توزيع الائتمان التعهدي الحكومي الممنوح للقطاعات الاقتصادية (41,167,082) مليون ديناراً عراقياً عام 2009 ثم ارتفع إلى (42,617,865) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (26.22) عام 2013 واتخذ إجمالي القطاعات الاقتصادية مساراً تنازلياً في السنوات اللاحقة وليستقر عند (18,817,928) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (19.62−) عام 2017.

و فيما يتعلق بتوزيع الائتمان التعهدي الحكومي لكل قطاع إذ بلغ الائتمان التعهدي الممنوح لقطاع الزراعة و الصيد والغابات الائتمان النقدي الحكومي بلغ (862) مليون ديناراً عراقياً بأهمية نسبية (2.09%)*عام 2009 وإلى (13) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي(0) عام 2013 واستمرت بالانخفاض ليستقر في عام 2017 إذ بلغ (131) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (6.96%)* وبمعدل نمو (0) وبالتالي يتضح أنَّ إجمالي الائتمان التعهدي الممنوح لهذا القطاع ضعيف جداً ، أما قطاع المناجم واستعمال الفحم أيضاً فقد شهد ضعفاً في منح الائتمان التعهدي ففي عام 2009 بلغ نحو (2) مليون ديناراً عراقياً ليرتفع إلى (75) مليون ديناراً عراقياً إذ بلغت الأهمية النسبية(1.75%)* وبمعدل نمو سنوي (5.63) عام 2013 ولينخفض بعد ذلك إلى نحو (29) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي(0) عام 2017.

إما قطاع الصناعات التحويلية فقد كان أوفر حظاً من القطاعات السابقة ففي عام 2009 خصصت له مبالغ بنحو (18,621,248) مليون ديناراً عراقياً وبلغت الأهمية النسبية (45.23%)* ولينخفض في عام 2013 إلى (385) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (27.52−) وشهدت المدة (2014−2017) تذبذباً واضحاً وتراجع الائتمان التعهدي الحكومي الممنوح بمعدل نمو سالب (28.05−)عام 2014 واستقر في عام 2017 بلغ (334) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي بلغ (0.3003) وبأهمية نسبية (1.77%)*، أما قطاع الكهرباء والغاز فهو أيضاً منح الائتمان التعهدي بشكل ضعيف ، عام 2009 بلغ (260) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (6.31%)*و لينخفض بعد ذلك إلى (84) مليون ديناراً عراقياً لعام 2013 وبمعدل نمو (28.81−) وليواصل التراجع إلى (41) مليون ديناراً عراقياً و بأهمية نسبية

*الأهمية النسبية من احتساب الباحثة

(2.17%) وبمعدل نمو (0) عام 2017، أما قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق مساراً تصاعدياً منذ عام 2009 بلغ نحو (20,332) مليون ديناراً عراقياً إذ بلغت النسبة (0.04)* لترتفع عام 2013 إلى (36,558,580) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (31.12) لينخفض المبلغ بعد ذلك إلى (16,860,890) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (89.60%)*عام 2017 ، وبالنظر لقطاع النقل والمواصلات فقد شهدت السنوات الأولى مساراً تنازلياً للائتمان التعهدي عام 2009 إذ بلغ (913) مليون ديناراً عراقياً إذ شكلت نسبة (2.21%)*لتنخفض عام 2013 إلى (172) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (38-) ، وعام 2014 ارتفع الائتمان التعهدي فقد بلغ (62)مليون ديناراً عراقياً وبأعلى معدل نمو سنوي ضمن هذا القطاع بلغ (63.95-) وتراجع في السنوات التي تليها ، وفي عام 2017 بلغ (5,654) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (38.03) .

ويليه قطاع التمويل والتأمين والعقار فقد كان هو الآخر من القطاعات الأقل حظاً في صفة الائتمان التعهدي إذ منح (375) مليون ديناراً عراقياً وبنسبة (9.10%)*عام 2009 لينخفض عام 2017 إلى (5) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (96.52-) ، أما الائتمان النقدي الممنوح لقطاع خدمات المجتمع بلغ (8,420,159) وبأهمية نسبية (20.45) عام 2009 ، شهدت السنوات اللاحقة تذبذب وصولا لعام 2014 بلغ (5,588,044) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (44575.75) ومن ثم اتخذت سنوات اللاحقة مسارا تنازليا بلغ (15,127) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (17.35)

شهد قطاع العالم الخارجي خلال السنوات الأولى تذبذباً وصولاً لعام 2013 إذ بلغ (6,040,835) مليون ديناراً عراقياً وبأهمية نسبية (14.17%)*ومن ثم اتخذ مساراً تنازلياً إلى عام 2017 إذ بلغ (1,930,241) مليون ديناراً عراقياً إذ بلغ الأهمية النسبية(10.25%)* وبمعدل نمو سالب (0.72-) وأخيراً قطاع التشييد والبناء اتخذ الائتمان التعهدي الممنوح له مساراً تنازلياً إذ بلغ (6,955) مليون ديناراً عراقياً عام2009 واحتلت الأهمية النسبية

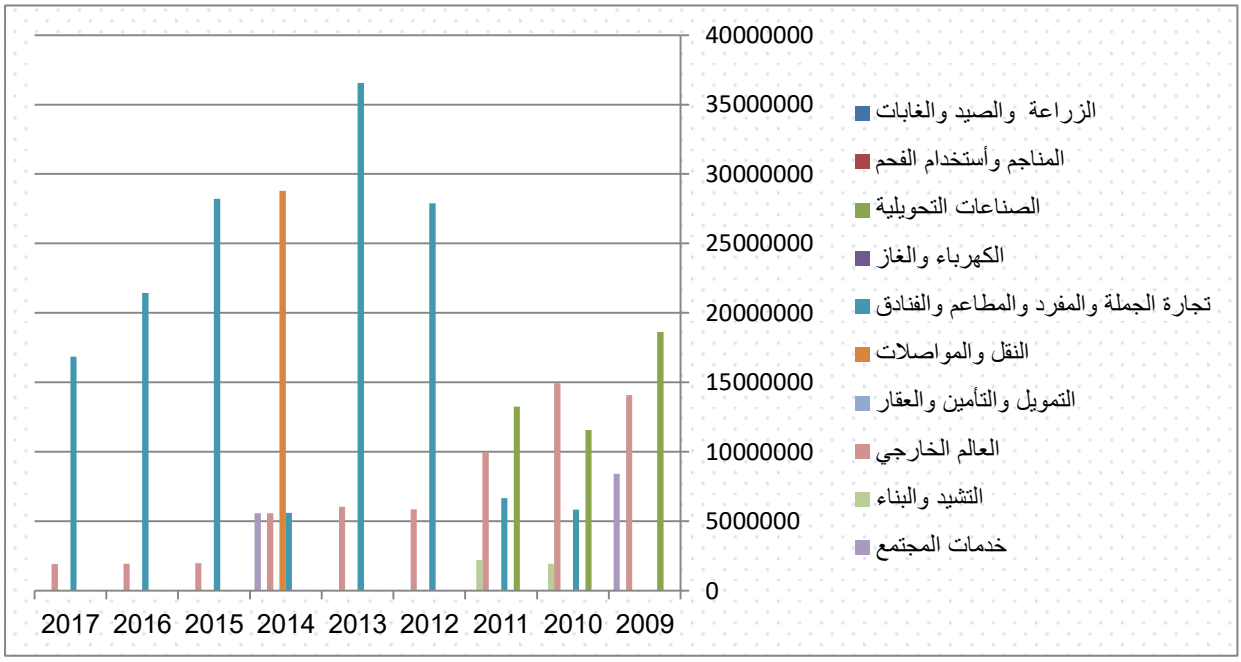
*الأهمية النسبية من احتساب الباحثة

(0.01%)*وصولاً لعام 2013 إذ بلغ رصيد الائتمان التعهدي الحكومي الممنوح (5,051) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو (66.23-) وشهدت المدة (2014-2017) تذبذباً واضحاً ففي عام 2014 بلغ الائتمان التعهدي الممنوح (3,864) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سالب (23.50-) ، ليرتفع إلى (5,477) مليون ديناراً عراقياً عام 2017 وبمعدل نمو سنوي (71.63) .

ومن التحليل أعلاه لتوزيع الائتمان التعهدي الحكومي للقطاعات الاقتصادية للمدة (2009-2017) حسب الأهمية النسبية لكل قطاع والائتمان التعهدي الممنوح يتضح أن قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق جاء بالمرتبة الأولى ، وجاء بالمرتبة الثانية قطاع العالم الخارجي وبالمرتبة الثالثة قطاع الصناعات التحويلية وبالمرتبة الرابعة قطاع البناء والتشييد تليه بقية القطاعات يتضح من ذلك أن المصارف الحكومية تتحفظ في منح الائتمان التعهدي لبقية القطاعات التي احتلت المراتب الأخيرة كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل(10)

توزيع الائتمان التعهدي من المصارف الحكومية للمدة(2009-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

المبحث الثاني

دور التمويل المصرفي الحكومي في الأنشطة الاقتصادية

توطئة:-

يعد النمو الاقتصادي واحداً من الموضوعات المهمة لأنه ظاهرة تستحق الوقوف عندها كونه يعمل على تحقيق النمو الاقتصادي و تلبية حاجات الأفراد الأساسية ، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى النمو الاقتصادي في العراق ونتكلم عن تحليل التمويل المصرفي الحكومي وأثره في تحفيز النمو الاقتصادي العراقي للمدة (2004-2017) من متغيرات مختارة هي (الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة ، والاستثمار، والرفاهية) و التطرق إلى التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي و توضيح المقترحات لتطوير القطاع المصرفي.

أولاً : النمو الاقتصادي في العراقي

شهد الاقتصاد العراقي من العقود الماضية تراجع معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وتوقف بعضها، نتيجة السياسات التي انتهجتها الحكومات السابقة وزج العراق في حروب وعقوبات وإيقاف تصدير النفط الذي يعد المصدر الأول في رفد العراق بالعائدات الخارجية وفي السنوات التي تلت عام 2003 سمح للعراق بتصدير النفط وتحقيق عوائد من العملة الأجنبية انعكست على تطوير القطاعات الاقتصادية النقل والخدمات ... والخ ، فضلاً عن فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات وهو ما انعكس على رفد الطلب المحلي بهيكل منوع من السلع والخدمات ، الان المميز الوحيد سواء في العقود الماضية أم الحالية وهو اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط مورداً رئيساً في رفد الاقتصاد العراقي بالعائدات وهو بذلك عرضة لتذبذبات أسواق النفط العالمية كما حدث عام 2008 ، إذ إنَّ حساسية أسعار النفط شديدة اتجاه التغيرات الخارجية .

وقد وجدت القطاعات الاقتصادية دورها في المساهمة في GDP إذ بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 نحو (57.96%) وبلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات إلى GDP (32.85%) وبلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة إلى GDP (7.43%) ونسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى GDP (1.76%) .(حسين و رسن ,2017: 124) ، وفي عام 2017 حققت الأنشطة السلعية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (53.8%) ومساهمة

الأنشطة التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي (20.5%) وشهدت الأنشطة الخدمية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (25.7%) .(البنك المركزي العراقي,2017 :14)

تضطلع المصارف الحكومية اليوم بجهة تمويل القطاعات الاقتصادية في العراق إذ إنَّ مجمل التمويل يعود لتلك المصارف في ظل تراجع واضح للمصارف الخاصة ، التي لا تعمل بأبسط مقومات الصيرفة الحديثة ، وهذا يعود لسياسات المصارف الائتمانية ومنها ما يعتمد على بيع وشراء العملة فقط ومنها ما يتعامل بالأسهم والسندات وغير ذلك ، على الرغم من الإصلاحات المصرفية الهيكلية التي تطرق إليها سابقاً ، لذا سنتناول العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي وأثره في تحفيز الأنشطة الاقتصادية:

ثانياً : تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي والنمو الاقتصادي

واجه الاقتصاد العراقي تحديات جمه في العقود الماضية أثرت عليه بشكلٍ سلبي ، بالذات في عقد التسعينات من القرن المنصرم نتيجة العقوبات الدولية عام 1995 التي قصمت ظهر الاقتصاد العراقي وتراجعت على أثرها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، لذا اتخذت أولى خطوات الإصلاح في تحقيق معدلات نمو عالية لسد الطلب المحلي المتزايد بعد عام 2003 من خلال الزيادة أو التوسع في الانفاق العام ومنح الائتمان الطويل الأجل.

من بيانات الجدول (9) نلاحظ أنَّ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في العراق اتخذ مساراً تصاعدياً مما يدل على التحسن الذي طرأ على هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أنَّ ذلك التحسن كان دون المستوى المطلوب ولم يسهم في رفد الطلب المحلي المتزايد إلاَّ أنه في تحسن مستمر إذ سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (53,235,358) مليون ديناراً عراقياً عام 2004 وبنسبة إجمالي الائتمان النقدي الى الناتج المحلي الإجمالي (0.38) بسبب التدهور الذي كان يعيشه الاقتصاد العراقي في عام 2003 و مروره بالأزمات الاقتصادية المتعاقبة التي انعكست على الموارد الاقتصادية كافة في العراق التي كانت تنفق في مجالات غير مجدية .

الجدول(9)

نسبة الائتمان النقدي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة(2004-2017) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو السنوي(2)	إجمالي الائتمان النقدي الحكومي(3)	نسبة إجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى الناتج المحلي إجمالي %(4)
2004	53,235,358	_____	204,406	0.38
2005	73,533,598	38.12	767,163	1.04
2006	95,587,954	29.99	783,884	0.82
2007	111,455,813	16.60	1,071,587	0.96
2008	157,026,061	40.88	609,153	0.38
2009	130,642,187	-16.80	1,043,895	0.79
2010	167,093,204	27.90	3,194,404	1.91
2011	217,327,107	30.06	8,987,768	4.13
2012	254,225,490	3.692	13,788,586	5.42
2013	267,395,614	5.17	13,004,479	4.86
2014	266,420,384	-0.36	16,377,926	6.14
2015	199,715,699	-25.03	18,682,628	9.35
2016	203,869,832	2.08	18,999,153	9.31
2017	225,995,179	10.85	18,500,536	8.18

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على:

_العمود (1) السنوات (2004-2006) البنك المركزي العراقي, البيانات الاقتصادية والاحصائية, القطاع الحقيقي قسم الناتج محلي الإجمالي , ,منشور على موقع البنك www.cbiraq.org , السنوات (2007-2017) لبنك المركزي العراقي , المديرية العامة الاحصاء والابحاث , النشرات السنوية أعداد مختلف

_العمود (3) السنوات (2004-2015) لبنك المركزي العراقي, المديرية العامة الاحصاء والابحاث, النشرات السنوية أعداد مختلفة , السنوات(2016-2017) البنك المركزي العراقي ,البيانات الاقتصادية والاحصائية ,القطاع النقدي قسم لائتمان , منشور على موقع البنك www.cbiraq.org

_العمود (2) (4) من احتساب الباحثة

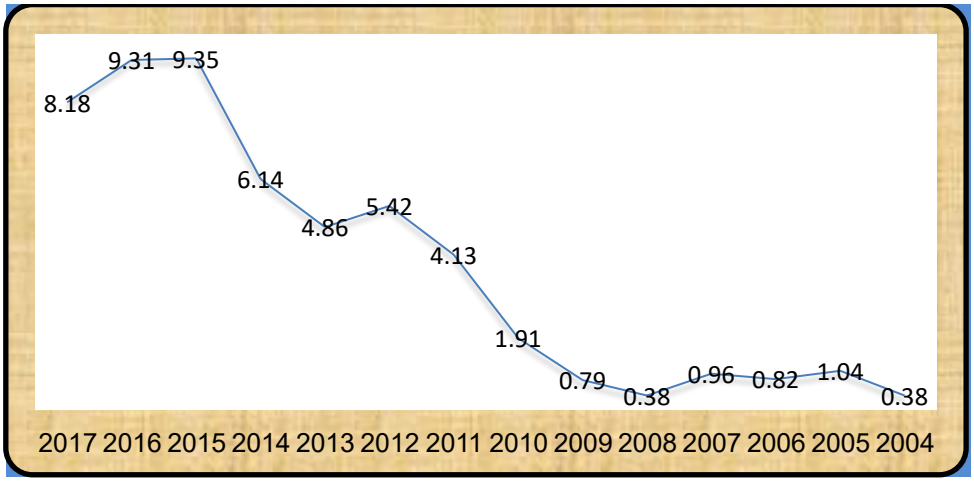
ثم ارتفع إلى (157,026,061) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (40.88) عام 2008 نتيجة دخول البلد في منعطف جديد بعد تغيير النظام السياسي و انفتاح العراق على العالم الخارجي وما رافق ذلك من التغيرات الكثيرة في جميع السياسات المتبعة ورفع العقوبات الاقتصادية التي صاحبها ارتفاع في أسعار النفط ليواصل وشكلت النسبة إجمالي الائتمان النقدي

الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (0.38) ، وثم انخفضت إلى (130,642,187) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو منخفض (16.80-) بسبب اثار الازمة المالية وحققت نسبة مساهمة (0.79) عام 2009 .

ثم أخذت بالارتفاع في السنوات اللاحقة وحققت نسب مرتفعة ، وفي عام 2014 أنخفض الناتج المحلي الإجمالي (266,420,384) بمعدل نمو سالب(0.36-) بسبب الحرب داعش التي شهدها العراق الانها حققت نسبة مساهمة عالية (6.14) ، وفي عام 2017 بلغ إجمالي الائتمان النقدي الممنوح (18,500,536) مليون ديناراً عراقياً، فقد بلغت نسبة (8.18) يعزى هذا التوسع في الائتمان النقدي الحكومي إلى زيادة الطلب والعرض على الائتمان النقدي وإلى زيادة الائتمان النقدي المقدم لكافة القطاعات وبالذات المصارف الحكومية لتواصل المصارف الحكومية رفد القطاعات الاقتصادية ولتوضيح ذلك ينظر في الشكل ادناه:

الشكل (11)

التطورات الحاصلة في إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2017-2004)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

ثالثاً: تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي والاستثمار

يعد الاستثمار الركيزة الأساسية من ركائز النمو الاقتصادي والمحرك الأساسي والحيوي والديناميكي لعجلة الاقتصاد والتنمية وهو أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية والمحفز للأنشطة الإنتاجية وهو وحده القادر على تحريك عملية النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف البلد وطموحاته الاقتصادية والاجتماعية ولتوضيح هذه العلاقة ينظر الجدول (10) المدرج أدناه :

الجدول (10)

نسبة الائتمان النقدي الحكومي إلى الاستثمارات العراقية للمدة (2004-2017)

(مليون دينار)

السنوات	الاستثمارات العراقية (1)	معدل النمو السنوي (2)	إجمالي الائتمان النقدي الحكومي (3)	إجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى الاستثمارات العراقية% (4)
2004	1,076,225	_____	204,406	18.99
2005	1,406,780	30.71	767,163	54.53
2006	2,402,937	70.81	783,884	32.62
2007	3,864,737	60.83	1,071,587	27.72
2008	3,055,803	-20.93	609,153	19.93
2009	3,304,308	8.13	1,043,895	31.59
2010	6,228,635	88.50	3,194,404	51.28
2011	4,733,657	-24.00	8,987,768	189.86
2012	4,303,740	-9.08	13,788,586	320.38
2013	3,122,958	-27.43	13,004,479	416.41
2014	5,494,051	75.92	16,377,926	298.10
2015	10,126,307	84.31	18,682,628	184.49
2016	11,319,180	11.77	18,999,153	167.84
2017	14,829,012	31.00	18,500,536	124.75

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

_ العمود (1) البنك المركزي العراقي ,البيانات الاقتصادية والاحصائية ,القطاع النقدي , قسم الاستثمارات منشور على موقع www.cbiraq.org

_ العمود (3) السنوات (2004-2015) لبنك المركزي العراقي, المديرية العامة الاحصاء والابحاث, النشرات السنوية أعداد مختلفة , السنوات(2016-2017) البنك المركزي العراقي ,البيانات الاقتصادية والاحصائية ,القطاع النقدي , قسم لائتمان منشور على موقع www.cbiraq.org

_العمود (2) (4) من احتساب الباحثة

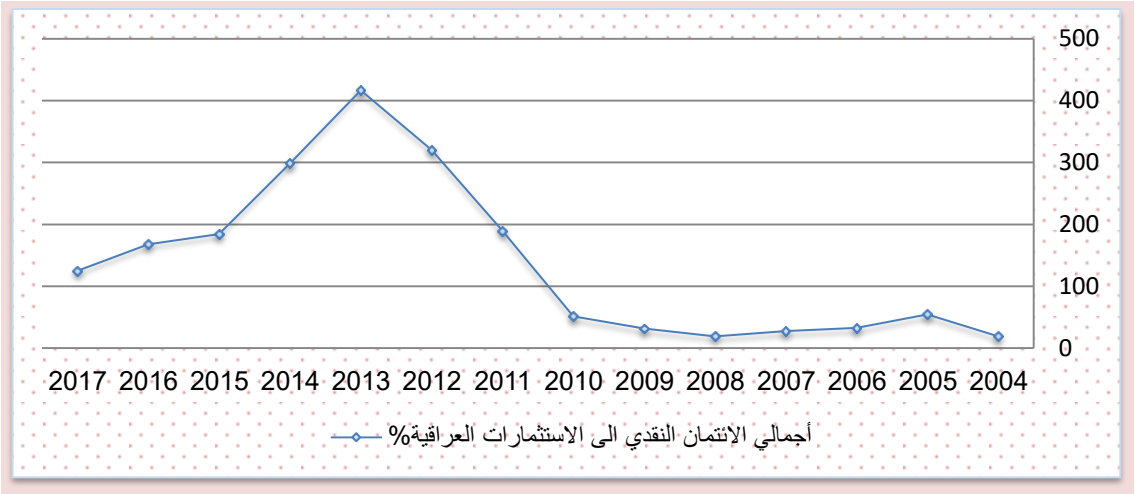
من بيانات الجدول(10) شهدت الاستثمارات إجمالاً مسارات متعددة طوال مدة البحث (2004–2017) إذ بلغ إجمالي الاستثمارات نحو (1,076,225) مليون ديناراً عراقياًعام 2004 ونسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى الاستثمارات . (18.99%) وذلك نتيجة تزايد الاهتمام بالاستثمار لدفع عجلة النموالاقتصادي في العراق .

ومن ثم ارتفعت الاستثمارات إجمالاً إذ بلغت (3,055,803) مليون ديناراً عراقياًولكن حققت معدل نمو سالب (0.23–) عام 2008 وذلك نتيجة أحداث الأزمة المالية المذكورة سابقاً فضلاً عن تدهور الوضع الأمني و السياسي والاقتصادي وما شهدته السنوات اللاحقة من تذبذبات في إجمالي الاستثمارات في عام 2009 ارتفع إجمالي الاستثمارات إذ بلغت نحو (3,304,308) مليون ديناراً عراقياًوبمعدل نمو سنوي (0.08) وبنسبة مساهمة الائتمان النقدي الحكومي في إجمالي الاستثمارات بلغت (31.59) نتيجة تحسن الوضع الأمني وسيطرة الحكومة على المشهد السياسي وعلى مرافق الحياة و انخفضت عمليات الإرهاب وفي عام 2013 إذ بلغ إجمالي الاستثمارات (3,122,958) مليون ديناراً عراقياًوبمعدل نمو سنوي سالب (0.32–) وشكلت نسبة عالية من إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى إجمالي الاستثمارات التي بلغت نحو (416.41%) .

إن الاستثمارات إجمالاً اتخذت مساراً تصاعدياً ففي عام 2014 بلغ إجمالي الاستثمارات (5,494,051) مليون ديناراً عراقياًوبلغت نسبة الائتمان النقدي الحكومي (298.10%) واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة وفي عام 2017 ارتفعت إلى (14,829,012) مليون ديناراً عراقياًبمعدل نمو سنوي (0.27) ووصلت نسبة مساهمة الائتمان النقدي الحكومي إلى إجمالي الاستثمارات (124.75%) كما هو موضح في الشكل (12) .

الشكل (12)

التطورات الحاصلة في إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الاستثمارات العراقية للمدة (2017-2004)



المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (10)

رابعاً: تحليل العلاقة بين التمويل المصرفي الحكومي بتحفيز التجارة

تعد التجارة من أهم الركائز الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي ، و عاملاً مهماً لأقامه العلاقات الاقتصادية الخارجية ، لذا فأن الدول تسعى إلى اصدار العديد من الاجراءات لتنظيم التجارة لكي يضمن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ، ولتحقيق ذلك توصي المصارف بضرورة التعامل بها بكونها أحد الروافد لتمويل التجارة ويؤدي الى تحسن في الميزان التجاري وينعكس ذلك ايجابياً على أقامه المشاريع الانتاجية التي تحقق النمو الاقتصادي ويتم توضيح ذلك بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

الجدول (11)

إجمالي الائتمان النقدي الحكومي الى الميزان التجاري في العراق للمدة

(2017-2004) (مليون دينار)

السنوات	الميزان التجاري	معدل النمو السنوي	إجمالي الائتمان النقدي الحكومي	إجمالي الائتمان النقدي الى الميزان التجاري%
2004	-5,073,876	____	204,406	-4.02
2005	5,427,955	-206.97	767,163	14.13
2006	17,341,407	219.48	783,884	4.52
2007	28,819,820	66.19	1,071,587	3.72
2008	40,029,922	38.89	609,153	1.52
2009	8,316,360	-79.22	1043895	12.55
2010	16,888,950	103.08	3,194,404	18.91
2011	45,686,160	170.50	8,987,768	16.67
2012	51,365,798	12.43	13,788,586	26.84
2013	46,397,472	-9.67	1,300,4479	28.02
2014	45,217,480	-2.54	16,377,926	36.22
2015	12,201,070	-73.01	18,682,628	153.12
2016	14,249,686	16.79	18,999,153	133.33
2017	29,283,520	105.50	18,500,536	63.17

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على

__ العمود (1) لبنك المركزي العراقي, المديرية العامة الاحصاء والابحاث, النشرات السنوية أعداد مختلفة .

_ العمود(3) السنوات (2004-2015) لبنك المركزي العراقي, المديرية العامة الاحصاء والابحاث, النشرات السنوية أعداد مختلفة . السنوات (2016-2017) المركزي العراقي ,البيانات الاقتصادية والاحصائية ,القطاع النقدي قسم لائتمان منشور على موقع البنكwww.cbiraq.org

_العمود(2) (4) من احتساب الباحثة

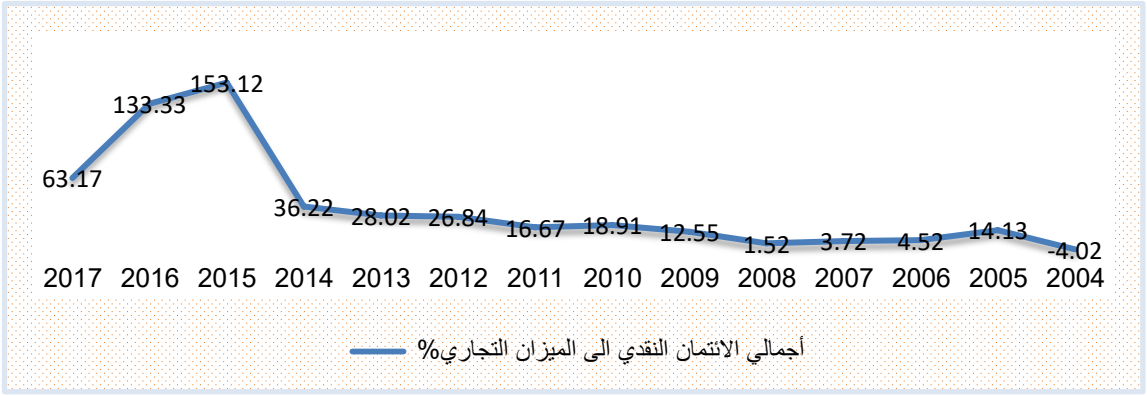
يتضح أن الميزان التجاري حقق عجزاً بلغ (5,073,876-) مليون ديناراً عراقياً وبلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الميزان التجاري (4.02-%) عام2004 وذلك بسبب الانفتاح التجاري الذي شهده العراق اثر زيادة الاستيرادات على الصادرات العراقية حقق الميزان التجاري تحسناً بفوائض متتالية حتى وصلت في عام 2008 إلى (40,029,922) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0.33) ، وشكلت نسبة إجمالي الائتمان النقدي

الحكومي الممنوح إلى الميزان التجاري (1.52%) وسرعان ما اتخذ الميزان التجاري مساراً تنازلياً في عام 2009 إذ بلغ (8,316,360) مليون ديناراً عراقياًوبمعدل نمو سنوي سالب (1.57-) نتيجة التراجع في أسعار النفط بشكلٍ متدنٍ بسبب الأزمة المالية التي تم ذكرها سابقا إلاَّ أنها حققت نسبة مساهمة عالية (12.55%) وثم اتخذت حالة الميزان التجاري مساراً تصاعدياً وحققت معدلات نمو عالية للسنوات اللاحقة نتيجة الزيادة الحاصلة في الصادرات وفيعام2013 انخفض الميزان التجاري إلى (46,397,472) مليون ديناراً عراقياً و بمعدل نمو سنوي (0.10-) ونسبة مساهمة للائتمان النقدي الحكومي إلى الميزان التجاري بلغت نحو (28.02%) وهذا يدل على دعم الائتمان النقدي الحكومي لقطاع التجارة .

ويمكن متابعة التطورات في المدة (2014-2017) إذ استمر الفائض في الميزان التجاري ليصل إلى (12,201,070) مليون ديناراً عراقياًوبمعدل نمو سالب (1.31-) في عام 2015 نتيجة الحرب التي خاضها العراق ضد (داعش) ولترتفع إلى (29,283,520) مليون ديناراً عراقياًوبمعدل نمو (0.72) ونسبة مساهمة الائتمان النقدي الحكومي إلى الميزان التجاري (63.17%) عام 2017 يرجع سبب ذلك لتحسن وضع البلد من خلال تحرير بعض المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم الإرهابي ويمكن توضيح إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى الميزان التجاري في الشكل أدناه .

الشكل (13)

التطورات الحاصلة في إجمالي الائتمان النقدي إلى الميزان التجاري للمدة (2004-2017)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

خامساً: التمويل المصرفي الحكومي وأثره في تحقيق الرفاهية

من بيانات الجدول (12) يتضح أنَّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اتخذ مساراً تصاعدياً بلغ (3,632,544) مليون ديناراً عراقياً وبنسبة (5.62) عام 2004 ليواصل الارتفاع إلى (4,313,243) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0.03) عام 2010 نتيجة هذا الارتفاع هو حدوث تغيرات كبيرة في جميع الأوضاع في العراق ومنها ازدياد حجم الائتمان المصرفي إذ قام البنك المركزي العراقي بتشريع الكثير من القوانين ومنها إلغاء السقوف الائتمانية المتمثلة بتحرير أسعار الفائدة على الودائع وعلى منح الائتمان مما أسهم بتوسع المصارف الحكومية في منح الائتمان وخلق المنافسة بين المصارف العامة وايضا زيادة رواتب الموظفين واجور العاملين في القطاعات الاقتصادية نتيجة زيادة الايرادات النفط ، و في عامي 2014 –2015 حققت معدلات نمو منخفضة بلغت (–2.35 –0.67) نتيجة الأحداث التي تعرض لها العراق لكن حققت نسب عالية بلغت (325.44 –373.74) وهذا يدل على دعم الائتمان المقدم من قبل المصارف، في عام 2017 (5,220,598) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي(0.04–) وبنسبة بلغت (354.37) بسبب منح المصارف الائتمان في السنوات السابقة بسبب الاحداث التي مر بها العراق.

أما بخصوص انفاق الأسر المعيشية فقد بلغ (19,538,773) مليون ديناراً عراقياً عام 2004 واستمر بالارتفاع في السنوات اللاحقة ، إذ شهد انخفاضاً عام 2015 فقد بلغ (124,352,100) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (0.13–) نتيجة حرب (داعش) وعلى الرغم من الانخفاض الانها حققت نسبة عالية بلغت (15.02) ، ثم عاود الارتفاع إلى (141,539,962) مليون ديناراً عراقياً وبمعدل نمو سنوي (0.07) عام 2017 نتيجة تحسن أوضاع البلد السياسية والاقتصادية كما هو موضح في شكل (14).

الجدول (12)

نسبة الائتمان النقدي الحكومي إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي وانفاق الأسر المعيشية في العراق للمدة (2004-2017) (مليون دينار)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1)	معدل النمو السنوي (2)	انفاق الاسر المعيشية(3)	معدل النمو السنوي (4)	إجمالي الائتمان النقدي(5)	إجمالي الائتمان النقدي الى متوسط نصيب الفرد%(6)	إجمالي الائتمان النقدي الى انفاق الاسر المعيشية % (7)
2004	3,632,544	___	19,538,773	___	204,406	5.62	1.04
2005	3,695,256	1.72	27,593,240	41.22	767,163	20.76	2.78
2006	3,969,297	7.41	35,526,340	28.75	783,884	19.74	2.20
2007	3,925,822	-1.09	42,963,013	20.93	1,071,587	27.29	2.49
2008	4,143,615	5.54	49,091,356	14.26	609,153	14.70	1.24
2009	4,171,409	0.67	68,256,193	39.03	1,043,895	25.02	1.52
2010	4,313,243	3.40	72,026,324	5.52	3,194,404	74.06	4.43
2011	4,497,745	4.27	77,412,594	7.47	8,987,768	199.82	11.61
2012	4,960,480	10.28	101,000,000	30.46	13,788,586	277.96	13.65
2013	5,163,162	4.08	132,696,000	31.38	13,004,479	251.87	9.80
2014	5,032,519	-2.53	141,724,800	6.80	16,377,926	325.44	11.55
2015	4,998,765	-0.67	124,352,100	-12.25	18,682,628	373.74	15.02
2016	5,484,745	9.72	131,552,300	5.79	18,999,153	346.39	14.44
2017	5,220,598	-4.81	141,539,962	7.59	18,500,536	354.37	13.07

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على

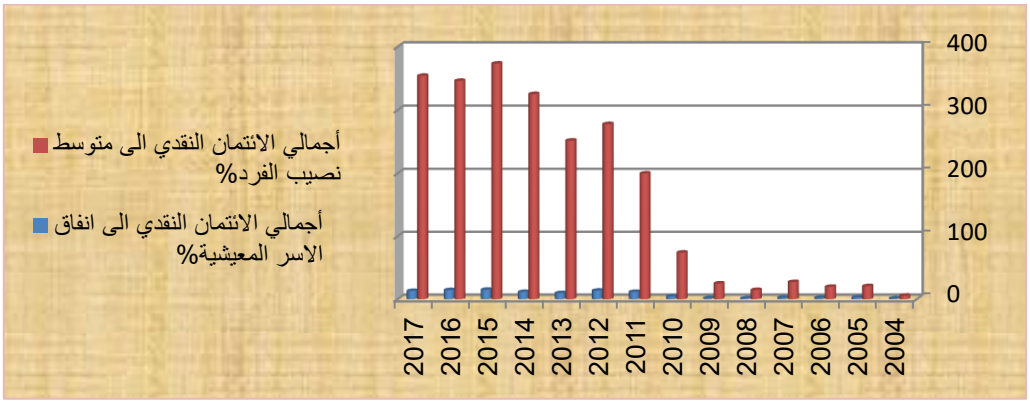
_العمود (1) (3) بيانات من مجموعة البنك الدولي https:data.albankaldawli.org

_ العمود (5) السنوات (2004-2015) لبنك المركزي العراقي, المديرية العامة الاحصاء والابحاث, النشرات السنوية أعداد مختلفة , السنوات(2016-2017) البنك المركزي العراقي ,البيانات الاقتصادية والاحصائية ,القطاع النقدي والحقيق قسم لائتمان و الناتج المحلي منشور على موقع البنكwww.cbiraq.org

_العمود(2) (4) (6)(7) من احتساب الباحثة

الشكل (14)

تطورات في إجمالي الائتمان النقدي الحكومي إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستهلاك الأسر المعيشية للمدة (2004-2017)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (12)

سادساً _التحديات الحالية التي يواجهها القطاع المصرفي عامة والمصارف التجارية خاصة بعد عام 2003

أ_ أزمة السيولة

نتيجة التداعيات و الظروف الاقتصادية الخارجية، التي تمثلت بهبوط أسعار النفط العالمية بالمقارنة مع أسعارها السابقة وأيضاً الظروف الداخلية للعراق السياسية منها والاقتصادية فضلاً عن الهدر بالمال العام وسوء الإدارة وضعف الصندوق السيادي في العراق, وعدم توفر احتياطيات مالية خالصة أدت إلى ظهور أزمة سيولة خانقة بدا تأثيرها واضحاً على المصارف. (جبار,9:2015) فقد انخفضت الودائع لديها لتبلغ نحو (74073336)* مليون ديناراً عراقياً وارتفعت سحوبات الزبائن لتبلغ نحو (85031460)* مليون ديناراً عراقياً عام 2014 نتيجة الأحداث التي تعرض لها العراق من حرب (داعش).

* البنك المركزي العراقي , نشره سنوية,المديرية العامة للإحصاء والابحاث ,2014 .

ب_ قصور الهيكل التشريعي

يخضع النشاط المالي والمصرفي لعدد من الضوابط وتمارس الجهات الرقابية دوراً كبيراً في الرقابة على القطاعات المصرفية نظراً لما يمثله من دور في الحياة الاقتصادية للدولة الهدف الأساس من الضوابط هذه هو ضمان الأموال المصرفية وحقوق المتعاملين مع هذه المؤسسات و أهم تلك الضوابط هو إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من احتياطاته مقابل الودائع الموجودة لدى البنك المركزي ، لوحظ أن القصور الهيكل التشريعي يمهد لاستشراء الفساد المالي لدى مؤسسات القطاع المصرفي وعمليات غسيل الأموال التي تتمثل في استثمار و دمج الأموال ذات المصادر غير المشروعة (جبار، 2015: 10)

ج _قصور البيئة القانونية

إن التحديات الرئيسية التي يواجهها القطاع المصرفي في العراق هي القوانين التي تنظم العمل المصرفي المادة 28 من قانون المصارف 94 لسنة 2004 وعلى الرغم من تعديلها إلاَّ أنها محدودة الأنشطة وتضع القيود على الاستثمار والقوانين الضريبية مما يجعل مساهمتها في التنمية محددة جداً .(النصيري, 2015)

د _الديون الخارجية

هي الجزء الأكبر من الأعباء على الجهاز المصرفي العراقي ، بلغت نسب الفوائد المتراكمة نحو (23) مليار دولاراً أمريكياً وهذه الديون تعد أكبر من رؤوس الأموال الموجودة لدى مصرف الرافدين بأضعاف وأنَّ موجودات مصرف الرافدين أغلبها حوالات خزينة فقد شكلت نحو(66%) من إجمالي الموجودات التي تصدرها الحكومة لتمويل وتغطية الخسائر وتوفير الدعم و الإعانات وينطبق هذا الشيء على مصرف الرشيد بنسبة (50%).

سابعاً- مقترحات لتطوير القطاع المصرفي في العراق

مما ورد سابقاً من دراسة عن واقع القطاع المصرفي والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي العراقي يمكن وضع المقترحات و الأفكار لتطوير القطاع المصرفي في المدد القادمة منها العمل ، على إيجاد بيئة تشريعية مصرفية تمنح القطاع المصرفي حرية العمل و تنسجم مع التطورات الخارجية المالية ووضع نظام رقابي جديد يضمن ويكفل الرقابة على المؤسسات المصرفية التي تعتمد على التقنيات الالكترونية الحديثة في تحليل الأنشطة المصرفية على وفق للتقارير الذكية التي تظهرها هذه الأنظمة الرقابية وتنفيذ البرامج لتدريب الكوادر وتأهيلها المصرفية, والعمل بدقة لمتابعة آخر التطورات والمستجدات في لجنة بازل واعتماد المعايير ، الدولية, ولاسيما كفاية رأس المال ومعدل نسبة السيولة, وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية وتطورها وإيجاد منتجات جديدة تلبي جميع احتياجات العملاء في قطاعي المؤسسات و الأفراد مع أهمية استعمال وسائل الدفع الالكترونية مثل الشبكات الالكترونية و بطاقات الائتمان وغيرها وتؤكد الباحثة على ضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي وذلك من خلال تشجيع الاندماج وإنشاء مصارف كبيرة يمكنها تقديم الخدمات الجديدة، والتوسع فيها لتصبح هذه المصارف ركيزة فاعلة للنمو الاقتصادي العراق.

المبحث الأول

الاساليب القياسية المستخدمة بالدراسة

توطئة:-

يعد الاقتصاد القياسي (Econometrics) أحد أساليب التحليل الاقتصادي، الذي يعني بالتقدير العددي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمداً على النظرية الاقتصادية (Theory Economic) والإحصاء (Statistics) والرياضيات(Mathematics) للوصول إلى هدفه الخاص باختبار الفروض ، والتقدير، ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية .

إنَّ نماذج الاقتصاد القياسي باتت تستعمل في تحليل المشاكل الاقتصادية والدورات الاقتصادية ، والتصدي للأزمات الاقتصادية ومعالجتها والتخفيف من حدتها، في هذا الفصل من الدراسة سنلجأ إلى تحليل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة بعد التطرق إلى مفهوم الاقتصاد القياسي ، إذ تم استعين بحزمة من الاختبارات المعتمدة ، كاختبار خواص السلاسل الزمنية Time series ، من حيث خاصية السكون ، واختبار ديكي- فولر الموسع (Augment Dickey Fuller) واختبار فيليبس- بيرون (Phillips- perron) ، واختبار سببية كرانجر (Granger Causality) ، واستعمل أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للتوصل لاختبار التكامل المشترك الطويل الأجل باستعمال اختبار (Bound Test) وهو اختبار الحدود، لبيان العلاقة الطويلة الأجل و العلاقة القصيرة الاجل بين المتغيرات ومن ثم استخراج معلمة تصحيح الخطأ ، فضلاً عن اختبارات أخرى ، للتأكد من خلو النماذج المقدرة من المشاكل القياسية ومنها خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) و أيضاً خلو النماذج من مشكلة عدم التجانس باستعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey).

أولاً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية StabilityTesting of Time Series

يعد شرط السكون أو الاستقرارية من الشروط الأساسية في السلاسل الزمنية ، ومعالجتها واستعمالها في عمليات التنبؤ ، فقبل القيام بتقدير و اختيار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية

لابد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقرارية هذه المتغيرات وخلوها من جذر الوحدة ، ولمعرفة الخصائص الإحصائية لها، فالسلاسل الزمنية تكون ساكنة(Stationary) إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن $E(Xt) = u$
- ثبات قيمة التباين عبر الزمن $Var\ (Xt) = \sigma x2$
- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين للمتغير نفسه معتمداً في ذلك على الفجوة الزمنية بين القيمتين ، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي تم حسابه عنده التباين.

(Narayan & smyth ,2008:p 230)

يعني امتلاك السلسلتين ارتباطاً مشتركاً يعتمد على الإزاحة K أي أن التباين المشترك هو :

$$Yk=Cov\ (Xt\ ,\ Xt+k)=E(Xt-u)(Xt+k-u\ )$$

وفي حالة كون السلسلة الزمنية غير ساكنة ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف (Spurious Regression) ونعني بالانحدار الزائف وجود اتجاه عام لدى السلاسل الزمنية للمتغيرات ، قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات ، حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما ، أو بشكل عام أن الانحدار الزائف هو إذا كانت كل من Y و X تحتوي على جذر وحدة ، فإنَّ تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS) لهذا الانحدار يؤدي إلى نتائج خاطئة كلياً أو غير صحيحة ، أو مضللة.(كوب , 2009 : 324) ويمكن معرفة وجود انحدار زائف إذا كانت قيمة (R2) كبيرة في حين عدم معنوية اختبار (F) واختبار (T) ، إذ يهدف اختبار الاستقرارية (السكون) إلى فحص السلاسل الزمنية للمتغيرات و لابد من التأكد من سكونها وتحدد رتبة تكامل كل متغير ، فإذ كانت السلسة مستقرة (ساكنة) أصلاً يقال

إنها متكاملة من الرتبة (I0) وإذ استقرت بعد اخذ الفروق الأولى فأنها تعد متكاملة من الرتبة (I1). (Emek & Ahan,2016 ,p71).

ثانياً : أنواع اختبارات الاستقرارية Types of stability tests

لمعالجة عدم استقرارية السلسلة الزمنية ، نلجأ إلى اختبار جذر الوحدة Unite Root Test للتأكد من استقرارية السلسلة وتحديد درجة تكاملها، وهناك اختبارات عدة من أجل الكشف عن جذر الوحدة ، في ضوئها نتوصل إلى معرفة استقرار السلسة الزمنية و ثم درجة تكاملها عن طريق اختبار ديكي – فولر (ADF) و اختبار فيليبس – بيرون (PP) وكالآتي :

أ_ اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF)

تم تطوير اختبار ديكي – وفولر الموسع (ADF) من (Dickey and Fuller) عام 1981 وذلك لتفادي سلبيات اختبار (DF) البسيط المتمثلة بعدم الاهتمام بمشاكل الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي ، وتم تطويره عن طريق اختبار عدد فروقات المتغير التابع بالاعتماد على الصيغة الآتية :

$$\Delta Y_t = B_1 + B_{2t} + \delta Y_{t-1} + \sum_{t-1}^{n} ai \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذ إنَّ :

ΔY_t الفروق الأولى للسلسة y

B الثابت

t الزمن

Y_{t-1} الفروق الاولى المبطأة للمتغير التابع

متغيرات مفسرة لأنها تؤدي إلى تحول سلسة البواقي إلى سلاسل مستقرة(ساكنة) وينطوي اختبار ديكي – فولر (ADF) على فرضيتين (العدم وبديله) في تحديد استقرارية السلسة الزمنية (Dickey & Fuller ,1981:p431). ويستعمل اختبار (ADF) ، لجعل السلسلة الزمنية مستقرة وأيضاً للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للخطأ العشوائي ، التي تجاهلها اختبار ديكي

فوللر البسيط ، ويعتمد على ثلاثة عناصر أساسية للتأكد من سكون السلسلة الزمنية هي حجم العينة ، والنموذج المستعمل ، ومستوى المعنوية. (جوجراتي, 2015: 1051)

ب_ اختبار فيليبس – بيرون (PP)

فيما يتعلق بهذا الاختبار فانه يعتمد على نماذج واختبارات (ADF)نفسها ، إلاَّ أنه يختلف عنه فأنه يأخذ الأخطاء ذات التباين غير المتجانس ، وذلك من خلال التصحيح غير المعلمي لإحصاءات ديكي – فولر الموسع (ADF) ومن المعلوم أنَّ هذا الاختبار قائم على فرضية أن السلسة الزمنية متولدة من الانحدار الذاتي ، في حين أنَّ فيليبس – بيرون (PP) قائم على فرضية أن السلسة الزمنية متولدة من متوسط الانحدار المتحرك المتكامل ، وأن هذا الاختبار لديه قدرة اختبارية ذات مستوى عالٍ .(Gujarati & Porter,2009,p754)

ويأخذ كلا الاختبارين الصيغة الآتية :

قطاع بدون واتجاة عام $\Delta y_t = \delta Y_{t-1} + u$

بوجود حد ثابت $\Delta y_t = c + \delta Y_{t-1} + u_t$

مع قاطع ومتجه زمني $\Delta y_t = c + Bt + \delta Y_{t-1} + u_t$

(Enders,2015: 207) تأخذ المعادلات الثلاث أعلاه فرضيات العدم نفسها ، فيتم اختبار فرضية العدم بأن المعلمة (H_1 :B =1) مما يعني أن السلسة الزمنية للمتغير غير ساكنة أي أنها تحتوي على جذر وحدة والفرضية البديلة (H_1 :B <1) التي تعني أن السلسة الزمنية للمتغير مستقرة ، فإذا كانت T المحتسبة المطلقة أكبر من T الجدولية نرفض الفرضية ، إذ لا يوجد جذر وحدة والعكس صحيح . (Patterson, 2002, 265)

ثالثاً : اختبار العلاقة السببية (Causality Test)

يستعمل اختبار(Granger Causality Test) لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات ، إنَّ منهج السببية ، يعد من أهم الاختبارات في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية ، وأغلب الدراسات تستعمل هذا النموذج من أجل تحديد اتجاه السلسة الزمنية ، ولذا اقترح هذا الاختبار عام 1969 وطوَّره (سيمز) عام 1972 ، بافتراض أن المتغيرين هما : (Y,X) فان نموذج كرانجر يستعمل في تحديد فيما إذا كانت المتغيرات السابقة في المتغير (X) تساعد في تفسير

التغيرات الحالية في المتغير (Y) ، ففي هذه الحالة يقال بوجود علاقة سببية تتجه من المتغير (X) إلى (Y) وعليه يمكن اعادة الاختبار لمعرفة أن المتغير (Y) يتسبب بالتغيرات في المتغير (X) .(Greene, 2008:P24) ويمكن اختبار سببية كرانجر من خلال الصيغة الآتية :

$$xt = \sum_{i=1}^{m} aixt - i + \sum_{j=1}^{n} bj\ yt - j + ut=$$

$$yt = \sum_{i=1}^{r} ciyt - i + \sum_{j=1}^{s} djxt - j + vt=$$

للتعرف على معنوية المتغيرات يتم مقارنة (F)المحتسبة مع قيمة(F) الجدولية ، فإذا كانت (F) المحتسبة أقل من قيمة (F) الجدولية نقبل فرضية العدم بمعنى لا علاقة سببية بين المتغيرين ، أما إذا كان تقيمة(F)المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فرفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة سببية. (الكسواني ,2001: 29) وهناك ثلاثة حالات يمكن حدوثها وكالآتي : (Hansen, 2018:p 688)

1. علاقة سببية ذات اتجاهين ، X يسبب Y و Y يسبب X
2. علاقة سببية ذات اتجاه واحد المتغير X يسبب بالمتغير Y والمتغير Y لا يسبب في X.
3. علاقة سببية باتجاه واحد المتغيرX لا يسبب بالمتغير Y والمتغير Y يسبب في المتغير X
4. المتغير X لا يسبب في المتغير Y والمتغير Yلا يسبب في X ويدل على انعدام العلاقة السببية بين المتغيرين.

رابعاً: توصيف أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

إنَّ نموذج (ARDL) هو احد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك ، التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة ، يقدم هذا الأنموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً متغيرات مستقلة في الأنموذج ، وقد طور بواسطة (Shinand and Pesaran,1997,Pesaran et Al 2001, Sun,1998,) و أهمما يميزهذا النموذج عن النماذج الأخرى أنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها ، إذ يرى Pesaran أن أنموذج (ARDL) يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلسلة الزمنية ،

سواء كانت مستقرة عند (I0) أو مستقرة عند (I1) أو كانت خليطاً من الاثنين ، لكن الشرط الوحيد في هذا الاختبار أن لا تكون السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني ، أو عند الدرجة الثانية (I2).(Pesaran et al, 2001:p 290)

إنَّ أنموذج (ARDL) يأخذ عدداً كافياً من مدد التخلف الزمني (الإبطاءات) للحصول على أفضل النتائج في نموذج الإطار العام ، ولتحقيق اختبار تقدير نموذج تصحيح الخطأ ، توضع مدد إبطاء لكل متغير ولا يشترط أن تكون مدة الإبطاء واحدة للمتغيرات جميعها ، وأنَّ هذا النموذج يعطي نتائج أفضل للمعلمات في الأجلين الطويل الأجل و القصير ، ويمكن لهذا النموذج أن يفصل تأثير الأجل القصير عن الأجل الطويل ، عن طريق تحديد علاقة تكاملية في الأجل الطويلة والقصيرة للمتغير المستقل و التابع في المعادلة نفسها. (Pesaran and shin,2000:p295) ولمعرفة مدى تحقيق علاقة التكامل المشترك، قدم Pesaran et al (2001)اختباراً حديثاً لمعرفة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ ، ويعرف هذا الاختبار (Bounds Test) أي اختبار الحدود ، لمعرفة وجود تكامل مشترك ويتم عن طريق مقارنة (F) المحتسبة مع (F)الجدولية الخاصة المقدمة من (Narayan (2005 وعند مستوى معنوي (1% -2.5% - 5% -10%) إذا كانت (F) المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية العظمى (I1 Bound) فهذا يدل على وجود تكامل مشترك بين السلسلتين ، أما إذا وقعت بين القيمة الجدولية العظمى والصغرى فالنتيجة تكون غير حاسمة أما إذا كانت قيمة (F) أصغر من الحد الأدنى (I0 Bound) فهذا يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين . (البيرماني و داود , 2017 :290)

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير أنموذج (ARDL):

- ✓ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها، بالاعتماد على اختبارات الاستقرارية السلاسل كاختبار النموذج فيليبس – بيرون (PP) او (ADF) من خلال الاعتماد على معيار Schwars (SIC) عند اجراء الاختبار ، ويرى Pesaran انه افضل معيار للأجراء اختبار الاستقرارية.
- ✓ اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

- ✓ اختبار وجود تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Bounds Test) في نموذج (ARDL) (Gebrehiwoty ,2014:p70)
- ✓ تقدير المعلمات قصيرة الأجل ، وطويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) وفق الصيغة الآتية :

$$\Delta(\boldsymbol{Yt}) = \mathbf{c}+\boldsymbol{\lambda}\mathbf{Yt}-\mathbf{1} +\boldsymbol{\beta}\mathbf{Xt}-\mathbf{1} +\sum_{i=1}^{n} \boldsymbol{a1}\Delta(\boldsymbol{yt}-\boldsymbol{i}) + \sum_{i=0}^{m} \boldsymbol{a2}\Delta(\boldsymbol{xt}-\boldsymbol{i}) +\cup \boldsymbol{t} +$$

إذ إنَّ :

Δ: تمثل الفرق الأول

C : الحد الثابت

M -n :تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع

:معامل تصحيح الخطأ (التعديل أو التكيف) CointEq(−1)

$\boldsymbol{\beta}$: معلمات الأنموذج الطويل الأجل

a1….a2 :معلمات الأجل الطويل

i :الزمن

$\cup \boldsymbol{t}$: حد الخطأ العشوائي. (Pradhan et al , 2013:p 914)

5_اختبار خلو المتغيرات من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

6_ اختبار خلو المتغيرات من عدم التجانس من خلال اختبار :Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey

المبحث الثاني

التحليل الكمي لأثر التمويل المصرفي على متغيرات النمو الاقتصادي

في هذا المبحث سيتم بناء انموذجا قياسياً لبيان اثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة، وقبل بناء النموذج سنلجأ الى تحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث، لبيان فيما اذا كانت تعاني من جذر وحدة او عدمه، وفي المرحلة الثانية سنعمد الى بناء انموذجا قياسياً لبيان اثر التمويل المصرفي الحكومي على متغيرات النمو الاقتصادي الممثلة بالناتج المحلي الاجمالي والاستثمار والتجارة والرفاهية، بالاعتماد على انموذج ARDL وذلك لان هذا النموذج معني بقياس النمو الاقتصادي، لأثبات فرضية البحث والتوصل الى نتائج.

أولاً : توصيف النماذج

اعتمد نموذج (Autoregressive Distributed Model Lag) لتحليل العلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي وأثره في جملة من المتغيرات الاقتصادية هي (الناتج المحلي الاجمالي ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي ، وإنفاق الأسر المعيشية ، والميزان التجاري ، والاستثمارات العراقية) فيمكن وصف هذه المتغيرات بالجدول الآتي :

الجدول (13)

وصف المتغيرات المفسرة و التابعة

المتغيرات الدراسة	الرمز
المتغير المستقل	
الائتمان النقدي الحكومي	CCG
المتغيرات التابعة	
الناتج المحلي الاجمالي	GDP
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	P GDP
أنفاق الاسر المعيشية	EX
الميزان التجاري	TB
الاستثمارات العراقية	INV

المصدر : من إعداد الباحثة

ثانياً: اختبار السكون

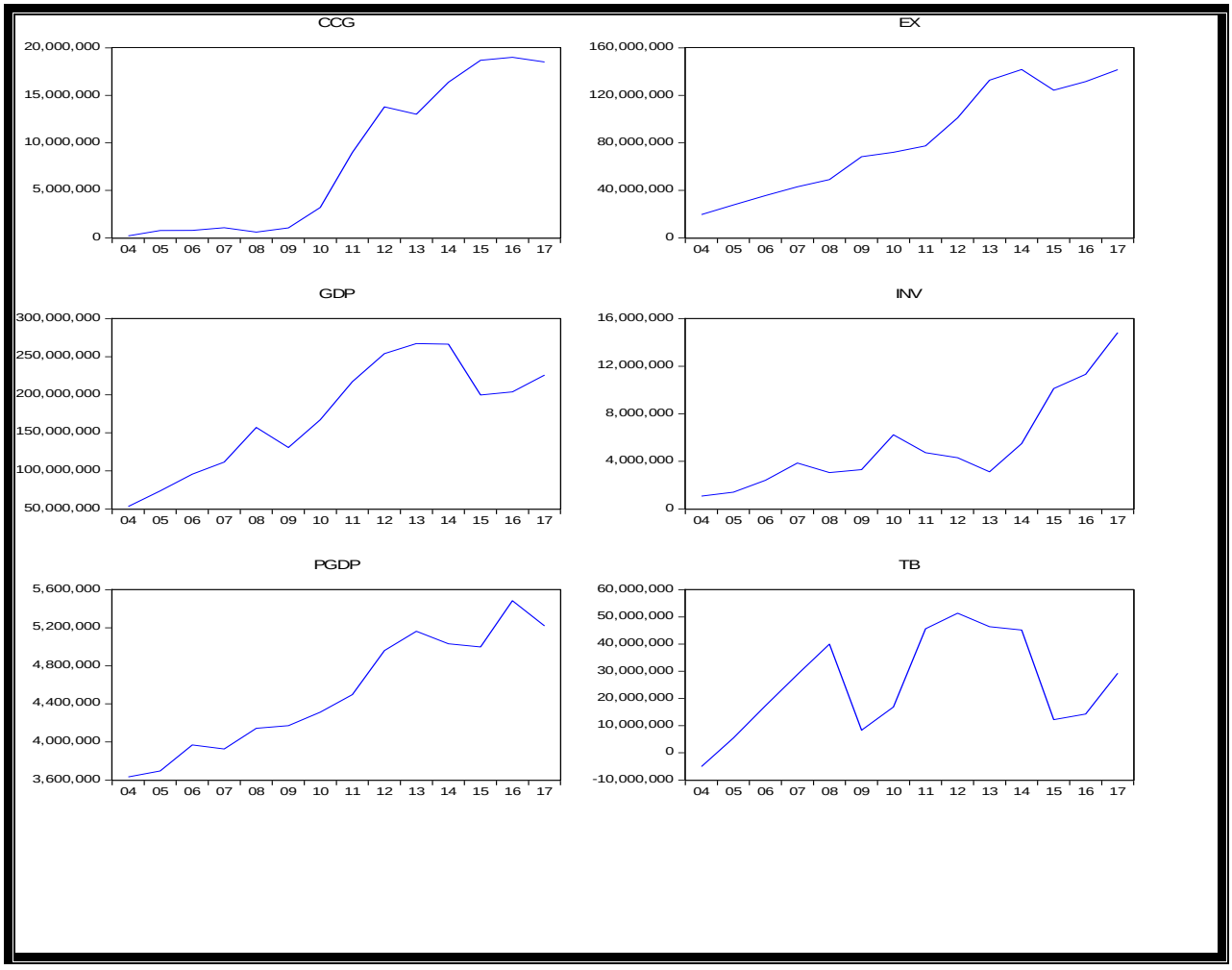
إنَّ هذه المرحلة تبدأ باختبار السكون للتوصل إلى التكامل المشترك هذه المنهجية ARDL تختلف عن منهجية جوهانسن التي لا تقبل أن تكون المتغيرات إلاَّ من الدرجة نفسها (I0) او (I1) أما هذه المنهجية فتقبل الاختبار عندما تكون المتغيرات إما من (I0) أو (I1) أو مزيج منهما وفي تحليلنا سنقدم أثر التمويل المصرفي الحكومي على متغيرات النمو الاقتصادي من تحليل كل سلسلة و لابد من توضيح الرسم البياني و لتحديد مدة الإبطاء وكما يأتي :-

1_الرسم البياني للسلاسل الزمنية

لمعرفة نوع هذه السلسة وطبيعتها وبالتالي بيان الاتجاه العام للسلاسل قيد البحث حسب الأشكال البيانية الآتية من الشكل (15)

الشكل (15)

استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للمدة (2004-2017)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ومن النتائج الشكل أعلاه لوحظ أن السلاسل تعاني أغلبها من اتجاه عام ، للتأكد من استقرارية وسكون هذه البيانات وخلوها من جذر الوحدة لذا تم استعمال اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF).

2_ اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey–Fuller test (ADF)

أ_ اختبار استقرارية متغير الناتج المحلي الاجمالي

بعد اخذ قيم السلسلة الخاصة GDP اتضح بأنها غير مستقرة عند Level* ولكن استقرت عند فرق الاول First–Difference ، إذ إن القيمة المحتسبة بلغت(2.571342–) وباحتمالية (0.01) بدون بقاطع واتجاه عام وهي أصغر من القيمة الجدولية (1.974028–) وعليه نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدة وحسب مخرجات التحليل جدول (14):–

جدول (14)

نتائج اختبار استقرارية GDP بواسطة ديكي – فولر الموسع (ADF)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.571342	0.0151
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/03/20 Time: 09:49
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.753640	0.293092	-2.571342	0.0260

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

* للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق

ب_ اختبار استقرارية متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

بعد إجراء اختبار الاستقرارية لقيم السلسلة الزمنية الخاصة (PGDP) اتضح بأنها لم تستقر عند المستوى* لذا أعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الاول First-Difference وبذلك استقرت بدون قاطع واتجاه عام ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (4.301707-) وهي أصغر من القيمة جدولية (4.121990-) عند مستوى معنوية (1%) وعليه نقبل الفرض البديل الدال على استقرارية السلسة للمتغير وحسب المعطيات جدول (15) :

جدول (15)

نتائج اختبار استقرارية P GDP بواسطة ديكي – فولر الموسع (ADF)

ull Hypothesis: D(PGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.301707	0.0075
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/03/20 Time: 09:21
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PGDP(-1))	-1.469670	0.341648	-4.301707	0.0016
C	199605.5	82094.72	2.431405	0.0354

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

*للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق

ج_ اختبار استقرارية متغير إنفاق الأسر المعيشية

فيما يتعلق باختبار استقرارية السلسة الخاصة بأنفاق الاسر المعيشية ، وبعد أجراء الاختبار لم تستقر قيم السلسة عند المستوى* أذ أن القيم المحتسبة أصغر من القيم الجدولية لذا أعيدة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول بحسب الجدول (16) لوحظ أن السلسة الزمنية مستقرة عند First-Difference ، أذ بلغت القيمة الاختبار T (1.882952-) وباحتمالية (0.05) بدون قاطع واتجاه عام وهي أصغر من القيمة الجدولية (1.602922-) وعليه قبول فرضية البديل ورفض فرضية العدم وحسب الجدول الاتي:

الجدول (16)

نتائج اختبار استقرارية EX بواسطة ديكي – فولر الموسع (ADF)

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.882952	0.0595
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX,2)
Method: Least Squares
Date: 02/03/20 Time: 09:25
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-0.494055	0.262383	-1.882952	0.0864

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

*للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق

د_ اختبار استقرارية متغير إجمالي الاستثمارات العراقية

من نتائج جدول (17) يتضح أن السلسة الزمنية لم تستقر عند المستوى*و بعد أعادة الاختبار استقرت عند الفرق الأول First–Difference بدون قاطع و اتجاه زمني إذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار T (2.004007–) وهي أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى (5%) وبقيمة (1.974028–) ويدل ذلك على سكون السلسة الزمنية للمتغير وعليه قبول الفرضية البديلة و رفض العدمي .

الجدول (17)

نتائج اختبار استقرارية INV بواسطة ديكي – فولر الموسع (ADF)

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Len th: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.004007	0.0471
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV,2)
Method: Least Squares
Date: 02/03/20 Time: 09:34
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-0.647427	0.323066	-2.004007	0.0703

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

*للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق

هـ اختبار استقرارية متغير الميزان التجاري

بعد أجراء اختبار الاستقرارية للمتغير (TB) توصلت الباحثة الى أن المتغير لم يستقر عند المستوى* ولكنها استقرت عند الفرق الاول First-Differenc إذ بلغت القيمة المحتسبة لاختبار T(3.116157-) وباحتمالية بلغت (0.0049) بدون قاطع واتجاه عام وهي أصغر من القيمة جدولية (2.771926-) عند مستوى معنوية اقل من (1%) وعليه نقبل الفرض البديل الدال على استقرارية السلسة الزمنية للمتغير كما هو موضح في الجدول (18) .

الجدول (18)[18]

نتائج اختبار استقرارية (TB) بواسطة ديكي – فولر الموسع (ADF)

Null Hypothesis: D(TB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.116157	0.0049
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TB,2)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 09:39
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	-0.954784	0.306398	-3.116157	0.0098

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

*للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق

و_ اختبار استقرارية متغير الائتمان النقدي الحكومي

يتضح من الجدول (19) أن السلسة الزمنية للمتغير CCG استقرت عند الفرق الأول كما في السلاسل الزمنية للمتغيرات السابقة *، إذ بلغت القيمة المحتسبة (1.816222-) وباحتمالية (0.06) بدون قاطع زمني واتجاه عام وهي أصغر من القيمة الجدولية (-1.602922) وعليه قبول الفرضية البديلة الدالة على استقرارية السلسة الزمنية ورفض فرضية العدم .

الجدول (19)

نتائج اختبار استقرارية CCG بواسطة ديكي – فولر الموسع (ADF)

Null Hypothesis: D(CCG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.816222	0.0675
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CCG,2)
Method: Least Squares
Date: 02/03/20 Time: 09:44
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CCG(-1))	-0.460966	0.253805	-1.816222	0.0967

لمصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ثالثاً: اختبار السببية كرانجر (Granger causality Test)

استخدم اختبار (كرانجر) لتحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة و يظهر في هذا الاختبار اتجاه واحد أو اتجاهين, متبادلين أو كلا المتغيرين, المستقلين عن بعضهما ، إذ يفترض كرانجر فرضية العدم التي تنص (X dose not Granger Cause Y) أي أن المتغير (x) لايسبب في المتغير (Y) ، وتعرف العلاقة السببية من الاحتمالية (Prob) لقيمة (F) الإحصائية ،ونستطيع إن نحدد اتجاه السببية هل أن المتغير (x) يسبب في المتغير (Y) أم لا ، فإذا كانت قيمة (Prob.F) أكبر من (5%) نقبل الفرضية العدم ونرفض فرضية البديلة بعدم وجود علاقة سببية ، أما في حالة اذا ما كانت قيمة (Prob.F) أقل من (5%) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين وحسب المخرجات الواردة في جدول (20) :_

*للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق

الجدول (20)

نتائج اختبار السببية كرانجر بين الائتمان النقدي الحكومي ومتغيرات النموذج الأول للنمو الاقتصادي

فرضية العدم Null Hypothesis	أتجاه العلاقة	F-statistic	Prob.F	Lag
السببية بين (CCG AND GDP)				
CCG does not Granger Cause GDP		0.02927	0.8676	1
GDP does not Granger Cause CCG	⟶	4.52366	0.0593	
السببية بين(CCG AND PGDP)				
CCG does not Granger Cause PGDP	⟶	5.18070	0.0416	2
PGDP does not Granger Cause CCG		3.35780	0.0950	
السببية بين(CCG AND EX)				
CCG does not Granger Cause EX	⟶	8.65948	0.0319	3
EX does not Granger Cause CCG		2.17781	0.2333	
السببية بين(CCG AND TB)				
CCG does not Granger Cause TB		1.23058	0.5817	2
TB does not Granger Cause CCG		2.84526	0.4148	
السببية بين(CCG AND INV)				
CCG does not Granger Cause INV	⟶	6.85615	0.0469	3
INV does not Granger Cause CCG		0.02195	0.9949	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

السهم ⟶ يشير الى وجود علاقة سببية بين المتغيرين

من خلال نتائج الجدول (20) نلاحظ أن (Prob.F) كالآتي :

- أظهرت نتائج الاختبار أن أفضل فترة للتخلف الزمني هو (فتره واحدة) وعليه توجد علاقة سببية بين المتغيرين (GDP AND CCG) باتجاه واحد في حالة التغير GDP فأنه يسبب التغير في الائتمان النقدي الحكومي ، فقد بلغت القيمة الاحتمالية (F) (0.05) وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة .

• أظهرت نتائج الاختبار أن أفضل فترة للتخلف الزمني هو (2) وعليه توجد علاقة سببية باتجاه واحد بين بين المتغيرين (CCG AND PGDP) ، أي ان الائتمان يؤثر على نصيب الفرد، في حين لوحظ بعدم تأثير نصيب الفرد على التمويل ويعود ذلك الى ضعف الادخارات المحلية وضعف ثقافة الادخار في العراق.

• اما العلاقة السببية بين (CCG AND EX) و بعد تحديد Lag 3 أظهرت علاقة سببية بين المتغيرين ، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (F) (0.03) وهي عند مستوى معنوية (5%) نتيجة منح التمويل المصرفي للأغراض استهلاكية و ولضعف الادخارات المحلية كما مر سابق وعليه نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجود علاقة سببية بين المتغيرين

• فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين المتغيرين (CCG AND TB) بعد اختيار أفضل فترات الابطاء ، توصلت النتائج إلى إن القيمة الاحصائية لاختبار (F=1.23058) وهي غير معنوية اذ انها أكبر من (5%) وعليه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين، والسبب منطقي اذ ان جل صادرات العراق هي المادة الخام (النفط)، اذ يشكل تصدير النفط ما يقارب 98% من اجمالي الصادرات وعند النظر الى حالة الميزان التجاري في العراق خلال مدة البحث نلاحظ بانه فائض، اما التمويل الحكومي فلم يؤثر مطلقا على الميزان التجاري وذلك للسبب المذكور انفا وهو عدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف هيكل الصادرات.

• ايضا حدد فترة تخلف (3) لتحديد العلاقة سببية بين المتغيرين (CCG AND INV) إذ بلغت قيمة احتمالية F=0.0469 وهي معنوية عند مستوى (5%) بالمقابل لا توجد علاقة سببية بين (INV AND CCG) لأنه يعتمد بالنسبة الأكبر على موازنة العامة للدولة فقد بلغت F=0.9949 وهي أكبر من (5%) وبناء على ذلك نرفض فرضية البديلة ونقبل الفرضية العدم التي تدل على عدم وجود علاقة سببية .

رابعاً : الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات ، نقدر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحديد فترات الابطاء للمتغيرات التابعة والمتغير المستقل الائتمان النقدي الحكومي الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية وحسب الآتي:

أ_ الائتمان النقدي الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي

وبعد تحديد تكامل المشترك بين المتغير المستقل الائتمان النقدي الحكومي و المتغيرات التابعة والتي ستعرض لها تباعاً وسنبدأ بعلاقة الائتمان النقدي الحكومي و GDP وحسب نتائج الجدول (21) نلاحظ اختيار(4) ابطاءات للناتج المحلي الاجمالي و(1) للمتغير المستقل وبالتالي أن الائتمان النقدي الحكومي يؤثر بالناتج المحلي الاجمالي (0.98) حسب R2 وبالنظر ل (0.95)=R2 Adj نلاحظ القوه تنبأ للنموذج 95% ، أما اختبار (F) للنموذج المقدر فقد بلغت (F) المحتسبة (26.28664) وبمستوى معنوية (0.03) مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل أما اختبار(D.W) فقد بلغ (2.91) وهذا يدل على أن النموذج في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي.

الجدول (21)

الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للعلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 02/03/20 Time: 11:03
Sample (adjusted): 2008 2017
Included observations: 10 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): CCG
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.471114	0.196320	-2.399730	0.1385
GDP(-2)	-0.046213	0.152244	-0.303546	0.7901
GDP(-3)	-1.015578	0.239177	-4.246143	0.0512
GDP(-4)	-1.891654	0.313962	-6.025098	0.0265
CCG	16.85679	2.594578	6.496932	0.0229
CCG(-1)	-2.610275	2.149558	-1.214331	0.3485
C	1.71E+08	40308379	4.239968	0.0514
@TREND	51726893	10590322	4.884355	0.0395

R-squared	0.989248	Mean dependent var	2.09E+08
Adjusted R-squared	0.951615	S.D. dependent var	46928545
S.E. of regression	10322724	Akaike info criterion	35.12816
Sum squared resid	2.13E+14	Schwarz criterion	35.37022
Log likelihood	-167.6408	Hannan-Quinn criter.	34.86261
F-statistic	26.28664	Durbin-Watson stat	2.910739
Prob(F-statistic)	0.037130		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ب_ الائتمان النقدي الحكومي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

حسب نتائج جدول (22) سجلت قيمة R2 نحو (R2=0.96) و (Adj.R2=0.92) وهذا يعني الائتمان النقدي الحكومي (المستقل) يفسر نحو(0.92) من التغيرات التي تحصل في المتغير (P GDP) و النسبة المتبقية تعود لمتغيرات اخرى لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار وفيما يتعلق باختبار (F) المحتسبة فقد بلغت قيمتها (24.855) وباحتمالية (0.001) وهي أكبر من قيمتها الجدولية وبالتالي الحكم على معنوية المعالم المقدرة للنموذج ككل ، أما اختبار(D.W) فقد بلغ (1.43) وهذا يدل على أن النموذج في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي .

الجدول (22)

الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للعلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: PGDP
Method: ARDL
Date: 02/03/20 Time: 11:25
Sample (adjusted): 2007 2017
Included observations: 11 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): CCG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(1, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PGDP(-1)	-0.113713	0.383614	-0.296425	0.7788
CCG	0.033849	0.025425	1.331328	0.2406
CCG(-1)	0.050143	0.036856	1.360513	0.2318
CCG(-2)	0.028071	0.047941	0.585526	0.5836
CCG(-3)	-0.047601	0.028025	-1.698517	0.1502
C	4510379.	1529567.	2.948795	0.0319

R-squared	0.961324	Mean dependent var	4719282.
Adjusted R-squared	0.922647	S.D. dependent var	523809.9
S.E. of regression	145683.9	Akaike info criterion	26.91872
Sum squared resid	1.06E+11	Schwarz criterion	27.13575
Log likelihood	-142.0529	Hannan-Quinn criter.	26.78191
F-statistic	24.85558	Durbin-Watson stat	1.436047
Prob(F-statistic)	0.001532		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ج_ الائتمان النقدي الحكومي و أنفاق الاسر المعيشية

من نتائج جدول (23) نلاحظ اختيار (2) ابطاءات أنفاق الأسر المعيشية و (1) للمتغير المستقل وبالتالي أن الائتمان النقدي الحكومي يؤثر بالناتج المحلي الاجمالي(0.97) حسب R2 وبالنظر ل(0.95)=R2 Adj نلاحظ القوه تنبأ للنموذج 95% ، أما اختبار (F) للنموذج المقدر فقد بلغت (F) المحتسبة (48.54) وبمستوى معنوية (0.000090) مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل ، أما اختبار(D.W) فقد بلغ (2.475990) وهذا يدل على أن النموذج في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي.

الجدول (23)

الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للعلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و أنفاق الاسر المعيشية

Dependent Variable: EX
Method: ARDL
Date: 02/03/20 Time: 11:28
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): CCG
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 4
Selected Model: ARDL(2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EX(-1)	0.621774	0.259373	2.397217	0.0535
EX(-2)	-0.859453	0.279411	-3.075948	0.0218
CCG	0.885126	1.464310	0.604466	0.5677
CCG(-1)	1.556295	1.286861	1.209373	0.2720
C	19300365	10374834	1.860306	0.1122
@TREND	8618544.	3527403.	2.443311	0.0502

R-squared	0.975875	Mean dependent var	93178415
Adjusted R-squared	0.955770	S.D. dependent var	40304373
S.E. of regression	8476370.	Akaike info criterion	35.05032
Sum squared resid	4.31E+14	Schwarz criterion	35.29277
Log likelihood	-204.3019	Hannan-Quinn criter.	34.96055
F-statistic	48.54017	Durbin-Watson stat	2.475990
Prob(F-statistic)	0.000090		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

د_ الائتمان النقدي الحكومي و أجمالي الاستثمارات العراقية

حسب نتائج اختبار المعلمات للعلاقة بين (CCG AND INV) نجد أنّ (0.95) من التغيرات التي تحصل في المتغير (INV) تعود للائتمان النقدي الحكومي بلغت قوه التفسيرية للنموذج(0.90)=Adj.R2 بالنظر الاختبار (F) المحتسبة نجد أنّ قيمتها بلغت (19.36) و باحتمالية أقل من (1%) وبالتالي الحكم على معنوية النموذج المقدر ككل ، وفيما يتعلق باختبار (D.W) فقد بلغت قيمته (2.650930) وهذا يدل على أنّ النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي وحسب نتائج الجدول الاتي :

الجدول (24)

نتائج الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للعلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و أجمالي الاستثمارات العراقية

Dependent Variable: INV
Method: ARDL
Date: 02/03/20 Time: 11:34
Sample (adjusted): 2007 2017
Included observations: 11 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): CCG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 12
Selected Model: ARDL(1, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INV(-1)	0.581036	0.206006	2.820482	0.0371
CCG	0.019982	0.188292	0.106121	0.9196
CCG(-1)	-0.114647	0.315263	-0.363654	0.7310
CCG(-2)	-0.261432	0.319542	-0.818146	0.4505
CCG(-3)	0.756128	0.233919	3.232439	0.0231
C	1884043.	947351.7	1.988747	0.1034

R-squared	0.950895	Mean dependent var	6398399.
Adjusted R-squared	0.901791	S.D. dependent var	3938103.
S.E. of regression	1234136.	Akaike info criterion	31.19209
Sum squared resid	7.62E+12	Schwarz criterion	31.40913
Log likelihood	-165.5565	Hannan-Quinn criter.	31.05528
F-statistic	19.36472	Durbin-Watson stat	2.650930
Prob(F-statistic)	0.002751		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

هـ_ المتغير الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري

من نتائج الجدول (25) يمكن ملاحظة القوة التفسيرية لقيمة (R2. Adj =0.97) وهذا يعني الائتمان النقدي الحكومي يفسر نحو (0.99) من التغيرات الحاصلة في حالة الميزان التجاري وبالنظر لاختبار معنوية النموذج ككل ، فقد بلغت قيمة (F) المحتسبة (65.09115) باحتماليه (0.002885) الدال على معنوية النموذج المقدر ككل وفيما يتعلق باختبار (D.W) البالغ قيمته (3.036645).

الجدول (25)

نتائج الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للعلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري

Dependent Variable: TB
Method: ARDL
Date: 02/03/20 Time: 09: 40
Sample (adjusted): 2008 2017
Included observations: 10 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): CCG
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TB(-1)	-0.526494	0.085267	-6.174677	0.0086
TB(-2)	-0.370982	0.068384	-5.424951	0.0123
TB(-3)	-0.804840	0.088951	-9.048105	0.0029
TB(-4)	-1.388759	0.106823	-13.00057	0.0010
CCG	9.795984	0.627581	15.60911	0.0006
CCG(-1)	-4.964946	0.434490	-11.42708	0.0014
C	56812925	3228116.	17.59941	0.0004

R-squared	0.992377	Mean dependent var	31285156
Adjusted R-squared	0.977131	S.D. dependent var	17192007
S.E. of regression	2599858.	Akaike info criterion	32.57584
Sum squared resid	2.03E+13	Schwarz criterion	32.78765
Log likelihood	-155.8792	Hannan-Quinn criter.	32.34348
F-statistic	65.09115	Durbin-Watson stat	3.036645
Prob(F-statistic)	0.002885		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

خامساً : اختبار علاقة التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة للاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) نستخرج اختبار الحدود للمتغيرات أو التكامل المشترك للسلاسل الزمنية من مقارنة النتائج مع (I1) (I0) فاذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر (I1) نحكم على أن هناك تكاملاً مشتركاً بين السلسلتين ، وإذا كانت قيمة F المحتسبة أصغر من (I0) فيدل على عدم وجود تكامل مشترك، و أذا وقعت قيمة F المحتسبة بين الحدين دلَ ذلك على وضع مربك وبحسب الجدول أدناه

جدول (26)

اختبار (Bound Test) للائتمان النقدي الحكومي ومتغيرات النموذج الأول

Test Statistic	Value	K(عدد المتغيرات المستقلة)
تكامل المشترك بين الائتمان النقدي الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي		
F –statistic	37.05275	1
مستوى المعنوية	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63
تكامل المشترك بين الائتمان النقدي الحكومي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي		
F –statistic	5.529160	1
مستوى المعنوية	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84
تكامل المشترك بين الائتمان النقدي الحكومي وأنفاق الاسر المعيشية		
F –statistic	7.319815	1
مستوى المعنوية	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	5.59	6.26
5%	6.56	7.3
2.5%	7.46	8.27
1%	8.74	9.63
تكامل المشترك بين الائتمان النقدي الحكومي و الاستثمارات العراقية		
F –statistic	9.697841	1
مستوى المعنوية	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

تكامل المشترك بين الائتمان النقدي الحكومي والميزان التجاري		
F –statistic	201.5311	1
مستوى المعنوية	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

من الجدول (26) يوضح نتائج اختبار الحدود و كالآتي:

- العلاقة بين (CCG AND GDP) ومنة نلاحظ أنَّ قيمة (F– statistic) المحتسبة بلغت (37.05275) وهي أكبر من القيمة العظمى (I1) البالغة (9.63)عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرضية العدم ، و نقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود علاقة تكامل مشترك بين الائتمان النقدي الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي .
- لوحظ أنَّ نتائج اختبار حدود علاقة الائتمان النقدي الحكومي (CCG) مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) قد بلغت القيمة المحتسبة ل (F– statistic) (5.529160) وهي أكبر من القيمة العظمى (I1) البالغة (4.78) عند مستوى معنوية (10%) وعليه نرفض الفرضية العدم و نقبل الفرضية البديل الدالة على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرين .
- أنَّ العلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و (EX) أنَّ قيمة (F– statistic) المحتسبة بلغت (7.319815) وهي أكبر من القيم الجدولية العظمى (I1) البالغة (7.3) عند مستوى معنويه (5%) وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم وأن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل تتجه من متغير المفسر الى المتغير التابع .
- لوحظ أنَّ القيمة (F– statistic) المحتسبة للعلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و (INV) فقد بلغت (9.697841) وهي أكبر من القيم الجدولية العظمى(I1) عند مستوى معنوية (1%) البالغة (7.84) وعليه نقبل فرض البديل ونرفض الفرض العدمي ويدل ذلك على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل وفق هذا الاختبار .

- نلاحظ أنَّ القيمة (F- statistic) المحتسبة للعلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري(TB) فقد بلغت (201.5311) هي أكبر من القيمة الجدولية العظمى (7.84) عند مستوى معنوية (1%) وهذا يدل على علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري.

سادساً: تقدير إنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة و الطويلة الأجل على وفق إنموذج (ARDL)

تأتي هذه الخطوة بعد التكامل المشترك من أجل تحديد منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل أي هل هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وتعد هذه الخطوة خطوة مهمة في اختبارات (ARDL) ، إذ يتم يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ((1-)CointEq) يجب أن تكون سالبة ومعنوية أي إن الانحرافات في الاجل القصير تصحح في الاجل الطويل وسيتم التحليل العلاقة بين الائتمان النقدي الحكومي و المتغيرات الدراسة للنموذج الأول وكالآتي :

أ_ نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الائتمان النقدي الحكومي والناتج المحلي الاجمالي

من نتائج الجدول (27) يشير معامل تصحيح الخطأ (1-)CointEq إلى أن سرعة تصحيح الخطأ(4.424559-) وبالنظر لمعنوية حسب Prob نجد بأنه معنوي عند (1%) إذ بلغ (0.01) ، أي إن هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وفي الجانب السفلي من الجدول يظهر معادلة الأجل الطويل أن المعلمة الائتمان النقدي الحكوميCCG موجبة بلغت (3.219873) وهي معنوية إذ أن احتمالية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل بلغت (0.0396) وهي عند (5%).

الجدول (27)

نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين الائتمان النقدي الحكومي و الناتج المحلي الاجمالي وفقا لنموذج (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(4, 1)
Date: 02/03/20 Time: 12:06
Sample: 2004 2017
Included observations: 10

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	2.953445	0.381625	7.739124	0.0163
D(GDP(-2))	2.907232	0.399847	7.270864	0.0184
D(GDP(-3))	1.891654	0.313962	6.025098	0.0265
D(CCG)	16.856794	2.594578	6.496932	0.0229
D(@TREND())	51726892.79	10590321.95	0.000000	0.0000
CointEq(-1)	-4.424559	0.514640	-8.597388	0.0133

Cointeq = GDP - (3.2199*CCG + 38626724.9250 + 11690857.2451 *@TREND)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCG	3.219873	0.660333	4.876139	0.0396
C	38626724.92	170156.67	4.212221	0.0520
@TREND	11690857.24	1787079.29	6.541879	0.0226

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ب_ نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الائتمان النقدي الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

من نتائج الجدول (28) يشير معامل تصحيح الخطأ أو معامل التكييف CointEq(−1) إلى (1.113713−) وبالنظر لمعنوية نجد بأنه معنوي عند (5%) إذ بلغ (0.03) ، أي إن هناك تصحيحاً من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ، وفي معادلة الأجل الطويل أن المعلمة الائتمان النقدي الحكوميCCG موجبة بلغت (0.057880) وهي معنوية أي يمكن تصحيح الخطأ في الأجل الطويل بلغت (0.0007).

الجدول (28)

نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الائتمان النقدي الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفقاً فقا لنموذج (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PGDP
Selected Model: ARDL(1, 3)
Date: 02/03/20 Time: 12:11
Sample: 2004 2017
Included observations: 11

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CCG)	0.033849	0.025425	1.331328	0.2406
D(CCG(-1))	-0.028071	0.047941	-0.585526	0.5836
D(CCG(-2))	0.047601	0.028025	1.698517	0.1502
CointEq(-1)	-1.113713	0.383614	-2.903213	0.0337

Cointeq = PGDP - (0.0579*CCG + 4049858.3252)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCG	0.057880	0.007893	7.333016	0.0007
C	4049858.32	6118.726	53.204497	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

ج _ نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الائتمان النقدي الحكومي و أنفاق الاسر المعيشية

من نتائج الجدول (29) بلغ معامل التكييف ((CointEq(−1)) نحو (1.237678−) ، نجد بأنه معنوي أقل من (1%) إذ بلغ (0.0087) ، أي إن هناك تصحيحاً من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وفي الجانب السفلي يظهر معادلة الأجل الطويل بلغت المعلمة الائتمان النقدي الحكوميCCG بلغت (1.972581) وهي موجبة و غير معنوية إذ أن عدم احتمالية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل بلغت (0.09) عند مستوى (10%) .

الجدول (29)

نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين الائتمان النقدي الحكومي و إنفاق الاسر المعيشية وفقا لنموذج (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: EX
Selected Model: ARDL(2, 1)
Date: 02/03/20 Time: 12:14
Sample: 2004 2017
Included observations: 12

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	0.859453	0.279411	3.075948	0.0218
D(CCG)	0.885126	1.464310	0.604466	0.5677
D(@TREND())	8618544.029	3527403.423	0.000000	0.0000
CointEq(-1)	-1.237678	0.323495	-3.825962	0.0087

Cointeq = EX - (1.9726*CCG + 15594008.1011 + 6963476.9313*@TREND)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCG	1.972581	1.003818	1.965078	0.0970
C	15594008.101	8529411.283	1.828263	0.1173
@TREND	6963476.93	136886.180	3.258703	0.0173

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

د _ نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الائتمان النقدي الحكومي والاستثمارات الحقيقية

من نتائج الجدول (30) بلغ معامل تصحيح الخطأ إلى أن سرعة تصحيح الخطأ (-0.418964) وبالنظر لمعنوية نجد بأنها عند مستوى (10%) ، أي إن لا يوجد تصحيحاً من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وذلك الان اغلب الاستثمارات تحتاج إلى قروض طويلة الأجل ، وفي الجانب السفلي من الجدول بينت معادلة الأجل الطويل أن المعلمة الائتمان النقدي الحكوميCCG موجبة بلغت (0.954810) وهي معنوية أي احتمالية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل بلغت (0.03) عند (5%).

الجدول (30)

نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الائتمان النقدي الحكومي و أجمالي الاستثمارات العراقية وفقاً لنموذج (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: INV
Selected Model: ARDL(1, 3)
Date: 02/03/20 Time: 12:19
Sample: 2004 2017
Included observations: 11

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CCG)	0.019982	0.188292	0.106121	0.9196
D(CCG(-1))	0.261432	0.319542	0.818146	0.4505
D(CCG(-2))	-0.756128	0.233919	-3.232439	0.0231
CointEq(-1)	-0.418964	0.206006	-2.033745	0.0976

Cointeq = INV - (0.9548*CCG + 4496912.8440)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCG	0.954810	0.336035	2.841404	0.0362
C	4496912.84	1753354.209	2.564749	0.0504

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

هـ_ نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري

من نتائج الجدول (31) بلغ CointEq(−1) نحو (4.091075−) و حسب Prob نجد بأنه معنوي بلغ (0.0003) ، أي إن هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل ، من الجدول في الجانب السفلي يظهر معادلة الأجل الطويل حيث أن المعلمة الائتمان النقدي الحكومي CCG موجبة بلغت (1.180873) وهي معنوية أي احتمالية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل بلغت (0.0001) عند (1%).

الجدول (31)

نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري وفقاً لنموذج (ARDL)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: TB
Selected Model: ARDL(4, 1)
Date: 02/03/20 Time: 12:23
Sample: 2004 2017
Included observations: 10

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TB(-1))	2.564581	0.151244	16.956578	0.0004
D(TB(-2))	2.193599	0.145352	15.091620	0.0006
D(TB(-3))	1.388759	0.106823	13.000566	0.0010
D(CCG)	9.795984	0.627581	15.609112	0.0006
CointEq(-1)	-4.091075	0.213346	-19.175783	0.0003

Cointeq = TB - (1.1809*CCG + 13887040.4008)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCG	1.180873	0.034153	34.576392	0.0001
C	13887040.4008	493773.92	28.124289	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الاستنتاجات :-

1. من الجداول السابقة نلاحظ ارتفاعاً اجمالياً للائتمان النقدي الحكومي الذي منح إلى القطاعات الاقتصادية و للأفراد ، إذ اتخذت تلك المتغيرات مساراً تصاعديا في سنوات البحث ، ولاسيما إنفاق الاسر المعيشية عدا بعض السنوات شهدت تراجعاً بسبب العمليات العسكرية.
2. احتلت ودائع القطاع العام المرتبة الأولى إذ بلغت الأهمية النسبية (72.75) وتليها ودائع القطاع الخاص بأهمية نسبية (27.24) من أجمالي ودائع المصارف .
3. حظي قطاع خدمات المجتمع النصيب الأكبر من الائتمان النقدي الحكومي ، إذ شكلت أعلى نسبة (41.42%) من أجمالي القطاعات لعام 2014 ، ويليه قطاع التشييد والبناء إذ بلغت الأهمية النسبية (28.32%) وجاء بالمرتبة الثالثة قطاع النقل و المواصلات فقد بلغت النسبة (7.02%) لنفس العام، ويليه بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى .
4. أثبت نتائج التحليل القياسي أن جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الأول وخلوها من جذر الوحدة واستناداً إلى اختبار ديكي – فولر الموسع .
5. وجدت علاقة سببية باتجاه وانعدامها في بعض المتغيرات ، إذ اثر الائتمان النقدي في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و أنفاق الاسر المعيشية و الاستثمارات ، في حين وجدت علاقة اثر الناتج المحلي الاجمالي في الائتمان النقدي الحكومي ، ولم توجد علاقة سببية بين الائتمان النقدي الحكومي و الميزان التجاري .
6. اثبت التحليل الكمي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة و التابعة ويدل ذلك على وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات .

7. وجود علاقة طويلة الأجل بين الائتمان النقدي و الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمارات العراقية ونصيب الفرد من الناتج المحلي و الميزان التجاري ، ووجود علاقة قصيرة الاجل في جميع المتغيرات عدا الاستثمارات العراقية .

التوصيات :

1. لابد من توجيه التمويل المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية ، من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في GDP ، والقرار الائتماني و التأكيد على ضرورة توزيع التمويل المصرفي بعدالة بين القطاعات المختلفة ، وبحسب اهمية كل قطاع بما يحقق التفاعل المصارف الحكومية مع الانشطة الاقتصادية ، والاسهام في النشاط الاستثماري ، و ثم التوجه نحو الاقراض طويل الامد.
2. الحدَ من ارتفاع ظاهرة توجيه القروض النقدية نحو القضايا الاستهلاكية التي تمتاز بها المصارف الحكومية جميعها.
3. التركيز على نشر الوعي والتثقيف المصرفي ، والتوعية بأهمية الايداع ، و الادخار في المصارف لما له من دعم كبير في النمو الاقتصاد.
4. محاولة الاستفادة من تجارب العديد من المصارف التجارية في دول العالم في دعمها لتنمية الاقتصاد بلد وثم تحقيق النمو الاقتصادي مع مراعاة اختلاف الظروف.
5. يتطلب من المصارف أن تعمل على تخطيط الاستراتيجي لدارسة واقع السوق المحلي بالتنسيق مع هيئات الاستثمار من اجل اكتشاف الفرص الاستثمارية ، وتقييم دارسات الجدوى الاقتصادية ، وفتح قنوات اتصال بصورة دائمة مع اصحاب رؤوس الاموال ، والمستثمرين خارج و داخل العراق.
6. ضرورة زيادة فاعلية المصارف التجارية الخاصة لغرض المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي .
7. اللجوء الى حوكمة المصارف الحكومية التجارية ، وذلك لزيادة فاعليتها ، ولتحريرها من القرارات الصادرة من الحكومة الخاضعة لها، و تمارس دورها مؤسسات مصرفية لها كيان خاص.

8. امكانية تأسيس "هيأة او مؤسسة لضمان الودائع ولضمان القروض المصرفية" لكي تشجع طرفي التعامل مع المودعين و المصرف .
9. إعادة النظر في تحديد سعر الفائدة لدى المصارف الحكومية ، لغرض تحفيز النشاط الائتماني لتمويل المشاريع التنموية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر باللغة العربية

1- القران الكريم

2_ الكتب

1- أبو العلا، طه محمد(2005) ، الإيجار التمويلي الحقيقي للمعدات الإنتاجية، المعارف للنشر والتوزيع، إسكندرية .
2- الدوري ، زكريا، السامرائي ، د. يسرى(2006)، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان _الاردن
3- الربيعي ، حاكم محسن ، عبد الحسين، وراضي حمد(2011)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة ،ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الاردن.
4- الزبون، عطا الله (2015)، التجارة الخارجية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان.
5- الزبيدي، حمزه محمود(2002)، ادارة الائتمان المصرفي والتملك الائتمان، ط1،الوراق للنشر،عمان.
6- السامرائي ، سعيد عبود (1980)، التخطيط الزراعي في العراق، مطبعة بغداد .
7- السيد، سليم محمد (2002)، تأميم شركة قناة السويس ، دراسة عملية في اتخاذ القرار، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر .
8- الشماع ، خليل(1979)، إدارة المصارف – دراسة تطبيقية في الصيرفة العراقية المقارنة ط1، مطبعة جامعه بغداد.
9- الشمري ، ناظم محمد نوري (2001)، النقود والبنوك ، بغداد _جامعه الموصل ، ط1.
10- الشمري ، ناظم محمد نوري(1988) ، النقود والمصارف ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل .
11- الشمري ، صادق ارشد (2008)، ادارة المصارف ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، دار الكتب والوثائق ، بغداد.
12- الصيرفي ، محمد عبد الفتاح (2006)، ادارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان.
13- العبودي، موسى فاضل (2011)، افلاس المصارف بمخاطر الائتمان ، بغداد.
14- العبيدي، رائد عبد الخالق ، المشهداني ، خالد احمد (2013)، النقود وًالمصارف،ط1، دار الايام، عمان.
15- العطية ، ماجدة(2012)، ادارة المشروعات الصغير ، مطبعه السيرة ، عمان.
16_ القريشي ، مدحت (2002)، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات و موضوعات ،ط1، دار وائل للنشر، عمان .
17_ القاضي، هشام محمد (2011)، التمويل العقاري ، دراسة فقهية قانونية اقتصادية مقارنة،ط1، دار الفكر الجامعي الاسكندرية .
18- العلجواني ، محمد محمود(2010)، البنوك الاسلامية ، عمان .
19- الناشر، محمد (1981)،الادارة المالية، مطبعه جامعه حلب، سوريا .
20- النجيفي ، حسن (1991)، شرح الاعتمادات المستندية ، دار المعرفة.

21- الانصاري ، محمود ، حسن ، اسماعيل ، متولي ، سمير مصطفى(1988) ، البنوك الاسلامية ، مؤسسة الشامية للتجارة والمقاولات ، الاسكندرية ، مصر.
22- بالعربي، عبد الحفيظ ، صالح، غالب عوض(2000) ، اقتصاديات النقود والبنوك المعاصرة ، الجزء الأول ،عمان ،الأردن.
23- بلطاس ،عبد القادر (2001)، الاقتصاد المالي والمصرفي: السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
24- ثويني ، فلاح حسن(2010)، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق من القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن الثالث بعد الميلاد ،ط1، مطبعه الرفاه ، بغداد .
25- حسين ، مصطفى مهدي ، عبد الحميد ، مشتاق طالب (2019)، دور المصارف التجارية في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال إنشاء صناديق الاستثمار ، مطبعة البصرة الاهلية ، العراق ، بصرة .
26- جهلول ،عمار حبيب (2011)، عقد خصم الديون دون حق الرجوع ، دار نيبور للطباعة و النشر و التوزيع ، العراق - بغداد .
27- جوجراتي (2015)، الاقتصاد القياسي ، الجزء الثاني ، تعريب وترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ ،الرياض.
28- خطاب ، جودت جعفر (2009)، إعادة هيكلة المصارف دراسة تطبيقية ،ط1 ،دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان .
29- خلف، فليح حسن(2006)، النقود والبنوك ،عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، الاردن.
30- داود، علي سعد محمود(2012) ،البنوك ومحافظ الاستثمار ((مدخل عدم اتخاذ القرار)) ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية .
31- رمضان ، زياد(2002)، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر ،عمان .
32- زاير ، علي حسن ، جدوع ، د. مخلد حمزه، كاظم ، م .نبراس جاسم ، الدوسري، م. م. صادق حسين (2018)، ادارة مصارف،ط1، دار السيسبان للطباعه والنشر.
33- شاهين، علي عبد اللة (2010) ، مدخل عملي لقياس الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين دراسة تحليلة تطبقية ، فلسطين.
34- شحاته، صلاح ابراهيم (2012)، ضوابط منح الائتمان من منظور قانوني مصرفي ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
35- شيحة ، مصطفى رشدي (1981)، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت .
36- طه ، طارق (2006)، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنيت ، دار الفكر الجامعي للنشر ، القاهرة .
37- طه ،طارق (2000) ،إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، مطبعة الحرمين للكومبيوتر، القاهرة .
38- عبد الحق، بوعتروس (2000)، الوجيز في البنوك التّجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة.
39- عبد اللة ، خالد أمين (2004) ،العمليات المصرفية (طرق المحاسبة الحديثة)، دار وائل للنشر.
40_ عجمية ، محمد (2003)، التنمية الاقتصادية _ دراسات نظرية وتطبيقية ، كلية التجارة جامعة الاسكندرية .
41- عبد اللطيف ،أحمد سعيد(2000)، التأجير التمويلي،ط1، دار الفجر للطبع، القاهرة .
42- عجينة ، صالح يوسف (1971) ، اقتصاد النقود والبنوك ، الجزء الثاني، جامعة بغداد، مطبعة شفيق بغداد.
43- علي ، عبد الله الطاهر (2006) ، النقود والبنوك والمؤسسات المالية ،ط2 ، مركز يزيد

الكرك للنشر .
44- كوب ، جاري (2009)، ترجمة : فهد بن خلف البادي و عبداللة بن صالح تحليل البيانات الاقتصادي ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، مملكة العربية السعودية .
45- مفتاح، صالح(2005)، النقود والسياسة النقدية،(المفهوم_ الأهداف_ الأدوات) ،ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
46- نصير، أحمد محمد مصطفى (2009)، دور الدولة إزاء الاستثمار وتطوره التاريخي ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
47- يونس، محمد(2007)، بنك الفقراء، ترجمة الحالية ، عبد الحميد عارف ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

3_ البحوث و الدراسات

1- أحمد ، نضال رؤوف (2013)، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 36.
2- الاعرجي ، اشرق صباح (بغداد) ، الساعدي، هيفاء مزهر (كربلاء) (2015)، صناديق الاستثمار بين اهميتها واغفال المشروع (لها) ، مجلة اهل البيت ، العدد21.
3- البيرماني ، صلاح مهدي ، داود ، محمد نوري (2017)، أثر الانفاق الاستهلاك الحكومي على وضع الميزان التجاري في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام نموذج (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 23، العدد98.
4- الخزرجي ، ثريا عبد الرحيم (2010)، تقيم أداء السياسة النقدية في العراق بين أرث الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد،23.
5_ الخوري، نعيم (2006)، الشفافية والحاكمية في الشركات، مجلة المدقق، الصادرة عن جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، العدد68 .
6- الرفيعي ، افتخار محمد مناحي ، الجبوري ، أثير عباس عبادي (2014)، العولمة المالية وأثرها في المصارف الاسلامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 24.
7- الزرقان ، صالح طاهر(2010)، التحليل المالي وأثرة في المخاطر الائتمانية : دراسة تطبقيه على عينة من البنوك التجارية الاردنية ، مجلة كلية الادارة و لاقتصاد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23.
8- الساعدي ،هيفاء مزهر(2017) ، مفهوم المصارف المتخصصة ودورها المكمل للمصارف التجارية ، جامعة بغداد ، كلية القانون .
9- السعيد ، بربيش (2007)، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE ، جامعه باجي مختار- عنابة.
10- الشكري ، عبد العظيم عبد الواحد ، حسين، حياة عبد الرزاق (2013)، الاصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات ، بحث مستل من رسالة الماجستير (الصالح المصرفي واثره على مؤشرات اداء الاقتصاد العراقي) ، مجلة القادسية للعلوم والادارية و الاقتصادية ، مجلد 15، العدد1.
11- الصائغ، رضا أبو حمد محمد (2006)، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية الادارية ، جامعه كربلاء، كلية الادارة ولاقتصاد، مجلد 3،العدد11.
12- العبيدي، نهاد عبد الكريم أحمد (2011)،الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق (من التقيد الى التحرير) لتفعيلها ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعه بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 4،العدد18.

13- العيساوي ، عبدالكريم جابر ، عيال، علياء كاظم (2015)، المصرف العراقي للتجارة ومساهمه في تمويل القطاع الخارجي للمدة (2005-2010) ، (بحث مستل من رسالة ماجستير)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 17 ، العدد 1.
14- الغبان ، ثائر صبري محمود ، (جامعه النهرين)، يعقوب ، فيحاء عبدالله محمود ، (جامعه بغداد)م. فائزة ابراهيم ، (جامعه النهرين)، الحوكمة المؤسسية المصرفية ومدى توافر دعائمها للوقاية من الازمة المالية في المصارف العراقية الخاصة المقيدة بسوق العراق للأوراق المالية.
15- القاضي ، نجلاء فتح الرحمن أحمد (2017)، الأندماج المصرفي ولأستحواذ في البلدان العربية، مجلة كليه العلوم الأداريه، مجلة علمية محكمه نصف سنويا تصدر من كلية العلوم الأدارية ، جامعه افريقيا العالمية ،العدد1.
16- الكسواني ، ممدوح الخطيب (2001)، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، السعودية، المجلد 3 ، العدد 6 .
17- المطوري ، أحمد جاسم محمد ، السالم، أحمد جبر سالم (2014)، الاستثمار في البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، بحث مستل من أطروحة الدكتوراه جامعة البصرة /كلية الإدارة والاقتصاد.
18- المطيري ، عبيد سعد (2002)، كيف يمكن أن تفعل مفهوم حوكمة الشركات في الشركات السعودية، مجلة المحاسبة ، الجمعية السعودية المحاسبية ، الرياض ، العدد35 .
19- النعيمي ، زهراء احمد محمد توفيق (2008)، الخصخصة كخيار في القطاع المصرفي العراقي في ظل التوجهات المصرفية المعاصرة ، مجلة تنمية الرافدين كلية الأدارة والاقتصاد ، جامعه الموصل، المجلد 30 ، العدد92.
20- النمري ، احمد (1990)، القروض المصرفية الصعبة بين البنوك المقرضة والفعاليات المقترضة ، مجلة البنوك في الاردن ، مجلد 9 ، العدد3.
21- بني لام ،علي حسين نوري (2018)، أثر حقوق المساهمين على إيراد الخدمات المصرفية - حالة دراسية من المصارف العراقية التجارية الخاصة، مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث، مجلد 4 ، العدد 1.
22- جاسم، عباس (2007)، التطورات المصرفية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، البنك المركزي ، السنة 5،العدد 13.
23- جبار، إبراهيم جاسم (2015)، الإصلاح المصرفي في العراق: الأسس والعناصر ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعه ميسان ،كلية الادارة والاقتصاد،العدد19.
24- حسين ، مصعب عبد العالي ثامر، رسن، سالم عبد الحسن (2017)، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية والمتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة(2003-2015) ، مجلة الاقتصاد الخليجي ،بحث مستل من رسالة ماجستير الموسومة(التنمية الاقتصادي العراقي بين التقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003-2015)، جامعه القادسية ، كلية الادارة ولاقتصاد ،العدد (34) .
25- خديجة، خالدي ، موقع اقتصاديات البلدان العربية من مظاهر وتجليات العولمة ، تنظيم الملتقى الدولي حول الاصلاحات لاقتصادية في ظل العولمة، جامعه ابو بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جزائر.
26- زبون، أمل أسمر (2018)، الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد 8، العدد 3.
27- زغير، اكتفاء عذاب (2017)، دور قروض المصرف الزراعي في تنمية القطاع الزراعي في العراق للمدة2010_2016، وزاره التخطط دائرة تخطيط القطاعات.
28- سدخان ، سناء محمد (جامعه النهرين، كلية الحقوق) ، الدخيل ، خلف حسين ،(جامعه تكريت ،كلية القانون) (2013)،مصرف النهرين الاسلامي العراقي خطوة الاعتماد الصيرفة الاسلامية

الحكومية، مجلة جامعه تكريت للعلوم القانونية والسياسية، السنة6، المجلد 1، العدد20.
29- سعد ، منتظر فاضل (2015)،التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراقي ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ،العدد 5 .
30- شياع ، عبد الامير عبد الحسين ، ابراهيم، مصطفى محمد (2015)، نظام المدفوعات الكترونية في العراق والتحديات التي تواجهه (دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية _جامعه بغداد، مجلد 17، العدد3.
31- طعمة ، باسم علوان (2014)، قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل في الميزان ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعه كربلاء ، كلية القانون سنة 5، العدد2.
32- عبد الرضا، فتحية مزهر(2013)، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية، مجلة تكريت للعوم الاقتصادية والادارية، جامعه كركوك، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد 9، العدد29، .
33- عبد العظيم ،يحيى غني ،النجار ، محمد رضا (2002)، النمو الاقتصاديين التحليل و القياس ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد7.
34- عبد الغني ،علي طابع (2017)،المفهوم القانوني الاندماج ، مجله جامعه الأنبار للعلوم القانونية والسياسية ،مجلد 1،العدد 12 .
35- عبد الكريم ، يوسف الفكي (2006)، تجربة مصرف الفقراء ، ورقة مقدمة الى الندوة الدولية حول : تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والاسلامي ، جامعة سعد دحلب البليد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جمهورية السودان.
36- عبد النبي ، وليد عيدي (2007)، اللوائح التنظيمية والرقابة على النظام المصرفي في العراق، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، العدد 317.
37- عبود، سالم محمد (2014)، حوكمة المصارف وآليات تطبيقها دراسة حالة في المصارف الاهلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس.
38- عكاوي، عمر محمود (2013)، دور السياسات الائتمانية للمصارف المتخصصة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مجلة ديالى، جامعة ديالى _كلية الإدارة والاقتصاد، العدد60.
39- علي ، أحمد بريهي (2018)، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، مجلة علمية نصف سنوية يصدرها البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، العدد 3.
40- علي، عبد المنعم السيد (1975)، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية ،معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .
41- عودة، بشير هادي (2014)، الرفاهية والتنمية وجهة نظر كوزنتس :دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مختارة، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعه البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 14 .
42- عمر ،رياض رؤوف ، حمود، انيس عواد(2008)، تحليل وقياس أثر سعر الفائدة والمتغيرات الاخرى على كفاءة الأداء المصرفي مصرف الرشيد /حالة تطبقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 16.
43- كبة، علي كريم محمد (2018)، اثر المصارف المتخصصة في التمويل والاستثمار لتعزيز القدرة التنموية في العراق دراسة حالة المصرف العقاري في محافظة المثنى للمدة 2002-2016، جامعه المثنى /كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 8 ، العدد3.
44- كريم ، عقيل دخيل (2019)، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعه المثنى ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 9، العدد2 .

45_ محمد ، امال نوري، إجراءات الاعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقة والرؤى - مدخل نظري-، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد العدد29

46- محمود ،معتز تاج السر محمد، حسن ،عباس فؤاد عباس ، الوابل، سعد بن علي (2018)، أثر التمويل المصرفي في عمليات التجارة الخارجية دراسة تطبيقية على بعض البنوك في المملكة العربية السعودية للفترة من: 2005 م – 2015 م، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد. 5،العدد، 2.

47- مصطاف، علي طارق (2015)، التعاملات مع القطاع المصرفي، مجلة المصارف العراقية ،السنة الثانية، العدد 18.

48- معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت (2010)، العولمة المصرفية ، العدد الثاني.

49- ملاوي ، أحمد المجالي (2008)، ،تأثير الائتمان المصرفي على النشاط الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجهة (Var) دراسة حالة الاردن للمدة (1970-2003)، مجلة النهضة، الاردن، مجلد 9، العدد1.

50- هاشم ،محمد هادي ،القاموسي، ضياء عبد الحسين (2017)،دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر القرار الائتماني دراسة حالة في مصرف الرشيد / الادارة العامة ، مجلة التقني ، مجلد 30، والعدد 4.

51_ ياسين ،محمد خضر، دور المصارف الخاصة في التنمية الاقتصادية للعراق، جمهورية العراق وزاره التخطيط الجهاز المركزي الاحصاء.

4_ الرسائل والأطاريح

1- جانكير بك ، مها مصطفى (2005)،المصارف العراقية بين خياري الرسملة والاندماج" دراسة على عينة من المصارف التجارية ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الموصل ،كلية الإدارة والاقتصاد .

5_ النشرات والتقارير

1- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي الاستقرار المالي في العراق ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم البحوث السوق المالي للأعوام(2010 -2017).

2- البنك المركزي العراقي ، نشرات سنوية، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للأعوام (2004-2017).

3- التقرير السنوي والميزانية العامة لمصرف الرافدين لعام 2000.

4- الهيئة الوطنية للاستثمار ، قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل بالقانون رقم (3) لسنة 2012 والقانون رقم (50) لسنة 2015، جمهورية العراق ، رئاسة مجلس الوزراء.

5- المديرية العامة للتنمية الصناعية، وزارة الصناعة والمعادن ، دليل المستثمر الصناعي في العراق ، اب 2012.

6- تقرير مؤسسات التمويل الدولية ،2009.

7- جريدة الوقائع العراقية (2012)،العدد 4260.

8_ نشرة التسويق المصرفي(2010)، مصرف الرشيد، قسم الاحصاء والأبحاث ، العدد9

9_ نشره الرافدين المصرفية نشرة فصلية تصدر عن مصرف الرافدين (2014)، شعبة الابحاث والتسويق المصرفي، العدد5.

10- نشره الرافدين المصرفية، نشرة فصلية تصدر عن مصرف الرافدين (2019) ، شعبة الابحاث والتسويق المصرفي ، العدد23.

6_ شبكة المعلومات (الانترنت) العالمية والمحلية

1- البنك المركزي العراقي ،البيانات الاقتصادية والاحصائية ،القطاع النقدي ، قسم الاستثمارات منشور على موقع البنك www.cbiraq.org
2- البنك المركزي العراقي ،البيانات الاقتصادية والاحصائية ،القطاع الحقيقي قسم الناتج محلي الاجمالي ، السنوات (2004-2006)، منشور على موقع البنك www.cbiraq.org
3- البنك المركزي العراقي ،البيانات الاقتصادية والاحصائية ،القطاع النقدي ،قسم الائتمان، السنوات (2015_2017) ، منشور على موقع البنك المركزي www.cbiraq.org
4- النصيري، د عبد عباس(2015)، اصلاح القطاع المصرفي العراقي الفرص والتحديات ، شبكة الاقتصادين العراقين.
5_ مجموعه البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/
6- الموقع الرسمي لمصرف التجاري العراقي https://cbiq.com.iq/
7- الموقع الرسمي لمصرف الرافدين http://www.rafidain-bank.gov.iq
8_ الموقع الرسمي لمصرف الصناعي العراقي https://www.indbk.gov.iq/ar/
9- الموقع الرسمي لمصرف العقاري https://reb.gov.iq

ثانيا: المصادر باللغة الاجنبية

1- Books

1- Alexander، David ، Nobes ، Christopher (2007)، Financial Accounting International Introduction ، Third Edition، Pearson Education Limited .
2- Bragg ،Steven M(2002)، Accounting Reference Desktop ، John Wiley And Sons Inc ، Canada.
3- Bratanovic ، Sonja Brajovic ،Greuning ، Hennie van ،(2009) Analyzing Banking Risk A Frame Work for Assessing Corporate Governance and Risk Management ، 3rd، edition ، Washington.
4- Chris، Marrisono (2002)،The Fundamentals of Risk Measurement، Mc Graw Hill .
5- Enders، Walter(2015)، Applied Econometric Time series ، Library of Congress Cataloging-in-Publication Data، Applied econometric time series /Walter، Fourth edition، University of Alabama.
6- Greene، William H(2008)، Econometric Analysis ، Pearson Addison، Inc ، Sixth edition،New Jersey.
7- Gujarati، Damodar N ، Porter، Dawn C (2009)، Basic Econometrics، Library of Congress Cataloging-in-Publication Data، New York.
8- Hajela ،T.N.(2009)، money – Banking and International Trada، Eighth

Edition ، Published by : Ane Books Pvt- Ltd.

9- Iskander. M ، N. Chamlou (2002)، Corporate Governance: A Framework for Implementation. P:4 ، Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the the Middle East and North Africa Region، edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank .

10- Jessup ، paul F(2000) ، Modern Bank management –West publishing Co ، Minnesota ، USA.

11- Lewis ، Mervyn. K (2007)، Handbook of Islamic Banking، Edward Elgar Publishing، Inc.

12- Madura، Jeff & Fox، Roland(2007) ،International financial management،London، Thomson.

13- Mayo، Herbert B (2001)، Financial Institution، Investment، and Management : An Introduction ، seventh ed، U.S.A.

14- McElroy ، Trefor ،Neale. Bill(2004)، Business Finance ، Person Edition Limited ، London .

15- Mishkin ،Frederic. S(2007)، The Economics Of Money ، Banking And Financial Markets ، 8th Edition، The Addition – Wesley .

16- Mankiw، N. Gregory (2003) ، "Macroeconomics"، 15thed، Worth Publishers، USA، New York، .

17- Patterson، Kerry (2002)، An Introduction to Applied Econometrics: ATime Series Approach ، Palgrave،New York.

18- peppers ،Rose (2002) ، Commercial Bank Management، 5th . ed ، Mcgraw– Hill Irwin، USA.

19- Porter . Gary A ، Norton . Curtis L (2007)، Financial Accounting For Decision Makers ، International Edition ، Thomson South-Western ، China.

20- Rose ،Peter S (1999)، Commercial Bank Management، International Editions ، Irwin/Mc Graw-Hill.

21- Wood ، Philip(1995)، Project Finance، Subordinated Debt and State Loan ، Sweet & Maxwell، London.

2- Journals & Periodicals Researches

1- Abusharbeh ، Mohammed T(2017) ، The Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Empirical Analysis from Palestinian Economy، Journal of Emerging Issues in Economics، Finance and Banking (JEIEFB) An OnlineInternational Vol: 6 Issue2.

2- Adegbie، FF & Dada، OT(2018) ،Risk Assets Management Liquidity Management and Sustainable Performance in Nigeria Deposit Money Banks، International Journal of ret nIAccounting Research،Volume 6 ،Issue 2 .

3- Alavi، Hamed(2016)، Tallinn Law School Tallinn University of law، Technology ،documentary letters of credit، legal nature and sources ، Journal of legal studies Volume 17 Issue 31.

4- Alshatti ،Ali Sulieman(2015) ،The Effect of the Liquidity Management on Profitability in the Jordanian Commercial Banks،International ،Journal of Business and Management، Vol. 10، No. 1، ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119.

5- Antras، P & Foley،C. Fritz (2015) ،Poultry in motion: A study of international trade finance practices، Journal of Political Economy،Harvard University and National Bureau of Economic Research .

6- Aqeel ،Muhammad & Ibrahim(2017) ،Impact of Liquidity Management on Profitability in the Pakistani Commercial Banks ،International Journal of Scientific & Engineering Research Volume 8، Issue 7، July- ISSN 2229-5518

7- Bazhal ،Iurii(2016) ،The Theory of Economic Development of J.A. Schumpeter: Key Features،Economics Department، National University of Kyiv-Mohyla Academy،February .

8- Deyoung. ،R ، Beger.A (1997)، Problem Loans and cost Efficiency in Commercial Bank، Journal Banking and finance، Vol .21، No.6.

10- Dickey، D. & Fuller ،W (1981)، The likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a unit Root، Econometrics ،Vol: 49.

11- Dunbar، Kwamie (2008)، The Impact Of The F.O.M.C Monetary Policy Action On The Growth Of Credit Risk The Monetary Policy – Liquidity Paradox ، University of Connecticut .

12- Elsharif ،Tarek A(2016) ،The Impact of Liquidity Management on Profitability،ID No: 142016006.

13- Emek، Nkoro، Ahan، Kelvin Uko(2016) ، Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation، Journal of Statistical and Econometric Methods، vol.5، no.4.

14- Fama، Eugene F(1985)،what is different Abouts Bank ، Journal of monetary Econamic، Vol.15.

15- Gebrehiwot ،Kidanemariam Gidey(2014) ، The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to Co-Integration، Volume-II، Issue-IV.
16- Getter، Darryl E (2016)، Bankin Overview of Commercial Depository and Industry Conditions .
17- Ghosh، Souvik(2014) ،Working Capital Financing with Specific Reference to Cash Credit Policies of Indian Overseas Bank ، International Journal of Science and Research،Volume 3 Issue 10.
18- Guptea ،Rajani ، Venkataramanib ، Bhama & Gupta(2012)، Deepa، Computation of financial inclusion index for India ، Procedia - Social and Behavioral Sciences، Volume 37.
19- Haiss ،Peter، & Sümegi ، Kjell(2008) ،The Relationship Between Insurance and Economic Growth in Europe: A Theoretical and Empirical Analysis، Publisher Springer US Business Media vol. 35، issue 4، 405-431.
20- Hansen، Bruce E(2018) ، Econometrics، University of Wisconsin، Department of Economics.
21- Malamud ،Semyon & Zucchi، Francesca(2016)، Liquidity، innovation، and endogenous growth، ECB Working Paper، June .
22- Masoud، Issa Khalifa. Shiba، Osama Maohamed(2015) ،the role of specialized bank in economic development with emphasis on the agricultural bank .
23- Pesaran ،M. Hashem، Shin ، Yongcheol، and Richard J.Smith(2001)، Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships، Journal of Applied Econometrics، 16(3).
24- Petersen ،Mitchell A. & Rajan ، RaghuramG(1994) ، the benefits of lending relation ships :evidence from Small business data Journal of financial ، Vol.94، No.3.
25- Pradhan، R.، Norman، N.، Badir، Y. and Samadhan، B(2013)، Transport infrastructure، foreign direct investment، and economic growth interactions inIndia: The ARDL bounds testing approach. Social and Behavioral Sciences، Vol.104.
26- Pesaran MH، Shin Y، Smith RJ(2000)،Structural analysis of vector error correction models with exogenous،I(1) variables. Journal of Econometrics، 97.
27- Ravn، Ib(2015)، Explaining money creation by commercial banks: Five analogies for public education،real-world economics review، issue no. 71 .
28- Rioja ،Felix، Valev ،Neven(2004)، Does one size fit all?: a reexamination of the finance and growth relationship، Journal of Development Economics، Vol 74 .
29- S e i b e l، H a n s D i e t e r(2000)، Les banques de développement agricole Faut-il les fermer ou les reformer Finances &

Développement.

30- Schmukler، Sergio L، Lobatón، Pablo Zoido(2001)، Financial Globalization: Opportunities and Challenges for Developing Countries.
31- Shafiwu، Adinan Bahahudeena، Salakpi، Andrews، Bonye، Freda(2013)، The role of Agricultural Development Bank in the Development of Rural Women in Agriculture (A Case Study of Wa-West District، Research Journal of Finance and Accounting Vol.4، No.12.
32- Trinugrohoa ، Irwan، Risfandya ،Tastaftiyan ، Ariefianto، Mochammad Doddy(2018) ،Competition، diversification، and bank margins: Evidence from Indonesian Islamic rural banks، Journal Borsa_ Istanbul Review 2214/8450،Volume 18، Issue 4.
33- Troudi،WasfiA & Milhem ، Maysa'a (2013)،cash dividends earnings and stock prices Evidence from Jordan Interdisci plenary، journal of contemporary Research in Business Vol.4 ، No،12 .

3. thesis and Dissertation

1- Biswas ،Liton، Chandra(2011)، Letters of Credit: A Theory on the Legal Basis of the Payment Obligation of Issuing Bank ،This is the dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of LLM in International Commercial Law ،University of Leicester.
2- Hillary، Businge(2017) ،Effect of liquidity Management on The Performance of Commercial Bank.A Case of Stanbic Bank Uganda Limited، A research Report Submitted to the school of postgraduate ،Makerere University
3- Krazovska ، Danute (2008)، Impact of the Doctrine of Strict Compliance on A Letter of Credit Transaction، thesis submitted to gain the degree of Master of Law، Aarhus University.
4- Mahbub، Tasmin(2016)، The Performance of Bangladeshi Commercial Banks The Role of Corporate Governance ،The University of Manchester for Doctor thesis ، the Faculty of Humanities ، Busines Division of Innovation، Management and Policy.
5- Pavyappilly ،Dr .Jose(1994)، astudy of agricultural and rural development banks in kerala with special reference to funds management the cochin oniversity of science and technoloqv for the award of the degree of doctor of philosophy in management onder the Facul TV of social sciences.
6- Warnasuriya ،Chathura (2017)،Minimising Litigation on Presentation of Documents under Letters of Credit: An Alternative Approach to the Uniform Customsand Practice for Documentary Credits ،A thesis submitted for the degree of Doctor of Law Department Brunel

University.

4. Reports

1- Fouquet، Bernard(2014) ، Pour un développement du crédit à l'agriculture l'option du mutualisme Fondation Farm .
2- Friederik، Niepmann & Eisenlohr، Tim Schmidt(2015)،International Trade Risk and the Role of Banks، International Finance Discussion Papers 1151 .
3- Hendry ،Scott(2011)، Conference Summary Globalization، Financial Instability bank of canada .
4- International Finance Corporation(2012)، Corporate Governance for Banks in Southeast Europe، Office of the Publisher 1818 H Street، NW Washington.
5- Narayan، Paresh، Smyth ،Russell(2008) ،Energy consumption and Real GDP in G7 countries :New Eveidence from Panel Cointegration with Structural breaks Economice.
6- Unctad (2016)،The Role of development bank in Promoting Growth and Sustainable Development in the South.
7- World Trade Organization(2016)، Trade finance and SMEs، Printed by the WTO Secretariat.

الملاحق

ملحق(1) نتائج اختبار استقرارية انفاق الاسر المعيشية عند المستوى بوجود قاطع زمني

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.647879	0.8268
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:10
Sample (adjusted): 2005 2017
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.050786	0.078388	-0.647879	0.5304
C	13384037	6983038.	1.916650	0.0816

R-squared	0.036756	Mean dependent var	9384707.
Adjusted R-squared	-0.050811	S.D. dependent var	11482483
S.E. of regression	11770588	Akaike info criterion	35.54074
Sum squared resid	1.52E+15	Schwarz criterion	35.62766
Log likelihood	-229.0148	Hannan-Quinn criter.	35.52288
F-statistic	0.419748	Durbin-Watson stat	1.644296
Prob(F-statistic)	0.530353		

ملحق(2) نتائج اختبار استقرارية انفاق الاسر المعيشية عند مستوى بدون قاطع زمني واتجاه عام

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.024180	0.9838
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:11
Sample (adjusted): 2005 2017
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	0.082027	0.040524	2.024180	0.0658

R-squared	-0.284927	Mean dependent var	9384707.
Adjusted R-squared	-0.284927	S.D. dependent var	11482483
S.E. of regression	13015927	Akaike info criterion	35.67505
Sum squared resid	2.03E+15	Schwarz criterion	35.71851
Log likelihood	-230.8878	Hannan-Quinn criter.	35.66612
Durbin-Watson stat	1.407610		

ملحق (3) نتائج اختبار استقرارية الائتمان النقدي الحكومي عند المستوى بوجود قاطع زمني

Null Hypothesis: CCG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.101965	0.9300
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CCG)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:13
Sample (adjusted): 2005 2017
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCG(-1)	-0.008525	0.083610	-0.101965	0.9206
C	1471344.	877618.8	1.676518	0.1218

R-squared	0.000944	Mean dependent var	1407395.
Adjusted R-squared	-0.089879	S.D. dependent var	2120215.
S.E. of regression	2213447.	Akaike info criterion	32.19864
Sum squared resid	5.39E+13	Schwarz criterion	32.28555
Log likelihood	-207.2911	Hannan-Quinn criter.	32.18077
F-statistic	0.010397	Durbin-Watson stat	1.346304
Prob(F-statistic)	0.920619		

ملحق (4) نتائج اختبار استقرارية الائتمان النقدي الحكومي عند الفرق الاول بوجود قاطع زمني واتجاه عام

Null Hypothesis: D(CCG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.027622	0.5297
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CCG,2)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:13
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CCG(-1))	-0.704230	0.347318	-2.027622	0.0732
C	943630.4	1605589.	0.587716	0.5712
@TREND("2004")	9454.390	205390.4	0.046031	0.9643

R-squared	0.334564	Mean dependent var	-88447.83
Adjusted R-squared	0.186689	S.D. dependent var	2577541.
S.E. of regression	2324524.	Akaike info criterion	32.36825
Sum squared resid	4.86E+13	Schwarz criterion	32.48947
Log likelihood	-191.2095	Hannan-Quinn criter.	32.32336
F-statistic	2.262479	Durbin-Watson stat	1.814390
Prob(F-statistic)	0.159948		

ملحق(5) نتائج اختبار استقرارية الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى بوجود قاطع زمني

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.635112	0.4381
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:15
Sample (adjusted): 2005 2017
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.191597	0.117177	-1.635112	0.1303
C	45676866	21440347	2.130416	0.0565

R-squared	0.195530	Mean dependent var	13289217
Adjusted R-squared	0.122396	S.D. dependent var	31585115
S.E. of regression	29589103	Akaike info criterion	37.38435
Sum squared resid	9.63E+15	Schwarz criterion	37.47126
Log likelihood	-240.9983	Hannan-Quinn criter.	37.36648
F-statistic	2.673591	Durbin-Watson stat	1.803752
Prob(F-statistic)	0.130291		

ملحق (6) نتائج اختبار استقرارية الناتج المحلي الاجمالي عند الفرق الاول بوجود قاطع زمني واتجاه عام

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.920376	0.1911
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:16
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.007818	0.345099	-2.920376	0.0170
C	35222819	27511817	1.280280	0.2325
@TREND("2004")	-2989273.	3146363.	-0.950073	0.3669

R-squared	0.488380	Mean dependent var	152258.9
Adjusted R-squared	0.374687	S.D. dependent var	43530713
S.E. of regression	34422661	Akaike info criterion	37.75865
Sum squared resid	1.07E+16	Schwarz criterion	37.87987
Log likelihood	-223.5519	Hannan-Quinn criter.	37.71376
F-statistic	4.295598	Durbin-Watson stat	1.951928
Prob(F-statistic)	0.049007		

ملحق (7)نتائج اختبار استقرارية أجمالي الاستثمارت عند مستوى بوجود قاطع زمني

Null Hypothesis: INV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.829244	0.9900
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:17
Sample (adjusted): 2005 2017
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	0.148629	0.179235	0.829244	0.4246
C	366902.2	987273.0	0.371632	0.7172

R-squared	0.058835	Mean dependent var	1057907.
Adjusted R-squared	-0.026725	S.D. dependent var	1883987.
S.E. of regression	1908996.	Akaike info criterion	31.90269
Sum squared resid	4.01E+13	Schwarz criterion	31.98961
Log likelihood	-205.3675	Hannan-Quinn criter.	31.88483
F-statistic	0.687646	Durbin-Watson stat	1.992309
Prob(F-statistic)	0.424596		

ملحق (8)نتائج اختبار استقرارية إجمالي الاستثمارات عند الفرق الاول بوجود قاطع زمني واتجاه عام

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.923326	0.1904
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV,2)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:18
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-1.001969	0.342750	-2.923326	0.0169
C	-525613.6	1366232.	-0.384718	0.7094
@TREND("2004")	219441.8	172163.8	1.274610	0.2344

R-squared	0.493552	Mean dependent var	264939.8
Adjusted R-squared	0.381008	S.D. dependent var	2511912.
S.E. of regression	1976273.	Akaike info criterion	32.04364
Sum squared resid	3.52E+13	Schwarz criterion	32.16487
Log likelihood	-189.2618	Hannan-Quinn criter.	31.99876
F-statistic	4.385413	Durbin-Watson stat	1.966425
Prob(F-statistic)	0.046817		

ملحق(9) نتائج اختبار استقرارية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى بوجود قاطع زمني

Null Hypothesis: PGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.947998	0.7379
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:19
Sample (adjusted): 2005 2017
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PGDP(-1)	-0.098631	0.104041	-0.947998	0.3635
C	562116.9	468036.8	1.201010	0.2550

R-squared	0.075529	Mean dependent var	122158.0
Adjusted R-squared	-0.008514	S.D. dependent var	217687.2
S.E. of regression	218611.9	Akaike info criterion	27.56862
Sum squared resid	5.26E+11	Schwarz criterion	27.65554
Log likelihood	-177.1960	Hannan-Quinn criter.	27.55076
F-statistic	0.898699	Durbin-Watson stat	2.362190
Prob(F-statistic)	0.363492		

ملحق (10)نتائج اختبار استقرارية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى و بوجود قاطع زمني واتجاه عام

Null Hypothesis: PGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.873847	0.2008
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PGDP)
Method: Least Squares
Date: 02/04/20 Time: 07:21
Sample (adjusted): 2005 2017
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PGDP(-1)	-1.021237	0.355355	-2.873847	0.0166
C	3642793.	1212888.	3.003403	0.0133
@TREND("2004")	147822.7	55347.18	2.670826	0.0235

R-squared	0.460425	Mean dependent var	122158.0
Adjusted R-squared	0.352510	S.D. dependent var	217687.2
S.E. of regression	175165.9	Akaike info criterion	27.18403
Sum squared resid	3.07E+11	Schwarz criterion	27.31440
Log likelihood	-173.6962	Hannan-Quinn criter.	27.15723
F-statistic	4.266550	Durbin-Watson stat	1.826856
Prob(F-statistic)	0.045736		

ملحق (11)نتائج اختبار استقرارية الميزان التجاري عند المستوى و بوجود قاطع زمني واتجاه عام

Null Hypothesis: TB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.620783	0.2791
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TB)
Method: Least Squares
Date: 02/03/20 Time: 09:41
Sample (adjusted): 2006 2017
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TB(-1)	-0.878778	0.335311	-2.620783	0.0306
D(TB(-1))	0.446515	0.335624	1.330401	0.2201
C	18292498	12107479	1.510843	0.1693
@TREND("2004")	1004821.	1616660.	0.621541	0.5515

Abstract:

Bank financing is one of the main activities of banks operating in Iraq through which most of their profits are achieved, and the largest part of these profits comes from providing financing to investors in various economic sectors. This study aims to analyze the impact of this financing on the economic growth represented by the gross domestic product and per capita Of the local product, Iraqi investments and trade, by relying on annual data as well as identifying the most important problems and obstacles facing the work of banks, which lead to a decline in their contribution to achieving economic growth.

This study has reviewed a set of previous studies, including Arab and foreign studies, as it dealt with the banking sector in Iraq previously and how it developed, in addition to the developmental role of government banks and their role in providing support to economic sectors, as well as an analysis of the relationship between bank financing in the Iraqi economy represented by a total rate Government cash credit to gross domestic product and per capita gross domestic product, Iraqi investments, trade balance, and welfare through which it has become clear the role of government cash credit in achieving economic growth.

The ARDL model was used to measure government bank financing as an independent variable and an effect on variables of economic growth and there was a positive effect, and therefore this study recommends the need to spread awareness and education of the importance of depositing with banks as they have support for economic growth and take all measures that would direct credit to productive economic sectors For the purpose of achieving economic growth rates.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Al-Muthanna University
College of Administration and Economics
Department of Finance and Banking

Governmental Banking Finance and its Impact on Economic growth Iraq as a Case Study For Period (2004-2017)

A thesis submited to the board of the College of Administration and Economics - of Al-Muthanna University and is part of the requirements for obtaining a master's degree in finance and banking

By:

Safa Rabeeh Abdulhasan Al khfaji

Supervised by:

Prof. Assist. Dr. Ghassan Tareq Dhaher

2020 **1441**